الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزاة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة ابن خلدون -تيارت-

كلية: العلوم الاقتصادية،التجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم التجارية

ميدان : العلوم الاقتصادية، التجارية و علوم التسيير

شعبة العلوم التجارية

تخصص مالية و تجارة دولية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر

من إعداد الطلبة:

بولخراص منال

عجال هاجر

تحت عنوان:

مؤهلات وعراقيل انضمام الجزائر لمجموعة البريكس (دراسة مقارنة)

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من:

أ. مروان عبد القادر	**(أستاذ محاضر ب -جامعة ابن خلدون تيارت) رئيسا**
أ. بوجلة ايمان	**(أستاذ محاضر ب -جامعة ابن خلدون تيارت) مشرفا ومقررا**
أ. جحا نبيل	**(أستاذ محاضر ب -جامعة ابن خلدون تيارت) ممتحنا**

السنة الجامعية : 2024/2023

الإهداء:

أهدي هذا العمل المتواضع الى أمي وأبي حفظهم الله و أطال في عمرهم و الى أخواتي و إخواني

و الى كل زملائي و زميلاتي

و الى كل إنسان يحبني و يتمنى لي الخير

أدامكم الله في رعايته.

الشكر:

"الحمد لله الذي وفقنا الى إتمام هذه المذكرة"

نتقدم بجزيل الشكر و الإمتنان الى الدكتورة بوجلة إيمان التي شرفتنا بقبولها الإشراف على المذكرة، و التي لم تبخل علينا بتوجيهاتها و ملاحظاتها و نصائحها القيمة، حتى نكمل هذا العمل المتواضع.

كما نشكر عائلاتنا و أخواتنا و أهالينا و خاصة أمهاتنا على الوقوف الى جانبنا في كل الظروف، و تشجيعهم الدائم لنا في إتمام هذه المذكرة.

فهرس المحتويات:

العنوان	الصفحة
الإهداء	I
الشكر	II
فهرس المحتويات	III
قائمة الجداول و الأشكال	V
مقدمة	أ–و
الفصل الأول: الإطار النظري و المفاهيمي للتكتل الاقتصادي بريكس	41–07
تمهيد الفصل الأول	8
المبحث الأول: نبذة حول التكتل الاقتصادي البريكس	17–9
المطلب الأول: نشأة و مفهوم البريكس	14–9
المطلب الثاني: أهداف تكتل البريكس	17–14
المطلب الثالث: هياكل و الاليات المالية للبريكس	19–17
المبحث الثاني: التحولات الاقتصادية الكبرى للدول الأعضاء في البريكس	30–20
المطلب الأول: التحولات الاقتصادية في الصين	22–20
المطلب الثاني: التحولات الاقتصادية في روسيا	24–22
المطلب الثالث: التحولات الاقتصادية في الهند	26–24
المطلب الرابع: التحولات الاقتصادية في البرازيل	30–26
المطلب الخامس: التحولات الاقتصادية في جنوب افريقيا	32–30
المبحث الثالث: دور مجموعة البريكس في التنمية الاقتصادية	40–33

المطلب الأول: مجالات التعاون بين دول البريكس	36-33
المطلب الثاني: مقومات القوة و مواطن الضعف لدى مجموعة البريكس	40-36
خلاصة الفصل الأول	41
الفصل الثاني: مؤهلات وعراقيل انضمام الجزائر الى تكتل البريكس في ضوء مقارنتها بالدول المنظمة حديثا	86-43
تمهيد الفصل الثاني	43
المبحث الأول:مؤهلات انضمام الجزائر الى البريكس	52-44
المطلب الأول: موقف الجزائر الحالي في الساحة الدولية و علاقاتها مع دول البريكس	49-44
المطلب الثاني: القدرات الاقتصادية و السياسية للجزائر	51-49
المطلب الثالث: الفرص و التحديات التي قد تواجه الجزائر في حال الانضمام الى البريكس	52-51
المبحث الثاني: عراقيل انضمام الجزائر الى البريكس	61-53
المطلب الأول: التحديات الاقتصادية و الهيكلية	58-53
المطلب الثاني: السياسة الداخلية و العلاقات الدولية	61-58
المبحث الثالث: دراسة مقارنة بين الجزائر و الدول المنضمة حديثا الى البريكس	85-61
المطلب الأول: دراسة مقارنة بين الجزائر و الامارات	70-61
المطلب الثاني: دراسة مقارنة بين الجزائر و مصر	75-70
المطلب الثالث: دراسة مقارنة بين الجزائر و اثيوبيا	83-75
المطلب الرابع: واقع و آفاق انضمام الجزائر الى بريكس	85-83
خلاصة الفصل الثاني	86
الخاتمة	91-88
قائمة المراجع	96-93
ملخص الدراسة	98

قائمة الجداول والأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
الجداول		
(01-01)	**توقعات معدلات النمو الاقتصادي لدول مجموعة "البريكس" وبعض الدول الراغبة في الانضمام لها لسنة 2023**	**47**
الأشكال		
(01-01)	**خريطة بريكس الجديدة (بريكس+)**	**12**
(02-01)	**الناتج المحلي الاجمالي للهند**	**24**
(03-01)	**تطور تدفق الاستثمارات الأجنبية في البرازيل في الفترة الممتدة بين (1970 2012م)**	**27**
(04-01)	**النمو الاقتصادي في البرازيل للفترة الممتدة من الستينات إلى قدوم "الرئيس لولا داسيلفا"**	**29**
(01-02)	**الجزائر – الناتج المحلي الإجمالي1989 – 2029**	**69**
(02-02)	**الإمارات – الناتج المحلي الإجمالي1989 – 2029**	**70**
(03-02)	**مصر – الناتج المحلي الإجمالي1989 – 2029**	**75**
(04-02)	**اثيوبيا – الناتج المحلي الإجمالي1989 – 2029**	**83**

مقدمة

يختصر مصطلح بريكس BRICS الأحرف الأولى لدول البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب إفريقيا، والتي أعلنت في أول تجمع رسمي لها في العام 2009 رؤيتها نحو تأسيس "نظام عالمي ثنائي القطبية"، يدعو إلى تمثيل أكبر للاقتصادات الناشئة الرئيسة في النظام الدولي، والوقوف ضد "هيمنة غير متكافئة للقوى الغربية على العالم."

مجموعة "بريكس (BRICS) "تكتل اقتصادي عالمي بدأت فكرة تأسيسه في سبتمبر/أيلول 2006، حينما عُقد أول اجتماع وزاري لوزراء خارجية البرازيل وروسيا والهند والصين على هامش أشغال الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك.

يضم هذا التكتل 5 دول تعد صاحبة أسرع نمو اقتصادي في العالم، وهي البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا. وكلمة "بريكس (BRICS) "بالإنجليزية عبارة عن اختصار يضم الحروف الأولى لأسماء هذه الدول، وقد أصبح هذا التكتل أحد أهم التكتلات الاقتصادية في العالم، نظرا لأرقام النمو التي باتت تحققها دول المجموعة في السنوات الأخيرة على التوالي، مما جعلها محط اهتمام عديد من الدول الأخرى، التي ما فتئت ترغب في الانضمام إلى التكتل، وتكمن الأهمية الاقتصادية لمجموعة البريكس في أرقام النمو الكبيرة التي حققتها الدول الأعضاء على مر السنين، مما يجعلها كتلة اقتصادية رئيسية على مستوى العالم، وتهدف مجموعة البريكس إلى تحدي الهيمنة الاقتصادية الغربية والحد من تأثير الدولار الأمريكي على الاقتصاد العالمي.

الجزائر كغيرها من الدول، تسعى جاهدة و بقوة للانضمام إلى مجموعة البريكس (BRICS) والاستفادة من مزاياها الاقتصادية والسياسية، وقد اتخذت عدة خطوات ملموسة في هذا الاتجاه من خلال تقديم طلب العضوية رسميا في نوفمبر 2022، وأعلنت استعدادها لتقديم مساهمة قدرها 1.5 مليار دولار في بنك البريكس، كما دعم الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون بقوة طموح بلاده للانضمام إلى البريكس، معتبرًا أن العضوية ستعزز مكانة الجزائر اقتصاديًا وسياسيًا، إضافة إلى استراتيجية البريكس التي تتماشى مع سياسة عدم الانحياز التي تنتهجها الجزائر في علاقاتها الدولية، حيث ترفض الهيمنة الغربية من دون أن تنخرط في مواجهة بين المعسكرات، رحبت كل من روسيا والصين بشكل خاص بطلب الجزائر للانضمام، معتبرتين أن الجزائر مرشح قوي بفضل مؤهلاتها الاقتصادية والسياسية

ومع ذلك، لم يتم اختيار الجزائر ضمن الدول الست التي انضمت إلى البريكس في قمة 2023، في حين تم قبول عضوية 5 دول أخرى تمثلت في كل من اثيوبيا، السعودية، الامارات العربية المتحدة، مصر و إيران، كما تم قبول عضوية دولة الأرجنتين التي تراجعت عن طلب العضوية بعد الانتاخابات الرئيسية للبلاد.

و على ضوء ما تقدم، تظهر معالم **إشكالية** عملنا هذا، و التي نصيغها كما يلي:

بالنظر للدول التي تم قبول عضويتها حديثا في بريكس، ماهي أسباب رفض طلب انضمام الجزائر؟

الأسئلة الفرعية:

للإجابة على اشكاليتنا نطرح الأسئلة الفرعية التالية :

ما هي أهداف تكتل بريكس؟

ما هو موقف الجزائر الإقتصادي دوليا ؟

ما هي مؤهلات(فرص) انضمام الجزائر إلى تكتل البريكس ؟

ما هي التحديات التي قد تواجهها الجزائر في حال الإنضمام الى البريكس؟

فرضيات الدراسة:

للإجابة على الإشكالية الرئيسية لبحثنا هذا، قمنا بصياغة الفرضيات التالية :

- ✧ تمتلك الجزائر المقومات الاقتصادية و البشرية بالإضافة الى الثروات الطبيعية، التي تؤهلها للانضمام الى بريكس.
- ✧ يعاني الاقتصاد الجزائر بعض المشاكل التي قد تكون عائقا أمام الانضمام لتكتل بريكس.
- ✧ تعتبر تبعية الاقتصاد الجزائري لقطاع المحروقات أحد أسباب رفض عضوية الجزائر في بريكس.

أهمية البحث :

يعتبر تكتل البريكس من أهم التكتلات الاقتصادية في عصرنا الحديث، مما يكسبه اهمية بالغة على الصعيدين الإقليمي و الدولي، وبإقدام الجزائر على طلب الانضمام إلى هذا التكتل، أصبح هذا الموضوع يكتسي أهمية كبيرة في الواقع السياسي والاقتصادي الوطني، ما يعطي للدراسة أهمية كبيرة في معرفة فرص انضمام الجزائر إلى هذا التكتل، و تسليط الضوء على مؤهلات و عراقيل الاقتصاد الجزائري أمام نظرائه المصري و الإماراتي و الأثيوبي، فضلا عن ضرورة التطرق لأسباب رفض عضوية الجزائر في القمة الأخير المنعقدة بجنوب أفريقيا.

أهداف الدراسة :

تكمن اهداف الدراسة في النقاط التالية:

- ✧ تسليط الضوء على موقف الجزائر حاليا في الساحة الدولية و قدراتها الاقتصادية و السياسية.
- ✧ التعرف على فرص و إمكانيات انضمام الجزائر إلى تكتل بريكس.
- ✧ تحليل أسباب رفض عضوية الجزائر على ضوء تجارب الدول التي تم قبول عضويتها مؤخرا.
- ✧ معرفة أهم التحديات و العراقيل التي سوف تواجه الجزائر في حلال إنضمامها إلى تكتل البريكس.

أسباب إختيار الموضوع :

تعود أسباب اختيارنا لهذا الموضوع الى أسباب موضوعية و أخرى شخصية:

- ✓ **الأسباب الموضوعية:**
  - ✧ مدى أهمية موضوع انضمام الجزائر إلى البريكس لما له من انعكاسات على علاقات الجزائر الخارجية وفرصها الاقتصادية.
  - ✧ الاهتمام المتزايد الذي حظي ومزال يحظى به حاليا من طرف الكثير من الخبراء والاقتصاديين وحكومات مختلف الدول.
- ✓ **الأسباب الشخصية:**
  - ✧ بحكم تطرقنا إلى هذا الموضوع خلال مشوارنا الجامعي، رغبنا في التعرف عليه أكثر، إلى جانب إيماننا بأن هذا الموضوع يلائم إلى حد ما التخصص الذي ننتمي إليه.
  - ✧ الرغبة في إثراء المكتبة ببحثنا الذي يعتبر الأول من نوعه على مستوى الكلية منذ انعقاد القمة الأخيرة لتكتل بريكس في 2023.

حدود الدراسة:

- ✓ **الحدود المكانية:**

تناولت الحدود المكانية للدراسة بالإضافة الى موضوع الدراسة "الجزائر"، كل من أعضاء دول البريكس الخمسة : البرازيل، روسيا، الهند، الصين و جنوب أفريقيا، وبعض الاعضاء المنضمة حديثا : الإمارات، مصر و أثيوبيا.

- ✓ **الحدود الزمانية:**

تضمنت الدراسة بعض الإحصائيات للفترة الممتدة من 1960 الى يومنا هذا، لكن كانت أغلبها تتراوح بين سنة 2000 وسنة 2023.

منهج الدراسة :

تم الاعتماد في بحثنا هذا على المنهج الوصفي ، لنتمكن من الوصف الدقيق للتكتل الاقتصادي للبريكس و أهدافه، و كذا التحولات الاقتصادية الكبرى للدول الأعضاء في البريكس و بعدها دور مجموعة البريكس في التنمية الاقتصادية، ثم استخدمنا المنهج التحليلي، لمناسبته لتحليل مؤهلات انضمام الجزائر الى البريكس من فرص وقدرات اقتصادية و سياسية وأسباب رفض عضويتها، بالإضافة الى التحديات التي سوف تواجه الجزائر في الانضمام الى تكتل البريكس، كما اعتمدنا على المنهج المقارن، لمقارنة المؤهلات الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية للجزائر مع الدول التي تم قبول عضويتها في آخر قمة لتكتل بريكس سنة 2023.

صعوبات الدراسة :

من أهم الصعوبات التي واجهتنا مسألة الحصول على الاحصائيات و المراجع ذات علاقة بموضوع تكتل البريكس، كون التكتل حديث النشأة و اهتمام الجزائر بالانضمام إلى التكتل جديد أيضا.

الدراسات السابقة :

تعتبر الدراسات التي تناولت موضوع انضمام الجزائر لتكتل بريكس قليلة نوعا ما، لكننا نجد بعض الدراسات التي تناولت الموضوع بشكل جزئي، نذكر منها :

- دراسة بلعربي علي (2021)، التعاون في اطار مجموعة البريكس وتأثيره على النظام الدولي السائد، مجلة الابحاث للدراسات الاكاديمية، المجلد 8، العدد1، السنة 2021.

عالج الباحث موضوع مجموعة البريكس التي تعتبر واحدة من أبرز المجموعات الاقليمية للقوى الصاعدة، من خلال إبراز مقوماتها وإمكانياتها وأهدافها، بالإضافة إلى تتبع جهودها وإنجازاتها من أجل إعادة تشكيل النظام الدولي بما تماشى ورؤيتها له، وفي الأخير ذكر أهم العقبات الي منعتها من تحقيق ذلك. توصلت هذه الدراسة إلى نتيجة مفادها بأن البريكس تسعى إلى اصلاح النظام الدولي ولا تسعى إلى تغييره.

- سالي موفق عبد الحميد، التكتلات الاقتصادية الدولية ودورها في الاقتصاد العالمي :بريكس نموذجا، رسالة ماجستير غير منشورة،جامعة النهرين ،كلية العلوم السياسية، السنة 2017.

هدفت الباحثة من خلال هذه الدراسة الى تسليط الضوء على نشأة البريكس و مقومات القوة لتكتل البريكس من خلال دراسة مقومات القوة حسب كل دولة، والتي تعتبر الانطلاقة الأساسية إزاء توجهها نحو العالم بالرغم من التفاوت فيما بينها في المقومات.

- تختلف دراستنا عن الدراسات السابقة، فيما يلي:

- أنها عالجت واقع وتحديات انضمام الجزائر إلى تكتل البريكس، وذلك من خلال ابراز فرص انضمام الجزائر الى البريكس و قدراتها الاقتصادية والسياسية ، والتي ستكون ورقة رابحة للجزائر كي تستطيع مجارات الاقتصاديات العالمية، و القدرة على المنافسة.
- أنها تطرقت لموضوع بريكس بعد قمة 2023، و التي تم فيها قبول عضوية 5 دول أخرى ورفض طلب الجزائر.
- أنها تناولت دراسة تحليلية مقارنة لوضع الجزائر الاقتصادي و السياسي و الاجتماعي بنظرائها المصري و الإماراتي و الأثيوبي، الدول التي تم قبول عضويتها في القمة الأخيرة.

هيكل الدراسة:

تم تقسيم الدراسة الى فصلين رئيسيين، كان الفصل الأول بعنوان الإطار النظري و المفاهيمي للتكتل الاقتصادي بريكس، و قد تناول في مبحثه الأول العديد من الموضوعات الأساسية ، و التمهيدية لموضوع الدراسة من خلال تحديد الإطار النظري، مثل ماهية تكتل البريكس بداية بنشأة تكتل البريكس و مفهومه وكذا أهدافه، وبعدها اتجهنا إلى الهيئات و المؤسسات المالية للبريكس ، أما المبحث الثاني فقد تناولنا

التحولات الاقتصادية الكبرى للدول الأعضاء في البريكس بداية بالتحولات الاقتصادية في الصين، روسيا، الهند والبرازيل، لنختم المبحث بالتحولات الاقتصادية في جنوب افريقيا . أما المبحث الثالث فقد تطرقنا الى دور مجموعة البريكس في التنمية الاقتصادية بداية بمجالات التعاون بين دول البريكس لنختم بمقومات القوة و مواطن الضعف لدى مجموعة البريكس.

أما الفصل الثاني، و المعنون بمؤهلات وعراقيل انضمام الجزائر الى تكتل البريكس في ضوء مقارنتها بالدول المنظمة حديثا، فقد تضمن في مبحثه الأول مؤهلات انضمام الجزائر الى البريكس بداية بموقف الجزائر الحالي في الساحة الدولية و علاقاتها مع دول البريكس مرورا بالقدرات الاقتصادية و السياسية للجزائر لنختم بالفرص و التحديات التي قد تواجه الجزائر في حال الانضمام الى البريكس . اما المبحث الثاني فتناولنا عراقيل انضمام الجزائر الى البريكس بداية بالتحديات الاقتصادية و الهيكلية الى السياسة الداخلية و العلاقات الدولية . وفي المبحث الثالث تطرقنا الى دراسة مقارنة بين الجزائر و الدول المنضمة حديثا الى البريكس بداية بالجزائر و البريكس، مرورا بدراسة مقارنة بين الجزائر–الإمارات و الجزائر– مصر نهاية بدراسة مقارنة بين الجزائر و إثيوبيا.

الفصل الأول

الإطار النظري و المفاهيمي للتكتل الاقتصادي بريكس

تمهيد الفصل:

تكتل البريكس يمثل أحد أهم التجمعات الاقتصادية والسياسية على الساحة الدولية اليوم، ويشمل مجموعة من الدول ذات الاقتصادات الناشئة التي تلعب دورًا بارزًا في إعادة تشكيل النظام الاقتصادي العالمي. تأسيس هذا التكتل جاء استجابة لحاجة ماسة لتعزيز التعاون بين الدول الأعضاء وتعزيز التنمية الاقتصادية الشاملة والمستدامة. وفي ظل التحديات الاقتصادية والسياسية العالمية المتزايدة، يبرز تكتل البريكس كقوة دافعة نحو نظام عالمي أكثر توازناً وعدالة.

سنتناول في هذا الفصل دور البريكس في الاقتصاد العالمي، وأهدافه الاستراتيجية، وتأثيره على الساحة الدولية، بالإضافة إلى تحليل التحديات والفرص التي تواجهه في المستقبل.

المبحث الاول: نبذة حول التكتل الاقتصادي "بريكس"

اتّخذت مجموعة البريكس خطوات واسعة لتعزيز التعاون الاقتصادي بين أعضائها، ولخلق نظام اقتصادي عالمي أكثر عدلًا وتحقيق التنمية المشتركة، حيث تضم خمس دول هي :البرازيل، روسيا، الهند، الصين، وجنوب إفريقيا. نشأ هذا التكتل في عام 2006، يضم البريكس أكثر من 40% من سكان العالم، وثلث مساحة اليابسة، و20% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي.

المطلب الاول: نشأة و مفهوم البريكس

أولا: النشأة

عرفت البيئة الاقتصادية أواخر القرن العشرين تطورات عدة كان لها تأثير مهم على مستوى العلاقات الاقتصادية الدولية، ولعل أبرز هذه التطورات تتمثل في توجه أنظار العالم صوب التكتلات الاقتصادية فأضحى التكتل أهم سمات الفترة الراهنة، وقد كان السبب المباشر لتكوين هذه التكتلات و يختص في التغلب على العديد من الصعوبات التي واجهت دول العالم ورغبتها في إيجاد حلول بشكل جماعي من خلال إمكانياتها الاقتصادية المشتركة باعتبار أن التكتلات الاقتصادية هي الوسيلة الفاعلة للاستفادة من المزايا النسبية لكل بلد من البلدان المنخرطة في التكتل وتوسيع حجم التباين التجاري بما يحقق المنفعة الاقتصادية لهذه البلدان. ونظرا لما تكسبه هذه الظاهرة من أهمية فإننا نجد مختلف دول العالم أيقنت أن من الصعب تحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي في هذا العصر الذي بات للعولمة التأثير الأكبر فيه حيث طغت التكنولوجيات المتقدمة واستخداماتها على كافة المجالات. ونظرا لما تتطلبه هذه الأخيرة من طاقات، فالإمكانيات الذاتية لوحدها لم تعد كافية لتحقيق أي تقدم دون التوجه لإنشاء تكتلات شهدت فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية بروز ظاهرة جديدة على مستوى العلاقات الاقتصادية الأوروبية تتمثل في الاتجاه نحو تشكيل تكتلات اقتصادية إقليمية ودولية تسعى لتحقيق فكرة التكامل الاقتصادي كنتيجة لرغبة مختلف دول العالم في تحرير التبادل والتجارة الدولية من القيود والعوائق التي تتعرض لها (راضية، 2019 ، صفحة 11)

يعتبر تكتل بريكس منظمة دولية مستقلة تجمع خمس دول اقتصادية كبرى تعمل على تشجيع وتطوير التعاون التجاري والسياسي والثقافي فيما بينها وصولا إلى تشكيل نظام اقتصادي عالمي متعدد القطبية وقوي في وجه المخاطر والتقلبات الاقتصادية العالمية. بدأت أولى مراحل التفاوض لتشكيل هذه المنظمة

الاقتصادية، التي أطلق عليها أولا تسمية البريك وضمت في بدايات مراحل تكوينها كلا من البرازيل وروسيا والهند والصين في سنة 2006 ، على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك وانضمت إليها جنوب إفريقيا في أوائل عام 2011، بدافع من الصين، ليزداد اسمها حرفا آخر وتصبح "بريكس"، وهي مختصر للحروف الأولى باللغة الانجليزية المكونة لأسماء الدول صاحبة أسرع نمو اقتصادي في العالم، وهي البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا. حيث اتفقت مجموعة الدول فيما بينها على إنشاء كيان اقتصادي "مضاد" للكيانات الاقتصادية الغربية المتمثلة في "صندوق النقد الدولي" و"البنك الدولي"، يضم نظاماً ائتمانيا بنكيا عالميا جديدا يقضى على سياسة "القطب الواحد" ،التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية للسيطرة على العالم واستغلاله اقتصاديا، عبر توجيه السياسات الاقتصادية، وفرض قيود تتحكم في الدول من خلال صندوق النقد والبنك الدوليين، خاصة على البلدان النامية وبلدان العالم الثالث (عمر، 2020).

تميزت بلدان مجموعة البريكس بنمو اقتصادي غير مسبوق ،أتاح لها أن تشغل موقعا قياديا في العالم، وأصبح التأثير المتزايد لبلدان البريكس ضمن المشروع الأورو آسياوي على إدارة مجريات العلاقات الاقتصادية العالمية واضحا أكثر، حيث يصف سفير دولة روسيا لدى جمهورية الصين الشعبية س.رازوف مجموعة البريكس بما يلي :"إن روسيا التي كانت رائدة في تأسيس مجموعة البريكس، ينظر إليها ليس فقط كعامل هام في تشجيع وتوسيع الشراكة المتعددة الأبعاد مع الدول الأعضاء، ولكن أيضا كأداة لدعم صيغ متعددة الاطراف في السياسة الدولية، وتسريع عملية تشكيل نظام أكثر توازنا لإدارة الاقتصاد العالمي ،وأنا مقتنع أن التطوير اللاحق للحوار بين بلداننا الخمسة سوف يساعد على صياغة نهج مقاربات منسقة لبلداننا نحو القضايا الأكثر إلحاحا في العلاقات الدولية والتنمية العالمية ،وكذلك توطيد دور الدول المشاركة في البريكس في تشكيل جدول أعمال للقضايا العالمية" (القصير، صفحة 244)

فكرة أو مصطلح "بريك" صيغ لأول مرة عام 2001، من طرف جيم أونيل كبير الخبراء الاقتصاديين في مؤسسة الخدمات المالية والاستثمارية الأميركية "غولدمان ساكس"[*] (Goldman Sachs) ، وذلك في أثناء دراسته وصف الأسواق الناشئة في الدول الأربع المؤسسة للمجموعة، التي كانت تحقق معدلات نمو كبيرة على مستوى الإنتاج العالمي في الفترة ما بين 2000 و2008.

[*] هي مؤسّسة خدمات ماليَّة وإستثماريَّة أمريكيَّة متعددة الجنسيَّات، تُعدّ من أشهر المؤسسات المصرفيَّة في الولايات المتَّحدة والعالم.

ويضاف إلى ذلك أداء مؤشراتها الاقتصادية، الذي كان أفضل من المتوسط خلال الأزمة الاقتصادية العالمية لسنة 2008. وتوقع أونيل أن اقتصادات هذه الدول ستهيمن مجتمعة على الاقتصاد العالمي بحلول عام 2050.

على هامش اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة، في سبتمبر 2006 في نيويورك، اجتمع لأول مرة وزراء خارجية الدول الأربعة "بريك" لإعلان بداية تعاون مشترك بين دول المجموعة، و في جوان 2009، عقد رؤساء هذه الدول، وهم البرازيلي **لويس إيناسيو لولا دا سيلفا**، والروسي **ديمتري ميدفيديف**، والهندي **مانموهان سينغ**، والصيني **هو جينتاو**، اجتماعهم الأول بمدينة يكاترينبورغ في روسيا، ورفعوا درجة تعاون دول "بريك" إلى مستوى القمة.

ثم أعلن الرؤساء عن تأسيس تكتل اقتصادي عالمي من شأنه أن يكسر هيمنة الغرب وينهي نظام القطب الواحد الذي تتزعمه أميركا، وذلك من خلال التركيز على تحسين الوضع الاقتصادي العالمي وإصلاح المؤسسات المالية، وكذلك مناقشة الكيفية التي يمكن بها للبلدان الأربعة أن تتعاون فيما بينها على نحو أفضل في المستقبل.

ومع انضمام جنوب أفريقيا رسميا إلى هذا التكتل الرباعي، بمناسبة القمة الثالثة للمجموعة، التي عقدت في الصين يوم 14 أبريل/نيسان 2011، غيّرت المجموعة اسمها إلى كلمة "بريكس" عوضا عن "بريك." ("بريكس"..تكتل اقتصادي يسعى لكسر هيمنة الغرب على الاقتصاد العالمي)

تمثل هذه الأسواق الناشئة معًا 40% من سكان العالم وتمثل أكثر من 32% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي وفقًا لرئاسة قمة 2023، جنوب إفريقيا، أبدت أكثر من 40 دولة اهتمامًا بالانضمام إلى المنتدى الاقتصادي للحصول على المزايا التي ستوفرها العضوية، بما في ذلك تمويل التنمية وزيادة التجارة والاستثمار (ما هي مجموعة البريكس وما هي الدول الجديدة التي ستنضم إليها؟، 2023)

في 1 يناير 2024، توسعت المجموعة لتضم خمسة أعضاء جدد، وهو ما يمثل تحولا كبيرا في تاريخها تمثلت الدول الجديدة في كل من: المملكة العربية السعودية، ومصر، والإمارات العربية المتحدة، وإثيوبيا، وإيران. وهذا مازاد عدد الأعضاء من خمسة إلى عشرة، و أصبح التكتل يحمل اسم (بريكس+)، حيث ويرى الخبراء أن التكتل الجديد أصبح يضم ثلاث دول ناشئة كبرى (البرازيل، الهند، الصين)، أربع قوى

اقليمية (روسيا، جنوب افريقيا، مصر، إيران)، مماليك نفطية[†] (السعودية و الإمارات) و بلد نامي ذو نمو اقتصادي قوي (أثيوبيا) (Clara, « Les BRICS passent de 5 à 10 membres et deviennent les BRICS+, 2023)

تكتل البريكس أصبح مبادرة جديدة للعمل المنسق بين القوى الإقليمية النامية و تحول هذا التكتل إلى إحدى أهم الوسائل لفتح باب التشاور بين القوى الناشئة من مناطق مختلفة في العالم، مثل أمريكا الجنوبية، جنوب آسيا وآسيا الوسطى وشرق آسيا و إفريقيا، ويهدف هذا التشاور إلى تحقيق التعاون وتنسيق أكبر عند مناقشة القضايا العالمية داخل المحافل والمؤسسات العالمية بشكل عام. ويبدو أن التحول التدريجي الملحوظ للسلطة من الشمال (أو الغرب) إلى الجنوب ومن لاعبين عالميين مثل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي إلى دول نامية مثل الصين والبرازيل والهند يقود إلى تحول محتمل للمشهد السياسي العالمي (الشيشي، 2021)

ثانيا:مفهوم البريكس

البريكس هو تكتل اقتصادي ضم في بداية نشأته أربع دول ذات مساحات شاسعة، وهي: البرازيل وروسيا والهند والصين، والتي انضمت إليها جنوب أفريقيا في عام 2011، وفي 1 جانفي 2024، توسعت المجموعة لتضم خمسة أعضاء جدد ، هي المملكة العربية السعودية، ومصر، والإمارات العربية المتحدة، وإثيوبيا، وإيران. و أصبح التكتل يسمى (بريكس+).

[†] تشير إلى الدول التي تعتمد بشكل كبير على إنتاج وتصدير النفط كمصدر رئيسي لاقتصادها، وعادة ما يكون نظام الحكم فيها ملكيًا

الشكل(01-01): خريطة بريكس الجديدة (بريكس+)

المصدر: https://www.albankaldawli.org/ar

أسست هذه الدول هذا التكتل لتعزيز التعاون الإقتصادي والسياسي والثقافي فيما بينها لتحقيق مصالحها تظهر قوة البريكس من خلال وتيرة نمو دولها السريعة وكذا عدم تصدع إقتصاديات هذه الدول بعد الأزمة المالية 2008 ، إضافة إلى ذلك القوة الديموغرافية للتكتل حيث يقطن مجموعة دول البريكس+ حوالي 3.6 مليار نسمة بنسبة 45% من إجمالي سكان الأرض، كما تتربع هذه الدول على مساحة 48.8 مليون كم² بنسبة 32.56% من مساحة اليابسة العالمية، أما من الناحية الاقتصادية بلغ رأسمال مجموعة "بريكس" ما يقرب من 200 مليار دولار تم تمريرها في عدة مشاريع مشتركة، وبلغ الناتج المحلي الإجمالي لدول "البريكس+" سنة 2024 حوالي 28.8 تريليون دولار بنسبة 27.5% من الحجم العالمي. كما تحتل اقتصاديات دول البريكس مراتب متقدمة على الصعيد الدولي على النحو الآتي: الصين الثانية عالمياً، الهند الخامسة عالمياً، **البرازيل** :الثاني عشر أكبر اقتصاد في العالم، المملكة العربية السعودية

الثامن عشر أكبر اقتصاد في العالم. (السميع، 2018) ("بريكس"..تكتل اقتصادي يسعى لكسر هيمنة الغرب على الاقتصاد العالمي)

ما يميز هذا التكتل عن غيره من باقي التكتلات العالمية، أنه غير تقليدي؛ فدوله لا تشترك في النطاق الجغرافي، بل تنتشر في أربع قارات (آسيا وإفريقيا وأمريكا الجنوبية وأوروبا)، وبالتالي لا تشترك في التراث الثقافي والتاريخي ولا الهيكل الإنتاجي، إنما تشترك في كونها دولًا نامية وناشئة، تسعى لتحسين الوضع والثقل العالمي للدول النامية، وهو الهدف الرئيسي الذي دفعها لتأسيس هذا التكتل. رغم حداثة عهد تكتل بريكس+ وصغر عدد أعضائه مقارنة بنظرائه من التكتلات الاقتصادية كالاتحاد الأوروبي والآسيان، فإن بريكس+ أصبح اليوم أحد أهم التكتلات الاقتصادية في العالم؛ نظرًا للثقل الاقتصادي لدوله في ظل ما تتمتع به من إمكانات بشرية وصناعية وزراعية، بما جعل قراراته محط اهتمام وتأثير عالميين، وذلك على نحو الحصة من الناتج الإجمالي العالمي، كما تُعَد دوله من الدول التي شهدت معدلات نمو اقتصادي سريعة؛ ما جعلها من أكبر الاقتصادات العالمية، كالصين الاقتصاد الثاني الأكبر عالميًّا بعد الولايات المتحدة الأمريكية. (مصر وتجمع البريكس، 2019) (بتصرف)

هذا التجمع ظل محافظا على دورية انعقاده سنويا منذ قمة روسيا عام 2009 وصولا إلى قمة جوهانسبرج2023 .

في عام 2014، أطلقت الدول الأعضاء بنك التنمية الجديد (NDB) برأس مال أولي قدره 50 مليار دولار؛ يعمل كبديل للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، حيث يوفر التمويل لمشاريع البنى التحتية والتنمية المستدامة، كما أنشأت دول بريكس ترتيبا احتياطيا للطوارئ(CRA) ، وهي آلية سيولة مصممة لدعم الدول الأعضاء التي تواجه صعوبات في الدفع، وتُظهر هذه المبادرات، نية التكتل، في إنشاء مؤسسات تمثل مصالح الاقتصادات الناشئة، وتوفر بديلاً للمؤسسات المالية العالمية القائمة (كشرود، 2016، صفحة 79).

المطلب الثاني: اهداف تكتل البريكس

تشكّل دول مجموعة بريكس+ مجتمعة نحو 33% من مساحة يابسة العالم، ويعيش فيها أكثر من 45% من سكان الكرة الأرضية، حيث تضم4 دول من بين الدول الأكبر مساحة في العالم وأكثرها كثافة سكانية،

وهي بذلك تهدف إلى أن تصبح قوة اقتصادية عالمية قادرة على منافسة "مجموعة السبع (G7) "التي تستحوذ على 60% من الثروة العالمية.

وهذا ما تثبته الأرقام الصادرة عن مجموعة بريكس، التي تكشف عن تفوقها لأول مرة على دول مجموعة السبع، فقد وصلت مساهمة مجموعة بريكس في الاقتصاد العالمي إلى 31.5%، بينما توقفت مساهمة مجموعة السبع عند 30.7%.

إلى جانب ذلك، تعمل مجموعة بريكس على تحقيق مجموعة من الأهداف والغايات الاقتصادية والسياسية والأمنية نذكرها فيما يلي:

أولا: دعم قيام نظام دولي متعدد الأقطاب

تسعى دول البريكس الى إيجاد نظام دولي متعدد الأقطاب وأكثر ديمقراطية يستجيب للبيئة العالمية المتطورة التي تمتاز حاليا بتعدد التهديدات والتحديات العالمية التي لا يمكن مواجهتها الا عن طريق تعاون كل مكونات المجتمع الدولي من اجل تحقيق التنمية المشتركة والاحتكام الى معايير القانون الدولي المعترف بها عالميا وبروح من الاحترام المتبادل وصنع القرارات الجماعية وتعزيز الديمقراطية في العلاقات الدولية وتعزيز صوت البلدان الناشئة والنامية في الشؤون الدولية

كما عملت مجموعة البريكس على إعمال نظام الأمن الجماعي من أجل الحد من التصرفات الانفرادية للولايات المتحدة الامريكية وعبرت عن ذلك في المادتين 15 و16 من البيان الختامي للقمة العاشرة للمجموعة بجوهانزبورغ بجنوب افريقيا سنة 2018.

ثانيا: اصلاح هيئة الأمم المتحدة و مجلس الأمن التابع لها

منذ انعقاد أول قمة لمجموعة البريكس سنة 2009 بمدينة ايكاترينيورغ و إلى غاية قمة جوهانزبورغ سنة 2023 بقي اصلاح هيئة الأمم المتحدة هدفا أساسيا تسعى المجموعة لتحقيقه و ذلك من خلال التأكيد على الحاجة الى اصلاح شامل للأمم المتحدة بهدف جعلها اكثر فعالية حتى تتمكن من مواجهة التحديات العالمية الحالية بشكل اكثر فعالية .

و في القمة الثالثة للمجموعة المنعقدة في 14 افريل 2011 بمدينة سانيا بالصين اكدت المجموعة أيضا على اصلاح المجلس الامن التابع للأمم المتحدة بهدف جعله اكثر كفاءة و تمثيلا و حتى يتمكن من

التعامل مع التحديات العالمية اليوم بشكل اكثر نجاحا و هذا ما من شانه تفعيل الدبلوماسية المتعددة الأطراف في اطار الأمم المتحدة التي تؤدي الدور المركزي في التعامل مع التحديات و التهديدات العالمية. (بلعربي، 2021)(بتصرف)

ثالثا: اصلاح المؤسسات المالية العالمية

ترى مجموعة البريكس بان المؤسسات الدولية المركزية مثل الأمم المتحدة و مؤسسات بروتن وودز المتمثلة أساسا في صندوق النقد الدولي و البنك الدولي للإنشاء و التعمير هي امتداد لميزان القوى الذي ساد بعد الحرب العالمية الثانية و هي مقيدة بالظروف التي نشأت فيها و بهذا المعنى فإنها لازالت تعكس الهيمنة الغربية على العالم و بالتالي فهي غير مناسبة للعالم الذي شهد نهاية الامبراطوريات الاوربية وصعود القوى الاقتصادية في آسيا و في باقي مناطق العالم.

و انطلاقا من هذه الرؤية و منذ انعقاد مؤتمر القمة الأول لمجموعة "البريك" سنة 2009 ظلت عملية إصلاح المؤسسات المالية الدولية تتصدر جدول اعمال مؤتمرات القمة و تتمثل اهم مطالب مجموعة البريكس في اصلاح المؤسسات المالية الدولية في النقاط التالية :

- ✓ تتطلب حوكمة مطالب هذه المؤسسات أولا و قبل كل شيء تحولا كبيرا في قوة التصويت لصالح اقتصاديات الأسواق الناشئة و البلدان النامية لجعل مشاركتها في صنع القرار تتماشى مع ثقلها النسبي في الاقتصاد العالمي.
- ✓ شفافية اختيار مسؤولي صندوق النقد الدولي و البنك الدولي للانشاء و التعمير وفقا للجدارة بغض النظر عن جنسياتهم كما يجب ان يعكس موظفو هذه المؤسسات بشكل افضل تنوع عضويتهم .
- ✓ اصلاح نظام الحصص في صندوق النقد الدولي و البنك الدولي للانشاء و التعمير بما يتماشى والثقل الذي باتت تشكله الاقتصاديات الناشئة في الاقتصاد العالمي، و هو الأمر الذي سينعكس على قوة تصويتها داخل هذه المؤسسات .

و ترى مجموعة البريكس بأنه بدون الإصلاح فان شرعية صندوق النقد الدولي و البنك الدولي للانشاء والتعمير تبقى ناقصة كونها تمثل بقدر ضعيف الوزن المتزايد لبريكس و البلدان النامية. (بلعربي، 2021)

- ✓ تستهدف مجموعة "بريكس" خلق توازن دولي في العملية الاقتصادية و انهاء سياسة القطب الأحادي و هيمنة الولايات المتحدة الامريكية على السياسات المالية العالمية و إيجاد بديل فعال و حقيقي

لصندوق النقد الدولي و البنك الدولي، الى جانب تحقيق تكامل اقتصادي و سياسي و جيوسياسي بين الدول المنضوية في عضويته و تنمية البنى التحتية في بلدان المجموعة و تحقيق آليات مساهمة فعالة بين دول التكتل في وقت الازمات الاقتصادية بدل اللجوء الى المؤسسات الغربية و إيجاد طريقة فعالة لمنح و تبادل القروض بين دول المجموعة بشكل لا يؤثر و لا يحدث خلل اقتصادي لاي من دول المجموعة رغم مساعدة الدول المتضررة الى جانب تعزيز شبكة الأمان الاقتصادي العالمية بالنسبة لتلك البلدان و تجنيبها ضغوط الاقتراض من المؤسسات الغربية و تكبيلها بالفوائد. (العزيز، 2015)

- ✓ اعتماد بنك التنمية الجديد لتمويل جزء من الاحتياجات الرئيسية للدول و قد تم إنشاءه بمبلغ 50 مليار دولار كما تسعى دول البريكس الى أخذ مكانة اقتصادية بارزة و الوصول الى دور اكبر في القضايا الدولية، و لازالت المجموعة تتمتع بالنمو الاقتصادي القوي، وتحولت الى قوة فاعلة في مواجهة الازمات المالية، حيث تعمل على تعزيز النمو الاقتصادي العالمي و تحسين الحوكمة العالمية، رغم التوترات الدولية و التغيرات المعقدة التي يمر بها العالم.
- ✓ تعمل دول البريكس حاليا على تنسيق مواقفها العالمية وخاصة إزاء الصراعات ومناطق النفوذ وهي تقريبا تتكلم بلغة واحدة في المحافل الدولية وتعمل الولايات المتحدة الامريكية ودول التحالف الغربي على عرقلة جهود الدول في التجمع والتحدث بلغة واحدة فتستخدم لغة التهديد وتحريك الاخطار لهذه الدولة و تلك، ولكن رغم التحديات الموجودة فان إرادة دول البريكس تتجه نحو اتباع سياسة واحدة وقد تكون روسيا هي المحرك الأساسي لهذا التجمع وهي التي تعطيه العزم والقوة لكن بمجرد وجود نية لانشاء مثل هذا التجمع يعني ان هذه الدول ماضية في سبيل الحصول على حقوقها. (منتديات المجالس و المحاكم القضائية، 2013)
- ✓ الالتزام الثابت بالتنمية المستدامة و تعميم الرخاء الاقتصادي المشترك و التشاور الدائم لتعزيز الثقة السياسية بين الدول إضافة الى تطوير التعاون المتبادل ووضع الأسس القانونية السليمة للحفاظ عليه و تطويره. (ظاهر، 2013)
- ✓ تشجيع التجارة و الاستثمارات البيئية لتحقيق تكاملا اقتصاديا "وضع أموالهم بجيوبهم" خصوصا في مجالات النفط و الغاز و البنى التحتية و مع ذلك يشير باحث اقتصاد التنمية (Stephen Geld) في جامعة جوهانسبورغ ان هذا لن يكون الاهتمام الوحيد لكنه سيكون عملية مهمة في مساعدة البلدان نفسها لتحقيق اغراضها الأخرى.

- ✓ تبحث المجموعة عن هوية موحدة و تعاون مؤسسي أي انهم مازالوا يبحثون عن أرضية مشتركة تساعد على تحويل مجموعتهم الى مجموعة جيوسياسية لها وزنها و بدون اهداف محددة و جلية وخطة عمل شاملة متفق عليها، فان هذه المجموعة ستواجه مخاطر التباين فيما بينها فضم جنوب افريقيا مثلا كان خاضعا لاعتبارات سياسية و جيوبوليتيكية اكثر منها اقتصادية او تجارية. (دياب، 2011)

المطلب الثالث :هياكل و الاليات المالية للبريكس

بدأت دول "بريكس (BRICS) بتشكيل مجموعة من المؤسسات والأنظمة، فأنشأت مصرفاً جديداً موقعه مدينة شنغهاي الصينية سُمّي "بنك التنمية الجديد" وصندوقاً أُطلق عليه "صندوق بريكس"، ليكونا بديلين للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي. وتم إنشاؤهما لدعم النمو والتنمية على المستوى الدولي، ما يمثل الخطوة الأولى في مخطط المجموعة لإنشاء نظام عالمي جديد.

أولا: بنك التنمية الجديد New Development Bank :

تم إنشاء بنك التنمية الجديد من قبل دول "البريكس" على أساس اتفاقية حكومية دولية، تم توقيعها في قمة البريكس السادسة في مدينة فورتاليزا البرازيلية في يوليو 2014.

والغرض من أنشطة البنك هو تمويل مشاريع البنية التحتية والتنمية المستدامة، في دول البريكس والبلدان النامية، ووافق طيلة فترة عمله منذ أن تم إنشاؤه على أكثر من 90 مشروعاً بإجمالي 32 مليار دولار لدعم مجالات مثل النقل وإمدادات المياه والطاقة النظيفة والبنية التحتية الرقمية والاجتماعية والبناء المدني. و تعتبر" ديلما روسيف" أول امرأة تقود بنك التنمية الجديد منذ 23 مارس 2023 حتى الآن وهي تحمل الجنسية البرازيلية . تم تنصيبها في مقر المصرف في شنغهاي في 13/4/2023 ،ان النشاط الفعال لبنك التنمية الجديد يرجح كفة الميزان لصالح دعم الدول النامية ، ويُظهر آفاقاً كبيرة لتوسيع التعاون الاقتصادي والمالي. وفي شهر أيار الماضي 2022، اعتمد مجلس محافظي البنك استراتيجية إنمائية طموحة إلى حد ما للفترة 2022–2026، حيث يمكن اختزال الأولويات التي حددتها الاستراتيجية إلى خمس فئات رئيسية من أنشطة البنك. (مليكة، 2023)

ثانيا: الترتيب الإحتياطي لبريكس (BRICS Contingent Arrangement)

في إطار توفير الحماية ضد ضغوط السيولة المالية العالمية بما يشمل قضايا العملة، حيث تتأثر العملات الوطنية للأعضاء سلبا بسبب الضغوط المالية العالمية ، وجد أن الاقتصاديات الناشئة التي شهدت التحرير الاقتصادي السريع مرت بزيادة التقلبات الاقتصادية ،و يعمل الترتيب الاحتياطي للبريكس على تقديم الدعم لدول البريكس من خلال أدوات السيولة و الاستجابة الاحترازية لضغوط ميزان المدفوعات الفعلية أو المحتملة على المدى القصير ويرى مؤسسيه بأنه يعوض عن عجز مجموعة البريكس بسبب عدم تجسيد الإصلاحات في صندوق النقد الدولي (IMF) التي وعدت بها الولايات المتحدة الأمريكية منذ وقت طويل، و لم يتم ذلك حتى نهاية عام 2015 ويكشف تحليل الاتفاقية المنشئة بأنه على الرغم من أن جميع دول البريكس تتمتع بالمساواة في اتخاذ القرارات الإستراتيجية إلا أنه يتماثل بشدة في عملية توزيع الاقتراع القائم على الحصص في صندوق النقد الدولي ، ومع ذلك فإنه يوفر نظاما للتصويت أكثر توازنا إذ لا يمكن لأحد الأطراف استخدام حق النقض . (الدين، 2023، صفحة 59)

بالنسبة لصندوق الاحتياطي، فخُصص له مبلغ 100 مليار دولار تحسبا لأي أزمة في ميزان الأداءات. ويعد هذا الصندوق إطارا لتوفير الحماية من ضغوط السيولة العالمية. وهذا يشمل قضايا العملة، إذ إن العملات الوطنية للدول الأعضاء في المجموعة تتأثر سلبا بالضغوط المالية العالمية، خاصة الاقتصادات الناشئة التي شهدت تحريرا اقتصاديا سريعا ومرت بتقلبات اقتصادية متزايدة. إضافة إلى ذلك، بدأ قادة دول بريكس، خلال القمة التي عقدت في روسيا عام 2015، مشاورات لنظام دفع متعدد الأطراف، يكون بديلا لنظام الاتصالات المالية بين البنوك العالمية "سويفت(SWIFT) "، من شأنه أن يوفر قدرا أكبر من الضمان والاستقلالية لدول مجموعة بريكس. (الجزيرة، 2023)

ثالثا: نظام الدفع لدول بريكس(BRICS Payment System)

تعمل مجموعة البريكس على إنشاء نظام الدفع المالي الموحد ، والذي سيطلق عليه اسم BRICS Pay، و سيتم استخدامه لدفع أي عملية شراء في أي بلد من بلدان المجموعة، و يعمل الصندوق كمنسق لمجموعة العمل المعنية بالخدمات المالية لمجلس الأعمال التجارية في بريكس، و يرى الشركاء الماليين من الصين والهند بأن لديهم الخبرة و التكنولوجيا اللازمة لتنفيذ المشروع، ويعد نظام الدفع المالي المشترك أحد الهياكل الاقتصادية التي تسعى مجموعة البريكس إلى تشييدها، إذ تعمل على ابتكار طرق و وسائل

تمكنها من تقليل اعتمادها على الدولار الأمريكي ، من خلال استخدام العملات الوطنية في التجارة الدولية و قال كيريلد يميتريف رئيس صندوق الاستثمار المباشر الروسي (RDIF) و عضو مجلس إدارة بريكس بأن زيادة المخاطر للبنية التحتية للمدفوعات العالمية كانت وراء خطة دمج أنظمة المدفوعات الوطنية للمجموعة و أن نظام الدفع الفعال لمجموعة البريكس يمكن أن يشجع المدفوعات بالعملات الوطنية ويضمن استمرار المدفوعات والاستثمارات بين بلداننا ، والتي تشكل أكثر من (20%) من التدفق العالمي للاستثمار الأجنبي المباشر » و قد توطدت الفكرة بعد فرض العقوبات على روسيا و منعها من استخدام نظام الدفع(SWIFT) التي تتخذ بلجيكا مقرا لها في عام 2014،إذ بدأت في تطوير نظام دفع وطني كبديل لخدمة (SWIFT) . ويجري العمل على مناقشة إنشاء عملة مشفرة للدفعات المتبادلة حيث أن المجموعة تعمل على التقليل من حصة المدفوعات بالدولار الأمريكي. (الدين، 2023، صفحة 60)

تسعى دول مجموعة بريكس إلى إطلاق عملة موحدة بينها تنهي بها هيمنة الدولار الأميركي على الاقتصاد العالمي، إذ أعلن ذلك الرئيس الروسي فلاديمير بوتين ، مشددا على أن مجموعة بريكس تعمل على تطوير عملة احتياطية جديدة على أساس سلة العملات للدول الأعضاء. هذا الأمر أكده وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف ، حينما قال إن مسألة إصدار عملة موحدة لدول مجموعة بريكس ستناقش في القمة المقرر عقدها في جنوب أفريقيا نهاية شهر أوت. وأضاف لافروف، خلال مؤتمر صحفي عقده بالعاصمة الأنغولية لواندا، عقب الزيارة والمباحثات التي أجراها مع الرئيس جواو لورنسو في أنغولا، حيث قال "هذا هو الاتجاه الذي تسير فيه المبادرات، التي ظهرت قبل أيام فقط، بخصوص الحاجة إلى التفكير في إنشاء عملات خاصة داخل مجموعة دول بريكس، وداخل مجتمع دول أميركا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي." من جانبه، قال رئيس مجلس الدوما الروسي ألكسندر باباكوف، خلال حديثه على هامش منتدى الأعمال الهندي الروسي في نيودلهي مطلع أبريل/نيسان 2023، إن "مجموعة دول بريكس تخطط لإصدار عملة موحدة للتداول فيما بينها لكسر هيمنة الدولار باعتباره الوسيط الرئيس للتجارة والتسويات الدولية." ولم تحسم بعد دول بريكس شكل العملة الجديدة، وتأتي العملات الرقمية ضمن الأفكار المطروحة لهذه العملة التي ستُنشأ على أساس إستراتيجي، لا على أساس الدولار أو اليورو، وتأمينها سيكون بالاعتماد على الذهب والمعادن النفيسة، حسب ما صرح به باباكوف (الجزيرة، 2023).

وقالت دليلة عبر برنامج "قصارى القول" الذي يبث على قناة RT :" النظرة المثالية هو ما جرى بحثه في 1944، عندما تم إقرار اتفاقية "بريتون وودز" (الاتفاق على نظام نقدي عالمي جديد) والتي خرجت

عنها المؤسسات الثلاث صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية، حينها كان مطروحا إنشاء نقد عالمي تساهم فيه مختلف الدول، ومثل أي بنك مركزي في أي دولة يصدر عملة عالمية كحقوق السحب الخاصة التي نشأت في السبعينيات، ولكن لم تقم بأداء هذا الدور، إذ كان المفروض توسعها لتكون عملة عالمية." وأضاف: "الآن مطلوب عملة عالمية لوقف نهب العالم بالورق، والذي تقوم به بعض الدول، إذ أنها تشتري من العالم أي شيء بالورق دون دفع مقابل حقيقي للأشياء التي تشتريها. هذا الاستغلال لم يشهده التاريخ سابقا، لأن العالم في السابق كان يعيش على مبدأ تبادل القيم المتكافئة، ويجب وقف هذا الاستغلال ووقف الهدر تسعى مجموعة "بريكس" لخلق نظام مالي ونقدي جديد متوازن، وكسر هيمنة الدولار على الاقتصاد العالمي، وفي هذا الإطار تدرس المجموعة إصدار عملة مشتركة أو اعتماد عملة أو سلة عملات تكون أساسا للتجارة بين دولها. (دليلة، 2023)

المبحث الثاني : التحولات الاقتصادية الكبرى للدول الأعضاء في البريكس

تسعى مجموعة BRICS الى تعزيز التعاون الاقتصادي والسياسي والثقافي لتحقيق مصالح الدول المشتركة، من خلال تشكيل نظام اقتصادي متعدد الاقطاب ،يكون مؤثرا في رسم السياسات العالمية الجديدة ، وله القدرة على الصمود في وجه ما يواجهه العالم من أحداث اقتصادية.

المطلب الاول : التحولات الاقتصادية في الصين

بدءاً من عام 1980، تخلى النظام الاقتصادي الصيني تدريجياً عن التخطيط المركزي. في عام 1978، اتخذت القيادة الصينية قراراً بإصلاحات اقتصادية، والتي بدأت بالتحرر من التخطيط المركزي وتشجيع الإنتاج والتنمية. هذه الإصلاحات لم تكن محدودة فقط في تنشيط الإنتاج والإنتاجية، بل شملت جميع القطاعات الاقتصادية. وبعد مضي ربع قرن على بداية الإصلاحات، تغير الاقتصاد الصيني تغيراً جذرياً. انتقل من اقتصاد موجه مركزيًا إلى اقتصاد مختلط، هذه التغييرات كانت نتيجة لجهود الزعيم الصيني دينغ زياو بينغ في تحويل الصين من اقتصاد موجه مركزيًا إلى اقتصاد مختلط .

استمرت هذه الإصلاحات حتى عام 1991، وأدت إلى تحولات جذرية في جميع جوانب الاقتصاد الصيني نوجزها فيما يلي (لوموان، 2012، صفحة 21): .

- **اللامركزية:**

– نقل بعض السلطات الاقتصادية من الحكومة المركزية إلى الحكو'مات المحلية والمؤسسات.

– منح الحكومات المحلية والمؤسسات المزيد من الحرية في اتخاذ القرارات الاقتصادية.

– تشجيع الحكومات المحلية والمؤسسات على جذب الاستثمارات الأجنبية.

- **الانفتاح على التجارة الخارجية:**

– فتح الصين على التجارة الخارجية.

– تقليل الرسوم الجمركية على الواردات.

– السماح للشركات الأجنبية بالاستثمار في الصين.

– إنشاء مناطق اقتصادية خاصة لجذب الاستثمارات الأجنبية.

- **خصخصة بعض الشركات:**

– تحويل بعض الشركات المملوكة للدولة إلى شركات خاصة.

– بيع أسهم الشركات المملوكة للدولة للجمهور.

– تشجيع إنشاء الشركات الخاصة.

- **إصلاح نظام الإنتاج الزراعي:**

– تفكيك نظام المزارع الجماعية.

– السماح للمزارعين بامتلاك أراضيهم.

– تشجيع المزارعين على زيادة الإنتاج.

- **إصلاح نظام التعليم:**

– تحسين نظام التعليم ليتوافق مع احتياجات الاقتصاد الجديد.

– التركيز على التعليم التقني والعلمي.

– زيادة عدد الجامعات والكليات.

بلغ الناتج المحلي الاجمالي في الصين عام 2022 نحو 17.96 مليار دولار، وقد أصبحت الصين وهي أكبر اقتصاد في دول البريكس ثاني أكبر اقتصاد في العالم أيضا ،متقدمة بذلك على اليابان، قبل الألفية الثانية شكلت حصة الصين في الناتج العالمي أقل من 7% ،أما في السنوات الأخيرة، فقد تعزز موقعها في الاقتصاد العالمي، و بلغت حصتها في الانتاج العالمي حوالي 18–19%، وعلى مدى العقدين الماضيين (2000 – 2020) سجل الناتج المحلي الاجمالي أعلى معدل نمو بين دول البريكس بزيادة قدرها 12 ضعفا تقريبا من الثروة المنتجة خلال عشرين سنة، كما شهدت البلاد نمو قويا وتحسنا في الاداء التنموي وبالتالي فإن الصين هي الدول الناشئة التي برزت عالميا (مساعد، 2023)(بتصرف)

حقق الاقتصاد الصيني نتائج مبهرة خلال العقدين الاخيرين، خاصة في معدلات النمو الحقيقي والصادرات وجذب الاستثمار الاجنبي المباشر ، وبدأ هذا الاقتصاد يخطو بخطوات ثابتة نحو صدارة الاقتصاد العالمي ،محتلا أماكن بلدان كبرى منافسة له في العديد من القطاعات الاقتصادية وهذه

المؤشرات جعلت بعض التحليلات والاراء تذهب الى أن القرن الحالي سيصبح قرنا صينيا تتصدر فيه الصين الاقتصالد العالمي ولكن مقابل هذه الأراء هناك من يقلل من فرص نجاح الصين في تحقيق هذا الهدف لأسباب كثيرة ، أهمها يتعلق بمحددات وطريقة اندماج الاقتصاد الصيني في الاقتصاد العالمي ، وخاصة المحددات الداخلية النابعة من الفلسفة الإديولوجية التي بني عليها النمو الاقتصادي الصيني، وصعوبة الحفاظ على استمرارها في ظل عضوية الصين في منظمة التجارة العالمية وطبيعة هيكل اقتصاد الصين ومايعانيه من تناقضات داخلية، ومايصادفه من منافسة خارجية ورغم تفاوت الرأيين السابقيين، يلاحظ أن كليهما يتفق في أن نجاح الصين في أن تصبح القوة الاقتصادية الأولى في العالم مرهون بطبيعة علاقاتها الاقتصادية والسياسية مع الدول الاسياوية خاصة اليابان والهند والكوريتين وذلك بسبب التشابه في البنيان الإقتصادي في معضم هذه الدول (القصير، صفحة 20)

تشهد الصين صعودًا هائلاً على مختلف الأصعدة، بدءًا من الاقتصاد حيث أصبحت ثاني أكبر اقتصاد في العالم، مرورًا بالعلاقات الدولية حيث تُنظر إليها كقوة عظمى صاعدة تنافس الولايات المتحدة على النفوذ العالمي، وصولًا إلى النظام الدولي حيث تسعى لإعادة تشكيله بما يتوافق مع مصالحها.وتُمثل مبادرة الحزام والطريق مثالًا بارزًا على النفوذ الاقتصادي المتزايد للصين، حيث تهدف إلى ربطها بأوروبا وآسيا وإفريقيا من خلال مشاريع ضخمة للبنية التحتية. ولا تتوقف طموحات الصين عند هذا الحد، بل تستثمر بكثافة في التكنولوجيا والابتكار، سعيًا لتصبح رائدة عالمية في مجالات مثل الذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة. ومع صعود الصين كقوة عظمى، تبرز تحديات جديدة على الساحة الدولية، خاصةً مع تنافسها مع الولايات المتحدة على النفوذ العالمي. وتسعى الصين لإعادة تشكيل النظام الدولي بما يتوافق مع مصالحها، مما يُشكل تحديًا للنظام الليبرالي الدولي الذي ساد بعد الحرب العالمية الثانية (كشرود، 2016، صفحة 54)

المطلب الثاني : التحولات الاقتصادية في روسيا

في يناير 1992 أعلنت روسيا عن عزمها البدء بإجراء جملة من الاصلاحات الهيكلية باتجاه تحرير اقتصادها والانتقال إلى اقتصاد السوق، لكنها حسبما أتضح لاحقاً لم تنجح سوى في توفير السلع والمتطلبات الاستهلاكية بفتح الباب واسعاً أمام تدفق الواردات من العالم الخارجي، وتعثر حل بقية المعضلات الاقتصادية الأساسية وأهمها السيطرة على عمليات التضخم المتزايدة. وطبيعي أن أسباب عديدة كانت وراء ذلك الفشل أبرزها : تدهور العلاقات الاقتصادية فيما بين جمهوريات الاتحاد السوفيتي

السابق ، التي كانت هياكلها الاقتصادية مبنية أصلاً على أساس تكاملي ، إضافة إلى عدم إيلاء مشاكل الملكية الأهمية اللازمة ، وتبني كل من أناتولي تشوبايس ، وياجور جيدار لسياسة خصخصة " ضبابية " تبخرت من خلالها الملكية العامة للدولة واستحوذت عليها باسعار زهيدة – دون عناء – الشريحة الإدارية العليا في المؤسسات مع بعض الأوساط المتنفذة ، بينما فقد المواطنون كل شيء حتى قيمة القسيمة " الفاوتشر " ، إذ بلغ عدد مؤسسات الدولة التي تم خصخصتها حتى عام 1995 ما يقارب 120 ألف مؤسسة. لقد كان ثمن تلك الاصلاحات بالطريقة التي جرت عليها باهضاً ، حيث زاد تدهور الانتاج وتدني المستوى المعيشي وبشكل حاد لأغلبية السكان ، مقابل ثراء الأقلية ممن يسمون بالروس الجدد واستحواذهم على مقدرات البلاد ، ناهيك عن اتساع نطاق الفساد وانتشار الجريمة الأمر الذي كان يعتبر أحد الأسباب الهامة لتفاقم حدة الخلافات فيما بين البرلمان والحكومة حيث باءت بالفشل كافة محاولات الاصلاح وتبخرت وعود الحكومة ورئيس الدولة المتكررة بتحقيق الرفاه والازدهار الاقتصادي و الاجتماعي. (محسن، 2021، صفحة 14)

استطاعت روسيا القوة العسكرية العظمى المصنفة الأولى من حيث احتياطات الغاز و الثانية من حيث احتياطات البترول من تحقيق نجاحات كبيرة في تطوير اقتصادها و تحسين ترتيبها ضمن الاقتصاديات المتطورة في مواجهة، ذلك ما أكدته تقارير و تصنيفات الهيئات الدولية، فحسب معطيات البنك الدولي لسنة 2012، وفقا لمؤشر الناتج الإجمالي المحلي مع أخذ بعين الاعتبار القدرة الشرائية، فإن روسيا تجاوزت جميع دول الاتحاد الأوروبي، بما فيها ألمانيا التي تشغل المرتبة السادسة بين اقتصاديات العالم، حيث جاءت في المرتبة الخامسة بعد كل من الولايات المتحدة الأمريكية والصين والهند واليابان على الترتيب، الأمر الذي مكنها من الانضمام لمجموعة الدول ذات الدخل الوطني المرتفع (حصة الفرد المرتفعة من الدخل الوطني)، بعدما كانت على مدى السنوات العشر الأخيرة مصنفة في عداد الدول ذات مستوى الدخل فوق المتوسط (الكريم، 2014، صفحة 20)

تأثير الحرب على الاقتصاد الروسي:

مع مرور 16 شهراً على الحرب الروسية الأوكرانية، تحولت إلى صراع عالمي بين روسيا والغرب، يهدف إلى إضعاف روسيا عسكرياً واقتصادياً وسياسياً. وعلى الرغم من التوقعات بانهيار الاقتصاد الروسي تحت وطأة العقوبات الغربية، إلا أنه حقق انتعاشاً مدعوماً بعوامل مختلفة، أهمها ارتفاع أسعار الطاقة وتحويل التجارة إلى بلدان أخرى مثل الصين والهند. ورغم ذلك، واجه الاقتصاد الروسي بعض التحديات، مثل

انكماش النمو وتحول الموازنة من فائض إلى عجز.وتُظهر التوقعات أن الحرب ستستمر، مما يعني استمرار تأثيرها على الاقتصاد الروسي. ومن المرجح أن تستمر روسيا في التكيف مع العقوبات وتخفيف تأثيرها على الاقتصاد، لكن من الصعب تقييم التأثير الكامل على المدى الطويل وهذه الاثار تشمل:

- **ارتفاع أسعار الطاقة** :ساعد ذلك في تعويض بعض التأثيرات السلبية للعقوبات، حيث ارتفعت إيرادات روسيا من صادرات النفط والغاز.
- **تحويل التجارة** :اتجهت روسيا إلى الصين والهند ودول أخرى لتجنب تأثير العقوبات الغربية، مما ساعد في الحفاظ على استقرار الاقتصاد.
- **السيطرة على رأس المال** :فرضت روسيا قيوداً على تدفق رأس المال للحد من تأثير العقوبات، مما ساعد في حماية الاقتصاد من الانهيار.

ومن التحديات التي واجهتها :

- انكماش النمو :تحول النمو من 5.6% عام 2021 إلى انكماش بنسبة 2.1% عام 2022، ومن المتوقع أن يستمر الانكماش خلال عام 2024.
- عجز الموازنة :تحولت الموازنة من فائض في 2021 إلى عجز بنسبة 2.2% عام 2022، ومن المتوقع أن يزداد العجز إلى 6.2% عام 2024.
- التضخم :ارتفع التضخم بشكل كبير، مما أدى إلى زيادة الضغوط على المواطنين.
- البطالة :ارتفع معدل البطالة بشكل طفيف، لكنه لا يزال في مستوى منخفض نسبياً. (الولي، 2023)

المطلب الثالث : التحولات الاقتصادية في الهند

يعتبر الصعود المعاصر للهند إحدى القصص الرائعة في العقدين الماضيين ويرمز إلى تحول القوة نحو آسيا. غالبا ما يؤرخ لبداية الصعود الهندي المعاصر، المرتكز أساسا على البعد الاقتصادي، بعام 1991، وهو العام الذي شهد بداية التحول الهندي نحو الانفتاح والاندماج في الاقتصادي العالمي.لم يكن مسار الإصلاح الاقتصادي في الهند تدريجيا وتجريبيا، بل كان مفروضا إلى درجة كبيرة من طرف المؤسسات الدولية عبر الحكومة المركزية وفق مقاربة من الأعلى نحو الأسفل. بعد الأزمة المالية عام 1991 اعتمدت الهند على نحو متزايد مبادئ السوق الحرة وتحرير اقتصادها وتعزيز انخراطها في التجارة الدولية. بدأت هذه الإصلاحات من قبل وزير المالية الدكتور مانموهان سينغ – قبل أن يصبح رئيس

للوزراء – تحت توجيهات رئيس الوزراء بي في ناراسيمها راو. تم إلغاء الكثير من تراخيص الراج التي تعد آلية تعود إلى فترة ما قبل الاستعمار البريطاني وتستهدف تشديد سيطرة الحكومة على إنشاء الصناعات الجديدة. (لطفي، 2023)

الشكل(01-02): الناتج المحلي الاجمالي للهند

المصدر: https://www.albankaldawli.org/ar

ووفقا لبيانات البنك الدولي، ارتفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي من نحو 394 دولار عام 1990 الى نحو 1939,21 دولار عام 2017 ، لكن لا تزال تلك الحصة منخفضة نسبيا فياسا الى المتوسط العالمي الذي بلغ نحو 10الاف و 748 دولارا عام 2017 .وفي 2018 جاء اقتصاد الهند في المرتبة السابعة كأكبر اقتصاد في العالم،بفضل النمو المتسارع وحجم الانتاج والصادرات لتحتل مكانة متقدمة الى جانب الصين في قيادة اقتصاد قارة اسيا .وبحسب تقديرات البنك المركزي الهندي ،بلغ الناتج المحلي الإجمالي للهند في 2018 قرابة 2,7 دولار مقارنة مع 2.5 تريليون دولار أمريكي في العام السابق له 2,17. (قاعدة بيانات البنك الدولي ، معطيات الناتج المحلي الإجمالي للهند، 2023_2024)

مقارنة الهند مع الصين:

يزيد عدد سكان الهند عن 1.4 مليار نسمة، وهو ما يماثل عدد سكان الصين تقريباً، مع فارق أن الفرصة أمام الهند أكبر لتطوير سوق الاستهلاك الداخلي عن الصين، ويرجع ذلك لاعتبارات كثيرة منها أن معدلات الفقر في الهند أعلى بكثير من الصين، بالتالي فإن النمو الاقتصادي القوي إذا تزامن مع إصلاحات سياسية واجتماعية يمكن أن يعزز الإنفاق الاستهلاكي في السوق الهندية بمعدلات أعلى منها في الصين. مع تساوي عدد السكان تقريباً، نلحظ الفارق بين حجم الاقتصاد في البلدين، فبينما يتجاوز

الناتج المحلي الإجمالي الصيني 19 تريليون دولار وصل حجم الناتج المحلي الإجمالي الهندي إلى 3.4 تريليون دور هذا العام، أي إن اقتصاد الصين يزيد على أربعة أضعاف اقتصاد الهند. قبل نحو نصف قرن كان نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في البلدين الآسيويين الكبيرين متقارباً، لكن الآن لا وجه للمقارنة بين الأرقام فيهما، ففي عام 1979 كان نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الصين 404 دولارات، بينما في العام نفسه كان نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الهند 373 دولاراً. أما الآن فتضاعف نصيب الفرد الصيني من الناتج المحلي الإجمالي لبلاده حتى وصل إلى 11 ألفاً و560 دولاراً في العام الماضي 2022، بينما كان نصيب الفرد الهندي من الناتج المحلي الإجمالي لبلاده العام الماضي عند 2085 دولاراً، ولا يتعلق الأمر بالأرقام فحسب، بل إن التغيرات الاجتماعية والديموغرافية التي شهدتها الصين على مدى العقود الماضية أدت إلى تحول هائل في المجتمع الصيني وتكون طبقة وسطى راسخة، وذلك ما لم تشهده الهند، ليس لأسباب اقتصادية فقط وإنما لاعتبارات سياسية واجتماعية معقدة، فعلى رغم قوة الحكومة المركزية في الهند، فإن التباين الشديد بين الولايات المختلفة المكونة لشبه القارة الهندية، اقتصادياً واجتماعياً وأحياناً دينياً وثقافياً، حتى تجعل التكامل بينها صعباً أحياناً، إنما على العكس في الصين، التي ما زالت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني وقيادتها هي التي تحكم البلاد، وعلى رغم المساحة المتزايدة للحكومات المحلية في الصين، فإن السلطة المركزية في بكين تملك قدرة أكبر على "ضبط" مسيرة الاقتصاد وغيره من جوانب الدولة الصينية. (مصطفى، 2023)

تقول وزارة المالية إن الهند قد تصبح ثالث أكبر اقتصاد في العالم بحلول عام 2027 مع ناتج محلي إجمالي يبلغ 5 تريليونات دولار وسط ترقب صدور الميزانية المؤقتة، وفي تقرير نصت فيه وزارة المالية إن الاقتصاد يستعد للنمو بنسبة 7% أو أكثر في السنة المالية 2024. وتبدأ السنة المالية للهند في الأول من أبريل وتنتهي في 31 مارس. وإذا حققت مستهدف هذا العام، فسوف يكون هذا هو العام الثالث على التوالي الذي يحقق فيه الناتج المحلي الإجمالي نمواً بنسبة 7% في الهند. ويبلغ الناتج المحلي الإجمالي للبلاد حاليا 3.7 تريليون دولار. كما تهدف الحكومة لتصبح دولة متقدمة بحلول عام 2047. ووفقا لبنك "غولدمان ساكس"، تستعد الهند لتصبح ثاني أكبر اقتصاد في العالم بحلول عام 2075، متجاوزة ليس فقط اليابان وألمانيا، بل الولايات المتحدة أيضا. تعد الهند حاليًا خامس أكبر اقتصاد في العالم، بعد الولايات المتحدة والصين واليابان وألمانيا. ويصف الشريك المؤسس والرئيس التنفيذي لشركة Neo

Visionلإدارة الثروات، الدكتور ريان ليمند، الهند بـ"صين المستقبل"، معتبراً أن الهند تشهد تحولاً سياسياً باتجاه الغرب المتمثل في أميركا وأوروبا، ولذلك بدأت الصناعات تنتقل من الصين إلى الهند.وفي مقابلة سابقة مع "العربية"Business ، يقول ليمند إن الهند عززت جاذبيتها للمستثمرين عبر الاهتمام بمحورين هما التصنيع والبنية التحتية. (الهند في طريقها لتصبح ثالث أكبر اقتصاد في العالم، 2024)

المطلب الرابع : التحولات الاقتصادية في البرازيل

واجهت البلاد في فترة الركود والتضخم والأزمة، 1981- 1993مثلها مثل دول أخرى في العالم الثالث أزمة الديون (Debt crisis) خاصة بعد السياسات الاقتراضية المتهورة التي انتهجتها الحكومات العسكرية، ومن ثم شهدت فترة الثمانينات عدة محاولات للسيطرة على معدلات التضخم المرتفعة كما شهدت تراجعا في معدلات النمو. اما في فترة 1994-2003 والتي كان الجيش قد تراجع تماما عن الحياة السياسية وأتم الانتقال السلمي والتدريجي للسلطة إلى حكومات مدنية متعاقبة، فقد انتهجت الحكومات المدنية في خلال عقد التسعينيات سياسات اقتصادية رأسمالية، حيث تبنت سياسات الانفتاح الاقتصادي وسياسات السوق وعمت البرازيل حمى الخصخصة والتحرير الاقتصادي كما كان الحال في العديد من دول العالم الثالث التي اتبعت توجيهات صندوق النقد والبنك الدوليين، وهو ما أدى إلى تقدم في مؤشرات الاقتصاد الكلى وهو ما لم يكن يعنى تقدما فعليا، بمعنى أن سياسات الانفتاح الاقتصادي أصابت المنتجين المحليين بخسائر فادحة مما أدى إلى مزيد من البطالة وتراجع حاد في الإنتاج المحلى ومن ثم تراجع معدلات التصدير وكذلك أيضا ارتفاع معدلات الفقر التي كانت مرتفعة بالأساس، وعلى هذا فقد أثبتت تجربة التسعينيات في البرازيل والعديد من دول العالم الثالث أن استقرار الاقتصاد الكلى لا يعنى بالضرورة نموا حقيقيا في الاقتصاد والإنتاج ولا يعنى تقدما في مستوى دخل الأفراد وحل المشكلات الاقتصادية مثل البطالة ومستويات الفقر المرتفعة ومشكلات الدين العام والتضخم وغيرها (Shafei، 2022)

صرح الرئيس البرازيلي الحالي " لويس إيناسيو لولا دا سيلفا" (أريد تحويل هذا البلد إلى بلد من الطبقة المتوسطة؛ حيث يمكن للناس أن يأكلوا بشكل جيد، ويرتدوا ملابس جيدة، ويعيشوا بشكل جيد، ويسترخوا بشكل جيد، ويعتنوا بأسرهم".. هذا ما ذكره الرئيس البرازيلي، لولا دا سيلفا، في بث أسبوعي عبر الإنترنت الشهر الماضي، شدد خلاله على أن "الاستثمارات التي نقوم بها ستساعد البرازيل على النمو) منذ عودته إلى السلطة، سعى الرئيس لولا الذي حكم من قبل بين عامي 2003 و2010 إلى تعزيز دور الدولة في

محاولته رفع مستويات المعيشة الراكدة في الدولة التي يزيد عدد سكانها عن 200 مليون نسمة. وبموجب مخططه الاقتصادي، عززت إدارته مدفوعات الرعاية الاجتماعية، وخففت القيود على الإنفاق العام، ووعدت بتحسين البنية التحتية، وكشفت عن أجندة خضراء تهدف إلى جذب رأس المال الأجنبي. ومع ذلك، يقول منتقدوه إن نهجه يهدد بإحياء نموذج فاقد للمصداقية لتطوير الدولة والذي فشل في الماضي، طبقاً لتحقيق موسع نشرته صحيفة "فاينانشال تايمز البريطانية" سلط الضوء على المشهد العام في البرازيل وطبيعة الوضع الاقتصادي هناك. استفادت البرازيل من طفرة السلع العالمية التي غذتها الصين في أوائل القرن الحادي قبل انهيار واسع قبل عقد تقريبا مع انخفاض أسعار المواد الخام، وقال المعارضون إن الإفراط في إنفاق حزب العمال والتدخل السياسي في عهد ديلما روسيف كانا من العوامل الرئيسية في أسوأ ركود تشهده البلاد منذ قرن، والآن كما يقول كيم كاتاجيري، وهو مشرع معارض: "تكرر الحكومة وصفتها الفاشلة المتمثلة في فرض المزيد من الضرائب، وإثقال كاهل البلاد، وإنفاق المزيد على المجالات التي تفيد النخب أكثر من الفقراء. (سكاي نيوز عربية – أبوظبي، 2024)

الشكل(01-03): تطور تدفق الاستثمارات الأجنبية في البرازيل في الفترة الممتدة بين (1970 2012م)

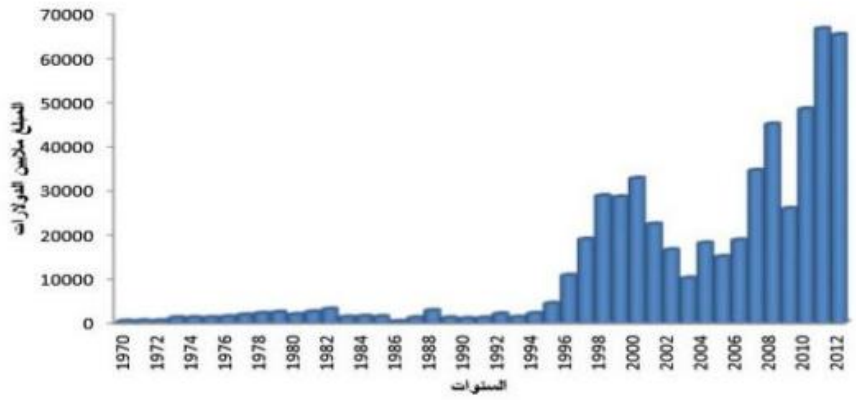

المصدر: https://www.albankaldawli.org/ar

يدل هذا المنحنى على التطور الباهر الذي شهدته البرازيل في محال استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من فترت السبعينيات إلى غاية الوقت الراهن وأن فترة الإصلاحات التي اعتمدتها كاردوزو قامت بتحسين مناخ الاستثمار في البرازيل وجلب الشركات الأجنبية إلى البرازيل وتعاقبت هذه النجاحات في استقطاب الاستثمارات في حقبة الرئيس لولا "حيث تلقت البرازيل نحو 200 مليار دولار كاستثمارات

مباشرة خلال الفترة من 2004 إلى 2011 مع ارتفاع درجات الثقة في الاقتصاد وهذا نتيجة لإتباع برنامج التقشف الذي أدى على خفض عجز الموازنة وارتفاع التصنيف الائتماني للبلاد"، مما أسال لعاب عدد من الشركات العالمية وزاد من رغباتها في اقتحام هذا السوق الواعد السريع النمو أما فيما يخص الأزمة العالمية فلم تؤثر كثيرا على الاستثمارات الداخلة بل المنحنى يدل على أن الاقتصاد البرازيلي تعافى سريعا من تبعات الأزمة العالمية بل أن معدل الاستثمارات زاد على الرغم من أن البرازيل حققت من وراء الإجراءات السابقة قدرا من التعافي قصير المدى، وجنت بعض المكاسب غلا ان فترة ما بعد الإصلاح التي امتدت من1996 وحتى2003 فشلت في تحقيق توقعات النمو الاقتصادي المأمولة، ففي تلك الفترة حقق الناتج المحلي معدل نمو مقداره 1.9 % سنويا، الوقت الذي كان معدل نمو الدخل الفردي يبلغ 0.4% سنويا ". (الدين، 2018، صفحة 30)

فيما يرى الكاتب والمحلل المقيم في البرزايل، بلال رامز بكري، أن أبرز التحديات التي تواجه الاقتصاد البرازيلي تتمثل في اتّساع الفجوة بين فاحشي الثراء والذين هم في فقر مدقع، وقد شهدت حقبة وباء كوفيد 19 وما بعدها تفاقماً في التفاوت الطبقي وفي تركيز الثروة، إضافة إلى ذلك تشهد الأسواق البرازيلية اجتياحا للرأسمال الأجنبي في كثير من القطاعات الحيوية، مما أدى إلى تقليص عدد الشركات الصغيرة والوسطى لصالح تغوّل الشركات العملاقة العابرة للقارات، إن البرازيل تتمتع بخصوصية؛ بسبب وفرة غطائها النباتي من الغابات المدارية والاستوائية.. بينما هناك تحد مرتبط بالتنمية النظيفة، أي تلك التي تأتي بثمار تنموية واقتصادية جيدة وممتازة لكن ليس على حساب المنظومة البيئية. ان البرازيل تعاني انقساماً سياسياً حاداً التي عانت منه البلاد في العقد الأخير لذلك فإن هذا الانقسام السياسي والايديولوجي هو أبرز ما تواجهه البلاد، وإعادة اللحمة والانسجام إلى النسيج المجتمعي هي مهمة من الصعوبة بمكان، لافتًا إلى أن اليمين قد استطاع أن يفرض حضوره في المجالس البلدية وفي مجالس نواب الولايات وفي مجلس النواب الفيدرالي وفي مجلس الشيوخ، بالإضافة إلى كل قطاعات وهيئات المجتمع. وعن التحديات الاقتصادية التي تواجه التنمية في البرازيل، قال إنها تتمثل في سيطرة الإقطاع الزراعي على جزء كبير من مقدرات البلاد وتغول الرأسمال الأجنبي في كافة القطاعات، مع خصخصة عدد كبير من المؤسسات والهيئات الحكومية في العقدين الأخيرين، مما أدى إلى إفقار الشعب والى ضرب الطبقة الوسطى. (سكاي نيوز عربية – أبوظبي، 2024)

الشكل (01-04): النمو الاقتصادي في البرازيل للفترة الممتدة من الستينات إلى قدوم "الرئيس لولا داسيلفا"

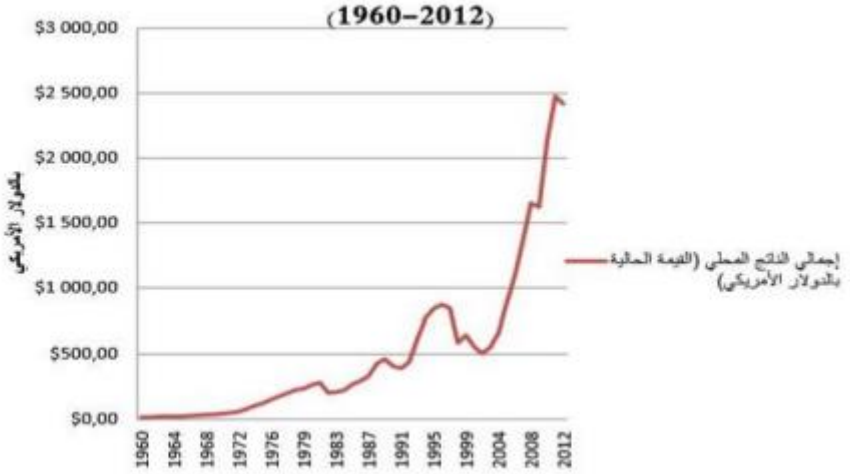

المصدر: https://www.albankaldawli.org/ar

يوضح الشكل أن اقتصاد البرازيل عرف نموا مستطردا وخاصة في تسعينات القرن بعد الإصلاحات ولكنه لم يحقق المعدلات المرجوة وهذا لمرور الاقتصاد البرازيلي بمرحلة تحول، كما أن الأزمة التي شهدها اقتصاد أمريكا الجنوبية ألقت بظلالها على الاقتصاد البرازيلي إلى غاية وصول الرئيس لولا إلى سدة الحكم وتبنيه سياسات اقتصادية تنموية واعدة سرعان ما أثبتت مدى فاعليتها فبعد سنوات قليلة وخاصة في الفترة الممتدة بين عامي 2004 و 2008 كان معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي 4.7% سنويا حيث وصلت البرازيل إلى أعلى معدلاتها التنموية في حقبة هذا الرئيس متجاوزة كل التوقعات والمطبات بما فيها أزمة الديون الأمريكية التي سرعان ما تعافى الاقتصاد البرازيلي منها وأثبت قدرته على تخطي هذه العقبة التي عصفت بكيان دول عظمى، محققا معدل نمو مقداره 5.1% في عام 2008 ، وهو العام الذي يمثل قمة الأزمة وذروة العاصفة، ثم حافظ على معدل أعلى بقليل في عام 2009، أما خلال الثلث الأول من سنة 2011 فاقت معدلات النمو في الاقتصاد البرازيلي ما حققته بريطانيا واحتلت المرتبة السادسة عالميا متجاوزة إياها بسبب ما قام به الرئيس لولا دسلفا وسلفه كاردوزو وهذا بتحقيقها 7.5، هذا ما جعل الاقتصاد البرازيلي يحقق نموا يحسب لهذه السياسات وللقادة فالمتتبع لحقبة الرئيس دسيلفا سوف يرى أن معدلات النمو في البرازيل كانت تحقق أرقام ممتازة إذا ما قورنت بالفترة التي تعرف بالعشرية الضائعة ألا وهي فترة الثمانينات والجدول التالي يوضح ذلك . (الدين، 2018)

الأزمة الاقتصادية (2014-الحاضر)

عقب الفورة في نهاية العقد السابق، عانى الاقتصاد البرازيلي انكماشاً. فبين 2011 و 2015، انخفضت قيمة الريال من 1.55 ريال للدولار الأمريكي إلى 4.0 ريال فقد انخفضت أسعار العديد من الصادرات الرئيسية للبلد بسبب انخفاض الطلب .فمن سبتمبر 2014 إلى فبراير 2015، فقدت كبرى شركات الطاقة، بتروبراس، 60% من قيمتها السوقية [6].وبقيت البطالة تحت 6% لكن بدأت في الارتفاع فوق ذلك في 2015 مع توقع انكماش للاقتصاد عموماً بنحو 25% في 2015 مقيّماً بالدولار الأزمة الاقتصادية صاحبت وفاقمت الأزمة السياسية، ونتج عنها احتجاجات ضد الحكومة في أرجاء البلاد .ديلما روسف، رئيسة البلاد آنذاك، التي كانت قد اِنتُخبت للتو لمدة رئاسية ثانية، أزيحت من المنصب في أغسطس 2016، نتيجة عملية إدانة في البرلمان .وتولى نائبها ميشل تامر الرئاسة، بالرغم من أن الاحتجاجات كانت تستهدفه هو أيضاً. (Shafei، 2022)

المطلب الخامس : التحولات الاقتصادية في جنوب افريقيا

أصبحت جنوب أفريقيا من ضمن دول بريكس، التي تعد من بين أهم الاقتصادات الناشئة في القارة السمراء، ويعزى قبولها كشريك ضمن بريكس إلى عدد من النقاط، من أبرزها، حاجة دول بريكس إلى الموارد الطبيعية المهمة التي تتمتع بها العديد من دول القارة الأفريقية، إذ تعد دول بريكس من ضمن الدول العشر الأعلى طلباً على النفط والفوسفات في العالم، كما تعد من أكبر مستهلكي الحديد على مستوى العالم، ونتيجة لزيادة الطلب على المواد الأولية، سعت إلى العمل على إيجاد وتأمين مصادر الطاقة الجديدة وحاجتها من المعادن لإمداد اقتصاداتها بالمواد اللازمة للإنتاج ومن ثم الاستمرار في معدلات النمو المرتفعة التي تحققها دول المجموعة، فضلاً عن ذلك، هناك حاجة إلى أسواق الدول الأفريقية الاستهلاكية، ولا سيَّما في ظل تزايد عدد سكان القارة الأفريقية، والذي بلغ 1,184,501 مليار نسمة في عام 2015، وأن دول بريكس، وفي مقدمها كل من الصين والهند، تنظر إلى القارة الأفريقية على أنها سوق مهمة وفي يومي 26 و27 مارس من عام 2013، عُقدت القمة الخامسة لدول بريكس في مدينة ديربان بجنوب أفريقيا، تحت عنوان «بريكس وأفريقيا.. تنمية.. تكامل.. تصنيع»، بمشاركة قادة دول بريكس ونحو 16 من قادة الدول والتجمعات الأفريقية. وقد بينت القمة أهمية القارة الأفريقية لدول بريكس، وتم خلال القمة التوافق على العديد من القضايا المتعلقة بكيفية تعزيز أوضاع بريكس وعلاقة دولها الثنائية والجماعية، ودورها الدولي المتنامي في حل المشاكل الوطنية والعالمية التي يواجهها العالم،

ولا سيَّما الملفات الساخنة التي تواجه دول القارة الأفريقية، فضلاً عن آليات تعاطي مجموعة بريكس الاقتصادي مع دول القارة الأفريقية الساعية لتعزيز استقلالها الاقتصادي. كما تناولت القمة العديد من الملفات المهمة، من بينها: آليات تطوير العلاقة مع القارة السمراء، وقد تجلى ذلك في البيان الختامي للقمة على النحو التالي: ناقش زعماء المجموعة مع قادة الدول الأفريقية المشاركة سبل تعزيز العلاقات الاقتصادية الأفريقية (دولاً وقارة) مع المجموعة، وأكدوا أهمية هذه العلاقات وسبل تطويرها (مركز دراسات الوحدة العربية، 2017)

المرجعية التاريخية لمجموعة جنوب إفريقيا:

لم يكن التكامل الإقليمي في منطقة جنوب إفريقيا ظاهرة من ظواهر التكتلات الإقليمية الحديثة أو ما يعرف بالإقليمية الجديدة (New regionalism)، فقد كان التجمع عرف تجربة سابقة تجسدت في مؤتمر تنسيق التنمية لجنوب إفريقيا والذي أنشأته بعض البلدان في عام 1980 من أجل تنسيق تدفق المعونات الإنمائية الأوروبية وتقليل الاعتماد الاقتصادي على النظام العنصري الذي كان سائدا في جنوب إفريقيا، وبمجرد استقلال دولة جنوب إفريقيا في أوائل التسعينيات أصبح هذا الهدف لا يشكل أولوية قصوى وبدأ التفكير في تعزيز التعاون المشترك بين الدول، فالتحول إلى تجمع سادك لم يكن يعني إعادة تنظيم مؤسسي فحسب، بل يعني أيضا إعادة تنظيم سياسها وأجندة تكاملها الإقليمي، والانتقال إلى منظمة منفتحة وذات توجه عالمي تستجيب لتطلعات الإقليمية الجديدة» من خلال التركيز على تكامل الأسواق الإقليمية وبناء الكتلة الاقتصادية كاستراتيجية رئيسية للنهوض بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية ومواجهة تحديات العولمة، في عام 1994، انضمت جنوب إفريقيا في عهد الرئيس نيلسون مانديلا إلى مجموعة جنوب إفريقيا للتنمية، حيث مثلت هذه الخطوة الأخيرة مرحلة جديدة في إنهاء الانقسام القديم بين دول جنوب إفريقيا التي تحكمها الأغلبية والأقلية. هدف هذا التجمع إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التكاملية، على صعيد الدول الأعضاء وبما يحقق مصلحة المواطن في كل دولة من الدول الأعضاء، وتتنوع أهداف تجمع سادك التي جاءت ضمن المادة الخامسة من قانونه التأسيسي بين ما هو سياسي واقتصادي واجتماعي، وذلك على النحو الآتي:

- تحقيق التنمية والنمو الاقتصادي
- العمل علي تعزيز القدرة التنافسية لمؤسسات التجمع الاقتصادية
- تخفيف حدة الفقر والجوع، ورفع مستوى معيشة شعوب منطقة الجنوب إفريقية

- تعزيز الأمن والسلم والاستقرار في المنطقة
- العمل على إقرار مبادئ الحرية والعدالة الاجتماعية
- تعزيز وتفعيل التنمية المستدامة بين الدول الأعضاء في التجمع
- العمل على تحقيق التكامل بين الاستراتيجيات الوطنية والإقليمية والبرامج
- تعزيز وزيادة التشغيل الإنتاجي والاستفادة من الموارد في المنطقة
- العمل على تحقيق الاستفادة القصوى للموارد الطبيعية (يوسف ف.، 2022)

اقتصاد جنوب أفريقيا هو ثاني أكبر اقتصاد في أفريقيا كمركز صناعي، فإنها الاقتصاد الأكثر تصنيعاً والأكثر تقدماً من الناحية التكنولوجية والأكثر تنوعاً في القارة الأفريقية، جنوب أفريقيا تقع في أعلى متوسط الاقتصادات وبذلك فهي واحدة من ثمانية فقط في أفريقيا ومنذ 1996، في نهاية ما يزيد على اثنتي عشر عاماً . من المقاطعة الدولية، تضاعف الناتج المحلي الإجمالي ثلاثة أضعاف ليبلغ أوجه عند 400 مليار دولار في 2011، إلا أنه تراجع منذ ذلك الحين إلى نحو 385 مليار دولار في 2019، وفي نفس الفترة، ارتفع احتياطي العملات الأجنبية من 3 مليار دولار إلى نحو 50 مليار ،خالقاً اقتصاداً منوّعاً بطبقة وسطي ذات حجم معتبر وتنمو في غضون عقدين من إنهاء الأبارتهايد . يلعب القطاع العام في جنوب أفريقيا دوراً بارزاً في اقتصاد البلد بامتلاك الحكومة حصصاً في نحو 700 شركة عامة منخرطة في نطاق واسع من الصناعات الهامة وفي 2016 كانت أكبر خمس عقبات أمام أداء الأعمال في البلد هي عدم كفاءة البيروقراطية الحكومية، التنظيمات المقيدة السوق العمل، ونقص العمال المدربة لبعض صناعات الهاي تك، وعدم الاستقرار السياسي، والفساد، بينما صنيف قطاع المصارف القوي في البلد كسمة إيجابية بقوة الاقتصاد. الأمة هي واحدة من مجموعة العشرين، وهي العضو الأفريقي الوحيد في تلك المجموعة 4 لدولة جنوب أفريقيا اقتصاد ذو مستويين المستوى الأول وتحاكي فيه الدول النامية والمستوى الثاني بأبسط مكونات البنية التحتية وجنوب أفريقيا هي أحد البلدان الأفريقية القلائل التي انضمت إلى فئة الشريحة الأعلى من البلدان المتوسطة الدخل إذ يعتبر اقتصاد جنوب أفريقيا أكبر من مثيله في ماليزيا، وهو بكل المقاييس أكبر اقتصاد في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء فضلا عن تأثيره الرئيسي على الناتج الكلي والتجارة وتدفقات الاستثمار لقارة أفريقيا. وعلى الرغم من ، أن 13%من السكان في جنوب أفريقيا يعيشون في ظل الأوضاع المميزة "للعالم الأول، إلا أن حوالي 50 %يعيشون في أوضاع مماثلة للأوضاع السائدة في البلدان النامية، ومن بين هذه الطائفة الأخيرة، يتمتع رُبع الأسر

المعيشية فقط بالقدرة على الحصول على الكهرباء والمياه النظيفة؛ ويحظى نصف هؤلاء فقط بالتعليم في المرحلة الابتدائية؛ فيما يعاني أكثر من ثلث الأطفال من سوء التغذية بشكل مزمن. (الموقع، 2022)

المبحث الثالث : دور مجموعة البريكس في التنمية الاقتصادية

إن مجموعة البريكس هي مجموعة اقتصادية وسياسية تساهم في التعاون والتنسيق بين دولها التي تتبنى التنمية الاقتصادية و تسعى جاهدة لبناء نظام اقتصادي عالمي أكثر عدلاً وإنصافًا، يُقلّل من هيمنة الدول الغربية على المؤسسات المالية العالمية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي .وتشمل جملة من الجهود

المطلب الأول : مجالات التعاون بين دول البريكس

تلعب مجموعة بريكس دورا مهما و متناميا على الساحة الدولية ، ولا يكمن السبب في كبر مساحتها وعدد سكانها فقط ، بل في نفوذها المتزايد على صعيد الناتج الاقتصادي و التعاون التجاري ، والسياسة العالمية، حيث تسعى بلدان البريكس على احداث إصلاحات في بنية و قواعد الاقتصاد الدولي ، تأخذ هذه الإصلاحات طابع "التعديلية" و ليس الجذرية ، بدلا من السعي لنظام دولي جديد يسعى الى احداث إصلاحات في نظام الدول السائدة بما يؤمن مصالحها بشكل افضل . (اسيا و كاروس ، 2020)

اتخذت مجموعة البريكس، بالإضافة إلى تعزيز التعاون الاقتصادي فيما بينها، خطوات لدعم التنسيق السياسي الداخلي لزيادة أرباحها وتأثيرها على الساحة الدولية، وتجلت أهم مظاهر هذا التنسيق في الأزمة السورية عندما وقفت الصين و روسيا في وجه الولايات المتحدة الأمريكية و مارست أمامها حق النقض(الفيتو) في مجلس الأمن الدولي لأكثر من مرة.

وفي مناسبات عديدة، وافقت الدول الخمس على موقف موحد بشأن القضايا الدولية الرئيسية، وعلى سبيل المثال أكدت المجموعة في قمة "سانيا" على الحاجة إلى إصلاح شامل للأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي سعيا لتحسين تمثيل أصوات ومصالح الاقتصاديات الصاعدة

التأثير الأكثر أهمية للدول البريكس على السياسة الدولية هو مشاركتها في الجهود الدولية من أجل الحكم الرشيد، فقد كانت الدول الصناعية السبع تسهم منذ عقدين بأكثر من70 % من الناتج الاقتصادي الدولي، ولكنها الآن تسهم ب 50% .

يتعين على الدول المتقدمة مواجه حقيقة تغير الوضع الاقتصادي و السياسي العالمي، و محاولة إعادة ترتيب أولوياتها و أهدافها في ظل نظام اقتصادي جديد متعدد الأقطاب و أكثر توازنا، وقد أخذت مجموعة البريكس طابعا مؤسساتيا بالتدريج عبر تنظيم قمم سنوية وتوسيع العضوية وتعميق التعاون، وتطورت من مجرد مفهوم اقتصادي إلى تكتل متعدد الأطراف للتعاون لا يمكن تجاهل قوتها و تأثيرها في الجانب الاقتصادي و السياسي (تشلاني، بريكس تبحث عن هوية موحدة و تعاون مؤسسي، 2012)

لم يكن لأزمة الديون الأوربية وتأثيراتها المتزايدة تأثير شديد على مجموعة دول البريكس، لما تمتع به من قوة نشطة دافعة للنمو، ويتوقع بعض الخبراء أنها ستتجاوز حتى القوة الاقتصادية للدول المتقدمة في النهاية، ما سيعجل بتحويل سلطة النظام الاقتصادي الدولي الراهن التي تهيمن عليها الدول المتقدمة بشكل مؤكد إلى وضع أكثر توازنا.

كما تستحوذ على 15% من إجمالي التجارة العالمية وأكثر من ثلث السوق العالمي وربع مساحة الأرض ونحو 42% من تعداد سكان العالم. وستتجاوز نسبة مساهماتها الإجمالية 50% من إجمالي النمو الاقتصادي العالمي في عام 2020.

تعمل دول البريكس بخطى جدية لإعادة تنظيم الاقتصاد العالمي بعيدا عن سيطرة الدول المتقدمة، و إبراز نفسها كقوة اقتصادية صاعدة تتمتع بحق المشاركة في إعادة توجيه و رسم السياسات الاقتصادية العالمية، فقد بات من الواضح بما لا يدع مجالا للشك أن الصين أصبحت اليوم واحدةً من أقوى الدول الاقتصادية، فطبقا لأرقام صندوق النقد الدولي لسنة 2012 و مجلس الذهب العالمي تحتل الصين المرتبة الخامسة عالميا بين أكبر الدول المالكة للذهب برصيد 1054 طن من الذهب، في حين توقع صندوق النقد الدولي أن ينمو الاقتصاد الصينى في عام 2012 بنسبة 8.2% على أساس سنوي، ومن

المتوقع أن تحتفظ الصين بالمركز الأول في قائمة أكبر دول العالم من حيث حجم التجارة بنمو سنوي قدره 7% في المتوسط، وبحلول 2025 ستصل حصة الصين من إجمالي تجارة العالم إلى 13% بما يقارب 6.32 تريليون دولار، وسوف يزداد حجم تجارة آسيا بنسبة 96% إلى 14 تريليون دولار بحلول2025، مسجلاً زيادة سنوية بنسبة 4.8%، كما ستساهم البرازيل و الفيتنام و اندونيسيا في نمو حجم التجارة العالمية، حيث من المتوقع زيادة حجم تجارة الدول الثلاث بنسبة 144% حتى عام 2025 في حين ستنمو تجارة الهند بنسبة156%. (تشلاني، 2012)

على الرغم من تباين مستويات وإمكانات دول البريكس والفروق الواضحة بين مكوناتها إلا أنها تجتمع في كونها دول اقتصادية تمتلك طاقات و موارد كبرى، فمسار التعاون الذي يجمعها يقوم على أساس التكامل الاقتصادي فيما بينها، حيث تعتبر روسيا الأقل من حيث النمو الاقتصادي، مع العلم أنها الأقوىّ والأكبر من حيث المحروقات و الغاز و المواد الغذائية، وتصنف الصين بأنها البلد الأكبر نموا اقتصاديا و تجاريا و هي تختص بتصدير السلع الصناعية، ويتميز اقتصاد الهند بالتطور في مجال التكنولوجيا الرقمية و صناعات النسيج و يمتاز بطاقة موارد بشرية هائلة، مع العلم أن البرازيل تصدر المواد الأولية والسلع الصناعية على حد سواء، والقاسم المشترك بين هذه البلدان أن اقتصادياتها ناشئة، وتتميز بجاذبية وكبر أسواقها، و هي تتوزع على أربع قارات مما يمنحها فرص أكبر للتغلغل و الانتشار عبر كافة أنحاء العالم. (السقا، 2012)

العلاقات الأمريكية–الصينية تعاون وتنافس في آن واحد:

تمر العلاقات بين الولايات المتحدة والصين بمراحل مختلفة، من التعاون إلى التنافس. فبينما تشهد بعض المجالات مثل التجارة والاستثمار تعاونًا مثمرًا، تبرز مجالات أخرى مثل التكنولوجيا والنفوذ العالمي كساحات تنافسية بين القوتين العظميين ويمثل تاريخ العلاقات بين البلدين رحلة طويلة من التعاون والتنافس، بدءًا من التقارب في الحرب العالمية الثانية إلى التوتر خلال الحرب الباردة، وصولًا إلى التعاون الاقتصادي المتزايد في العقود الأخيرة. وتواجه العلاقات الأمريكية–الصينية اليوم تحديات كبيرة، مثل

الحرب التجارية والاختلافات في القيم السياسية، مما يجعل مستقبل هذه العلاقات غير واضح.ومع ذلك، لا تزال هناك فرص للتعاون بين البلدين في مجالات مثل تغير المناخ والأمن العالمي، مما يفتح الباب أمام إمكانيات لبناء علاقات أكثر **استقرارًا** في المستقبل. (ملاح، 2017، صفحة 278)

روسيا ومنظمة شنغهاي للتعاون وبريكس:

ظهرت العديد من المنظمات الجديدة في إطار النظام العالمي الناشئ. تمثل الجماعات والمنتديات الجديدة أيديولوجيات ومصالح مختلفة، تساعد على تجنب الهيمنة، أو الهيمنة من جانب واحد. واليوم أصبحت هذه المنظمات الدولية أكثر وأكثر فاعلية في السياسة العالمية، مما يسمح للبلدان بفتح فرص جديدة ووجهات نظر جديدة. فروسيا والهند والصين ودول آسيا الوسطى هم أعضاء في منظمة شنغهاي للتعاون (SCO)، التي تسعى الى خلق بيئة دولية أكثر استقرارا. فمنظمة شنغهاي للتعاون هي منظمة دولية معترف بها، ومنتدى جاد لضمان الأمن والاستقرار الإقليميين، وتسعى لتغيير النظام الدولي والمساهمة في تطويره بطريقة أكثر عدلاً وعقلانية. كما تحتل روسيا أيضا مكانة بارزة في مجموعة البريكس، وهي منظمة أخرى متعددة الأطراف تضم البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب إفريقيا، حيث يجمع بين نصف سكان العالم وما يقرب من ٥٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي. تدافع مجموعة بريكس عن مصالح الدول الأعضاء فيها لضمان التعددية القطبية. ولقد تعمقت العلاقات بين روسيا وآسيا على مدى العقد الماضي. وقد فتح هذا الارتباط والتعاون فرصا لتحسين العلاقات الاقتصادية والتجارية في المستقبل، وتطوير العلاقات الدبلوماسية والسياسية، والتعاون الدفاعي والاتصالات بين الشعبين. في الوقت نفسه سيكون من المنطقي أن تأتي روسيا بمبادرات استراتجية معينة لتوسيع تعاونها مع الدول الاسيوية (العليم، 2023، صفحة 345)

التي تتضمن مايلي :

- إنشاء منصة إقليمية متخصصة للتعاون متعدد الأطراف لضمان أمن الطاقة.

- تحسين حلقة الطاقة الإقليمية لشمال شرق آسيا (NEAREST) "من خلال بناء منشآت طاقة جديدة في سيبيريا ومناطق الشرق الأقصى في روسيا لتصدير الكهرباء.
- بناء مركز نفطي في أقصى شرق روسيا.
- إنشاء احتياطي حبوب في شرق آسيا في إطار قمة شرق آسيا (EAS) وبناء البنية التحتية لصادرات الحبوب في سيبيريا والشرق الأقصى.
- التعاون مع وكالات الفضاء الأسيوية بشأن استخدام القدرات مثل GLONASS وأنظمة الملاحة الأخرى وتقنيات مراقبة البنية التحتية عن بعد.
- تحسين النهج الدبلوماسي وتعزيز دور العامل الروسي في تسوية النزاعات الإقليمية إذا لزم الأمر.

المطلب الثاني : مقومات القوة و مواطن الضعف لدى مجموعة البريكس

أولا: مقومات القوة لدول تكتل البريكس: تشترك دول البريكس في كونها اقتصادات ناشئة يزداد وزنها الاقتصادي في العالم مع مرور الوقت، الا انها تمتاز عن بعضها بمقومات جعلت منا الانطلاقة الأساسية ازاء توجهها نحو العالم بالرغم من التفاوت فيما بينها في مقومات القوة ، ويمكن ادراج ابرزها حسب كل دولة بالأتي:

1.البرازيل: وتعد من اهم القوى الصاعدة في امريكا الجنوبية والقوة الاولى بكافة المعايير الجغرافية والبشرية والاقتصادية والعسكرية، وتفصلها فجوة كبيرة عن بقية دول القارة وتحديدا الارجنتين وتشيلي وفنزويلا (محمد، 2010) .و يعتبر اقتصادها من اهم الاقتصادات التي تم تحريرها بالتوازي مع تحرير الاقتصاد العالمي ، والبرازيل عضو في منظمة التجارة العالمية، كما تمتلك شركات متعددة الجنسيات في الزراعة والطاقة فضلا عن الصناعات المصنعة خاصة صناعة الطائرات، فهي تمتلك اقتصادا متطورا وطلبا محليا كبيرا من خلال اتساع حجم سوقه. كما تحتل الموارد الطبيعية لديها اهمية كبيرة جعلتها شبه مستقلة عن العالم الخارجي في مجال توريد مصادر الطاقة، فضلا عن ذلك، تمتلك البرازيل أوسع غابة

استوائية في العالم وهي غابة نهر الأمازون وتشكل أكبر مولد ومخزون للأوكسجين فوق الكرة الأرضية. (الحميد، 2017) وللبرازيل نظام بنكي متحرر وشبكة اتصالات متطورة واهتمام كبير بمستوى التعليم والبحث والتطوير. وقد أكد مركز ابحاث الاقتصاد والأعمال (CEBR) ان البرازيل احتلت المرتبة (السادسة) في الاقتصادات العالمية بعد الولايات المتحدة(الأولى)، الصين (الثانية)، اليابان (الثالثة)، المانيا (الرابعة) وفرنسا (الخامسة). وقد جاء ذلك بفضل نسبة النمو المتحققة بدءا من عام 2010 والبالغة حوالي (7,5%). وتحتل المرتبة الخامسة عالميا من حيث تعداد السكان الذي تجاوز حاليا (207,847,53) مليون نسمة. فالى جانب سكانها الأصليين فإن المهاجرين من ايطاليا واسبانيا والبرتغال واليابان والصين وكوريا جعلوا من البرازيل بلدا متعدد الأقاليم والثقافات . (ياسر و خليوي، 2014)

2. روسيا: وتقع في الجهة الشمالية من الكرة االرضية وتمتد عبر شرق اوروبا والذي يمثل ربع مساحتها اما الثلاثة ارباع المساحة فتقع في الجزء الأسيوي الذي تمتد فيه وتحديدا شمال آسيا (مخيمر، 2007). ترتكز مقومات القوة الاقتصادية فيها على المقومات الزراعية والصناعية والمساحة الهائلة التي تعد الاكبر على مستوى العالم، فضلا عن الامكانيات الهائلة والتنوع الكبير في مصادر الطاقة مثل الغاز والنفط والفحم والكهرباء والطاقة النووية، كما تمتلك ثروة ضخمة من الطاقة الطبيعية المتجددة. اذ تعد روسيا الدولة الأولى في العالم من حيث احتياطي الغاز الطبيعي والذي تجاوز (30%) من الاحتياطي العالمي، أي ما يزيد على ربع الاحتياطي العالمي (الحميد، 2017) , كما تحتوي على عدد متنوع ومختلف من التضاريس متمثلة بالجبال والانهار و الأقاليم الجغرافية. وحسب الاحصائيات الأخيرة في عام 2023 وصل عدد سكان روسيا نحو (144,096,81) مليون نسمة (الشجيري، 2008)(بتصرف) .وقد ساعد ارتفاع اسعار النفط لفترات متباينة على تكديس الثروة لديها والذي جعل منها أحد مفاتيح القرار الدولي، حتى باتت الولايات المتحدة تفكر كثيرا في الموقف الروسي قبل الاقدام على التوجه نحو مجلس الامن عند البحث في اصدار اي قرار دولي قد يكون لروسيا فيه وجهة نظر مغايرة يمكن ان تقف عائقا امام صدوره (كايل و اخرون، 2009) .لقد بدأت السياسة الخارجية الروسية تتأثر بمصالحها الوطنية، فقد وضع (الرئيس الروسي بوتين) برنامجه على اساس التحديث الداخلي والبرغماتية من خلال ربط

روسيا اقتصادها باقتصاد السوق الذي يهدف الى ضمان التنافسية والابتكار التكنلوجي، حتى أصبح ذلك سبيلا لكي تستعيد روسيا مكانتها كدولة عظمى وهو ما يتطلب التحول الاقتصادي و الانفتاح الاقتصادي امام الخارج .

فضلا عن ذلك، تمتلك روسيا قوة عسكرية وترسانة نووية هائلة تعد الأهم بعد الولايات المتحدة الامريكية، اذ يوجد لديها حوالي (5000) أرس حربي نووي نشط بالرغم من تواصلها بموجب معاهدة (SORT) نحو تقليص قواها النووية الاستراتيجية باعتباره جزءا من التحول الاستراتيجي بعيدا عن وضع الردع (الفائض الكبير) الى (الردع المكافيء الأدنى) وفق المخطط الروسي للمدة 2015.2020 ضمن تفوق القوى التي حددت في معاهدة (STAART2) (الحميد، 2017)

1. **الهند:** هي من الدول التي تقع في الجزء الجنوبي من قارة اسيا تحتوي على نحو (77%) من سكان جنوب اسيا اذ بلغ عددهم حسب تقديرات احصاء 2023 نحو (1.4 مليار) نسمة وهو ما يعني ان الهند ستتجاوز الصين من حيث عدد السكان في حدود عام 2025 ، كما تحتوي على (72%) من المساحة و نحو (84%) من الاراضي القابلة للزراعة فضلا عن (81%) من الغابات (سليم، 2002) .وتمتلك الهند سوقا واسعة ونظاما ماليا متطورا وعددا كبيرا من الشركات ذات الكفاءة العالية خاصة في مجال صناعة البرمجيات. ويمثل القطاع الزراعي المركز الرئيسي في الاقتصاد الهندي لكونه يستوعب حوالي (70%) من مجموع القوى العاملة ويسهم بأكثر من (40%) من مجموع الناتج المحلي الصافي والزراعة هي الحرفة الرئيسية التي تمد الملايين بالغذاء، كما أنها تعد مصدرا للعديد من المواد الاولية التي تقوم عليها الصناعات الهندية، ويشكل تحسين المستوى المعيشي للسكان تحديا كبيرا لها، على اعتبار ان غالبيتهم من سكان الأرياف ، غير ان ذلك لا ينفي وجود تجمعات سكانية حضرية متطورة ومتخصصة في الصناعات والخدمات الموجهة للتصدير.
2. **الصين:** وتقع في الجزء الشمالي من نصف الكرة الشرقي من قارة آسيا وتتمتع بخصائص جغرافية جعلتها تتميز بعمق استراتيجي كبير والاشراف على طرق مهمة للمواصلات والتجارة مع العالم، سواء

البرية منها بإشرافها على طريق الحرير الذي مارس دور كبير في تفشي التجارة عبر محور الشرق الاقصى والشرق الأوسط واوروبا مرورا بآسيا الوسطى وجنوب اسيا، أو طرق المواصلات البحرية بإطلالها على المحيط الهادي وبحر الصين الجنوبي وغيرها، لتحقيق تنمية اقتصادية تمكنها من تحسين مستوى سكانها البالغ حسب احصائيات مجموعة البنك الدولي لعام 2023 نحو (1,4 مليار) نسمة اي حوالي (18%) من سكان العالم .(الحميد، 2017)(بتصرف)، وتعد الصين المنافس القوي والمحتمل للولايات المتحدة على الصعيد الدولي، ففي اقل من ثلاثين عام اصبحت الصين القوة الاقتصادية الثانية في العالم بعدما سجلت معدلات نمو فاقت (10%)، ويعود ذلك اساسا الى ارتفاع حجم صادراتها من السلع ذات الاستهلاك الواسع فضلا عن الاستثمارات الضخمة في التعليم والبحث والتطوير والتي ادت الى تخفيض معدلات الامية وتحسين مستوى تكوين العمالة الصينية ، وهي كذلك عضو في منظمة التجارة العالمية. ويتوقع تقرير مجلس الاستخبارات الوطنية الامريكي المعنون بـ (الاتجاهات العالمية لعام :2025 تحول العالم)، أن تكون الصين أكبر دول العالم اقتصادا ، فضلا عن ذلك، فهي تفرض نفسها بمرور الوقت كقوة مالية وعسكرية وثقافية :(global trends 2025 transformed world, national intelligence council, 2008) . اذ أصبحت الصين واحدة من اكبر المراكز المالية في العالم فقد تراكمت لديها عملات اجنبية كثيرة تقدر بأكثر من تريليون دولار امريكي خلال العقد الأول من القرن 21، كما تعتبر واحدة من اكبر مراكز الصناعة في العالم . وتستهلك ما يقرب من ثلث التجهيز العالمي من الحديد والفولاذ والفحم. وازداد حجم الانفاق على الجيش الوطني بمقدار (20%) سنويا في الأعوام الأخيرة وامتدت دبلوماسيتها لتشمل كل قارات العالم وهو ما يؤكد أن الاقتصاد العالمي بصدد تغيير جذري لصالح صعود الصين (بورشتاين و التنين ، 2001)

3. **جنوب افريقيا:** وتقع في اقصى الطرف الجنوبي لقارة افريقيا وتحتل المركز الخامس والعشرين من حيث المساحة في العالم (داولتلي، 2016)، وتعتبر من الدول الغنية بالموارد الطبيعية والمعادن حيث تمثل وحدها أكثر من (20%) من الناتج الاقتصادي للقارة الافريقية، ويقوم اقتصادها على ثلاثة

محاور رئيسة هي الصناعة والتعدين والتجارة، ويعد القطاع الصناعي هو المولد الرئيس للنمو الاقتصادي في البلاد والذي يشهد تطورا تكنولوجيا خاصة في مجالات الطاقة والتعدين وكذلك في قطاعات خدمية تحديدا الاتصالات وتكنلوجيا المعلومات. ويعد الذهب اهم صادراتها الى الخارج فهي ثاني أكبر منتج للذهب على مستوى العالم بعد الصين (الحميد، التكتلات الاقتصادية الدولية ودورها في الاقتصاد العالمي، 2017) .وتعد الدولة الوحيدة التي تحقق فائضا غذائيا باستثناء العجز في سلعة الذرة، حتى بلغ حجم اقتصادها ثلاث اضعاف اقتصاد مصر، ويأتي ترتيبها (29) على مستوى العالم من حيث التقدم الاقتصاد وبتعداد سكاني تجاوز الخمسين مليون نسمة، وعند مستوى نمو يقل او يزيد على (3,5%)، وناتج محلي يقل بحوالي (16) مرة عن نظيره في الصين.

خلاصة الفصل الأول:

يمثل تكتل البريكس تحالفًا اقتصاديًا وسياسيًا يهدف إلى تعزيز التعاون بين الدول ذات الاقتصاديات الناشئة، ويسعى إلى تحقيق نمو اقتصادي مستدام من خلال تعزيز التجارة البينية وزيادة الاستثمارات المشتركة، مما يساهم في تنويع اقتصادات الدول الأعضاء وتقليل الاعتماد على الأسواق التقليدية. على الرغم من الإمكانيات الكبيرة، يواجه التكتل تحديات متعددة تشمل التفاوت الاقتصادي الكبير بين الدول الأعضاء والتباين في السياسات الداخلية والأنظمة السياسية، مما يعرقل في بعض الأحيان تحقيق التوافق على السياسات المشتركة. ومع ذلك، يمتلك البريكس فرصًا كبيرة لتعزيز مكانته على الساحة الدولية من خلال استغلال الموارد الطبيعية الغنية، وتحسين البنية التحتية، وتعزيز الابتكار التكنولوجي. يسعى التكتل إلى زيادة نفوذه في المؤسسات الدولية مثل الأمم المتحدة والبنك الدولي لتحقيق توازن أكبر في النظام العالمي. في الختام، يمثل تكتل البريكس تحالفًا قويًا يحمل الكثير من الإمكانيات لتحسين الأوضاع الاقتصادية والسياسية للدول الأعضاء، ومع التعاون المستمر، يمكن أن يسهم في تحقيق نمو اقتصادي مستدام وتعزيز النفوذ الدولي، مما يجعله لاعبًا رئيسيًا في المشهد العالمي.

الفصل الثاني

مؤهلات وعراقيل انضمام الجزائر الى تكتل البريكس في ضوء مقارنتها بالدول المنظمة حديثا

تمهيد الفصل الثاني:

في ظل التحولات الاقتصادية والسياسية العالمية المتسارعة، تسعى العديد من الدول إلى تعزيز مكانتها على الساحة الدولية من خلال الانضمام إلى تكتلات اقتصادية قوية. تعد الجزائر واحدة من هذه الدول التي تبدي اهتمامًا متزايدًا بالانضمام إلى تكتل البريكس، نظراً لما يوفره من فرص اقتصادية وتجارية واسعة. يتطلب هذا الطموح تقييمًا دقيقًا لمؤهلات الجزائر ومدى توافقها مع معايير العضوية في هذا التكتل، بالإضافة إلى تحديد العراقيل والتحديات التي قد تعترض طريقها. في هذا الفصل، سنقوم بدراسة مقارنة تشمل تحليل الإمكانيات الاقتصادية والسياسية للجزائر، ومقارنتها مع الدول المنظمة حديثا الى تكتل البريكس، بهدف تقديم رؤية شاملة حول جدوى وآفاق انضمام الجزائر إلى هذا التكتل، فضلاً عن استعراض العقبات المحتملة التي قد تواجهها في هذا المسعى.

المبحث الأول : مؤهلات انضمام الجزائر الى البريكس

تقدمت الجزائر بطلب رسمي للانضمام إلى مجموعة البريكس عام 2022، مُعربة عن رغبتها في تعزيز التعاون الاقتصادي والسياسي مع الدول الأعضاء في المجموعة .وتُعدّ الجزائر دولة ذات اقتصاد نامٍ يعتمد بشكل كبير على صادرات المحروقات، وتتمتع بموقعٍ استراتيجي في شمال إفريقيا.

المطلب الأول : موقف الجزائر الحالي في الساحة الدولية و علاقتها مع دول البريكس

رغم تأكيد الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون نهاية 2023ضرورة انضمام بلاده ، لمنظمة "بريكس" بقيادة روسيا والصين، إلا أنه أقرّ بأن ذلك يتطلب تحقيق جملة من الشروط، ما يدعو إلى التساؤل حول ما إذا كانت الجزائر تتوفر فيها هذه الشروط أو قادرة على تحقيقها في غضون نهاية العام المقبل.

تمثل "بريكس" 45 بالمئة من سكان العالم، و حوالي 40 بالمئة من مساحته و24 بالمئة من الاقتصاد العالمي و16 بالمئة من التجارة العالمية، فالصين والهند أكبر بلدين من حيث عدد السكان وثاني وثالث أكبر اقتصادين في العالم على التوالي، وروسيا تملك أكبر مساحة في العالم والمصدر الأول للطاقة عالميا، بينما البرازيل أكبر اقتصاد في أمريكا اللاتينية، وجنوب إفريقيا أكثر دول القارة السمراء تقدما رغم أن اقتصادها الثالث إفريقيا. وتسعى دول بريكس لزيادة نصيبها من التجارة العالمية ومن إجمالي الناتج الداخلي الخام، وذلك من خلال ضم دول لها ثقلها الاقتصادي والتجاري والبشري وأيضا من حيث المساحة. (اقتصاد الدول العربية ، 2022) على الرغم من إعلان الجزائر صراحة ، كما جاء عى لسان رئيسها، أنها تهدف من الانضمام إلى مجموعة بريكس إلى أمرين: الأول اقتصادي، والثاني سياسي، فإنهاً تُولي الأول اهتماما أكبر من الثاني، ذلك أن هذا التحالف يتيح لها إمكانية إقامة مشاريع بنية تحتية مهمة، من أجل تعزيز التجارة الدولية، مثل تمويل الصين لتطوير ميناء بجاية، وهو مشروع احتياطي منذ عام2017 (أفاق عربية و اقليمية، 2023)

والجزائر تمتلك بعض المقومات التي تمثل إضافة لبريكس، فهي أكبر بلد إفريقي وعربي من حيث المساحة وأكبر مُصدر للغاز الطبيعي في إفريقيا، ورابع أكبر اقتصاد في القارة السمراء، وديونها الخارجية شبه معدومة، ما يمنحها استقلالية أكبر في صناعة القرار

ويرى الرئيس الجزائري أن الانضمام إلى البريكس يتطلب مواصلة الجهود في مجال الاستثمار، والتنمية الاقتصادية والبشرية من جهة، والانتقال إلى مستويات أعلى في التصدير" وأيضا رفع الناتج الداخلي الخام ما فوق 200 مليار دولار، (اقتصاد الدول العربية ، 2022)

قال لعزيز فايد وزير المالية الجزائري أيضاً، "قناعتنا تظل راسخة بأن الجزائر بتاريخها المجيد ورصيدها الثري في مختلف المجالات إضافة إلى موقعها الجيواستراتيجي تقدم لعضويتها مزايا جلية"، موضحاً أن بلاده تعول في ذلك على اقتصاد متنوع والنمو التصاعدي، لخلق فرص للتعاون المثمر داخل المجموعة. (فايد، 2023).

و من بين الجهود التي تبذلها الجزائر ما يلي:

أ- ترقية الصادرات:

بلغت صادرات الجزائر 56.5 مليار دولار مع نهاية 2022، منها 49.5 مليار دولار صادرات النفط والغاز، ونحو 7 مليارات دولار صادرات خارج قطاع المحروقات، بحسب السياسة العامة للحكومة. ورغم أن هذه الأرقام تمثل قفزة في الصادرات مقارنة بعام 2021، زيادة بنحو 17 مليار دولار، مدفوعة بارتفاع أسعار النفط والغاز وزياد الكمية المصدرة من الغاز ومن السلع خارج المحروقات، إلا أنها تمثل أقل من نصف صادرات جنوب إفريقيا التي بلغت في 2021 أكثر من 121 مليار دولار.

وهذا ما يفسر تأكيد الرئيس الجزائري على زيادة حجم الصادرات كأحد الشروط الضرورية للانضمام إلى بريكس. وفي هذا الصدد، دعا تبون إلى مضاعفة إنتاج الغاز لبلوغ صادرات بـ 100 مليار متر مكعب سنويا في 2023. بينما وضعت الحكومة هدفا للوصول إلى 10 مليارات دولار صادرات خارج المحروقات في نفس العام، و15 مليار دولار في الأعوام المقبلة. حيث تنتج الجزائر نحو 130 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي بمعدل سنوي، صدرت منه رقما قياسيا في 2022، بلغ 56 مليار متر مكعب، بينما استهلكت نحو 50 مليار متر مكعب، وتعيد ضخ نحو 30 مليار متر مكعب في الآبار للحفاظ على نشاطها. وللوصول إلى هذا الهدف كثفت الجزائر من استثماراتها في قطاع المحروقات وخصصت لها نحو 40 مليار دولار، وحققت اكتشافات هامة في 2022، من النفط والغاز، ودخلت في شراكات مع شركات متعددة الجنسيات على غرار إيني الإيطالية وتوتال الفرنسية و"أوكسدونتال" الأمريكية، لاستغلال حقول الغاز وزيادة الانتاج.

وتسارع الجزائر الخطى لمضاعفة إنتاجها من الطاقات المتجددة على غرار الطاقة الشمسية، والهيدروجين الأخضر والأمونيا الخضراء، بالشراكة مع عدة دول على غرار ألمانيا وإيطاليا، بهدف توفير كميات أكبر من الغاز للتصدير، وأيضا تصدير الهيدروجين الأخضر والأمونيا الخضراء إلى أوروبا مستقبلا.

كما تسعى البلاد لتصدير الكهرباء إلى أوروبا بالنظر إلى امتلاكها فائضا كبيرا منها قابلا للتصدير، إذ تنتج 25 ألف ميغاواط، بينما لا تستهلك في أوقات الذروة بالصيف سوى 17 ألف ميغاواط، ويتقلص هذا الرقم إلى 11 ألف ميغاواط في الشتاء.

وتراهن الحكومة الجزائرية على رفع الصادرات خارج المحروقات إلى 10 مليار دولار في 2023، و15 مليار دولار في الأعوام المقبلة، بعدما نجحت نسبيا في رهان 5 و7 مليارات دولار في 2021 و2022 على التوالي.

ويعتمد مدى قدرة الجزائر للوصول إلى هذا الهدف من خلال وصولها إلى الأسواق الإفريقية، من خلالها تسريعها العمل على شق طريق نحو موريتانيا للوصول إلى أسواق غرب إفريقيا، وكذلك تسريع الخط العابر للصحراء نحو نيجيريا ووسط القارة السمراء. والتحرك لفتح معارض لمختلف السلع الجزائرية، وأيضا فروع لبنوك جزائرية في عدد من العواصم الإفريقية. وتنشيط الاستثمارات في قطاع المناجم، خاصة استخراج الفوسفات في شرق البلاد والحديد بالجنوب الغربي والذهب والأتربة النادرة بأقصى الجنوب.

ب- زيادة الناتج الداخلي الخام

إحدى العقبات أمام انضمام الجزائر إلى منظمة بريكس، تواضع ناتجها الداخلي الخام الذي بلغ 163 مليار دولار في 2021، وفق بيانات البنك الدولي.

بينما يبلغ الناتج الداخلي الخام لجنوب إفريقيا (أصغر اقتصاد في بريكس) 419 مليار دولار، أي مرتين ونصف ضعف الاقتصاد الجزائري. (هل تحقق الجزائرشروط الانضمام الى "بريكس" في 2023 ؟ ، 2022) رغم تحسنه قليلا ففي 2022 بلغ الناتج المحلي الإجمالي للجزائر قيمة 168 مليار دولار امريكي (devonshire-Ellis, 2022) .

لذلك وضع الرئيس تبون أمر تجاوز 200 مليار دولار ناتج داخلي خام، هدفا لدخول بريكس، وهو هدف ليس مستحيلا ولا صعبا، ولكنه مرتبط بمدى ارتفاع أسعار النفط والغاز بالدرجة الأولى. إذ إن الناتج الداخلي الخام للجزائر ما بين 2011 و2014، تجاوز سقف 200 مليار دولار، وبلغ 213.8 مليار دولار في 2014، نتيجة لارتفاع أسعار النفط لتتجاوز سقف 100 دولار للبرميل، وزيادة إنتاج النفط الجزائري ليبلغ 1.5 مليون برميل يوميا. فإنتاج الجزائر حاليا من النفط في حدود مليون برميل يوميا، بالنظر إلى حصتها المحددة من "أوبك+"، والأسعار من المتوقع أن ترواح بين 70 و100 دولار للبرميل في 2023، وفق بعض التقديرات. لذلك تراهن الجزائر على إمكانياتها الكبيرة من الغاز الطبيعي لمضاعفة الإنتاج الذي يكثر عليه الطلب أوروبيا، لرفع ناتجها الداخلي الخام بزيادة تتجاوز 37 مليار دولار في عام واحد. فالناتج الداخلي الخام، يعني بأبسط تعريفاته قيمة مجموع السلع والخدمات داخل الدولة.

كما أن الجزائر تملك القدرة على تطوير مداخيلها من الخدمات خاصة السياحية وتحويلات العمال من الخارج، من خلال تسهيل إجراءات الحصول على التأشيرة للأجانب، وفتح فروع بنكية في البلدان التي تتواجد بها جالية جزائرية كثيفة. (هل تحقق الجزائرشروط الانضمام الى "بريكس" في 2023 ؟ ، 2022)

من ثم ينبغي على الجزائر العمل على زيادة نمو الناتج المحلي لتستطيع أن تلحق بركب مستوى نمو الناتج المحلي لدول مجموعة "البريكس،" والذي تعتبر نسبته دون المستوى المنشود مقارنة بدول أخرى تريد الانضمام لهذه المجموعة على غرار السعودية عربيا ونيجيريا إفريقيا، وهو ما يوضحه الجدول رقم (01) التالي :

الجدول رقم (02-01): توقعات معدلات النمو الاقتصادي لدول مجموعة "البريكس" وبعض الدول الراغبة في الانضمام لها لسنة 2023:

الدولة	معدلات النمو لسنة 2022	معدلات النمو لسنة 2023 (المتوقع)
الصين	3.2%	5.3%
روسيا	3.5%	1.2%

الهند	6.8%	5.9%
البرازيل	2.8%	1.2%
جنوب افريقيا	2.1%	1.2%
الأرجنتين	4%	2%
الجزائر	2.9%	2.6%
أندونيسيا	5.3%	5%
كازاخستان	3.2%	4.3%
السنغال	4.7%	8.3%
كمبوديا	5.1%	6.2%
مصر	6.6%	3.7%
ماليزيا	5.4%	4.4%
نيجيريا	3.3%	3.2%
السعودية	7.6%	3.1%
الامارات	5.1%	4.2%

المصدر: https://tradingeconomics.com/russia/full-year-gdp-growth

ملاحظة: كان لتبعات الحرب الروسية الأوكرانية في أوائل العام 2022إلى غاية الوقت الراهن، إضافة إلى حالة الركود العالمي تأثير على انخفاض نسب النمو لبعض الدول في الناتج المحلي الاجمالي لسنة 2023مقارنة بسنة 2022 وهو ما سجل في حالة روسيا.

تعتبر موافقة الدول الخمسة لتكتل بريكس إحدى شروط انضمام الجزائر اليه، وإن كانت كل من روسيا والصين أعلنتا موافقتهما على انضمام الجزائر عبر سفيريهما بالجزائر، في الوقت نفسه أكد الرئيس الجزائري "عبد المجيد تبون" موافقة جنوب إفريقيا أيضا.

فجنوب إفريقيا تعد حليف تقليدي للجزائر في الاتحاد الإفريقي، وكانت الجزائر استضافت على أراضيها الزعيم الجنوب إفريقي نيلسون مانديلا في 1962، عندما كان يخوض كفاحه ضد التمييز العنصري في بلاده، واستمر هذا التحالف التاريخي إلى اليوم. أما بالنسبة للبرازيل، فإن عودة الرئيس اليساري "لولا دا

سيلفا"، إلى الحكم يخدم مساعي الجزائر للانضمام إلى بريكس، خاصة وأنه تربطه بها علاقات طيبة منذ زيارته لها في 2006، خلال ولايته الرئاسية الأولى.

ولفت الرئيس الجزائري تبون، إلى هذا الأمر خلال لقائه مع الصحافة المحلية، قائلا: "البرازيل أعتقد أنهم مع الانتخابات الجديدة (التي فاز بها سيلفا) موافقون."

لكنه لم يشر إلى موقف الهند لا سلبا ولا إيجابا، ما يعني على الأقل أن المفاوضات ما زالت متواصلة معها لإقناعها بالموافقة. و أكد الرئيس الجزائري نية مشاركته في قمة بريكس المقبلة نهاية 2023، بعدما سبق له وأن شارك في قمة بكين التي جرت عبر الفيديو في 23 يونيو 2022. (هل تحقق الجزائرشروط الانضمام الى "بريكس" في 2023 ؟ ، 2022)

ويمكن الإشارة إلى تلك الخصوصية التي تربط العلاقات الصينية – الروسية – الجزائرية، إذ أن ما يعطي خصوصية لعلاقات الجزائر مع روسيا والصين ويضفي عليها طابعا استراتيجيا، هو تبنيها رؤية تعديلية مراجعة للمنظومة العالمية ، ولو على حساب باقي شعوب العالم، ومن ثم فإن هذا المنطلق الأساسي الذي أسس للتقارب الجزائري الروسي والجزائري الصيني، ناهيك عن عوامل أخرى ذات طبيعة تاريخية وسياسية، قد كونت علاقة من الثقة والاحترام المتبادل والندية بين الجزائر وشركائها، وهي الفكرة ذاتها المتبناة في نصوص مجموعة "البريكس" وبياناتها منذ إنشائها، فكانت بذلك النقطة التي التقت فيها التصورات الجزائرية مع فلسفة هذه المنظمة وأهدافها، وهو ما جعل أمر الانضمام إلى مجموعة "البريكس" واحدا من الأولويات الاستراتيجية للدولة الجزائرية سنة 2023. (حمزة، 2023)

المطلب الثاني : القدرات الاقتصادية و السياسية للجزائر

تواجه الجزائر تحديات في مؤهلاتها الاقتصادية والسياسية مقارنة بدول مجموعة "بريكس" الحالية، وخلافاً لما نُشر في عدد من المواقع وحسابات التواصل الاجتماعي، لم يتم إعلان رفض طلب انضمام الجزائر من أيّ دولة، حسب بحث قام به موقع مسبار المتخصص في رصد الأخبار الزائفة. وكان مصدر هذه التقارير خبر في موقع باسم الدفاع العربي تحدث عن تحفظ ثلاث دول، لكن دون ورود الخبر في أيّ مصدر له مصداقية.

لعل أكبر عقبة تواجه الجزائر هو أن اقتصادها ليس قوياً مقارنة مع الدول الأعضاء في المجموعة، وهناك فارق في قوة الاقتصاد مقارنة ببقية دول المجموعة، حتى أقلها أي جنوب أفريقيا، كما أن المجموعة تركز على ضم دول لها قدرة على التأثير في القرار الدولي، خصوصاً الحرب في أوكرانيا، وهو ما لا يتحقق في دول شمال أفريقيا. (عزام، 2022)

في قمة بريكس هذا العام (2022)، التي عقدت على الإنترنت في شهر يونيو الماضي، تم توسيع التنسيق ليشمل 13 دولة إضافية. كان الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون أول ضيف تحدث، داعيًا إلى "نظام اقتصادي جديد يسود فيه التكافؤ والإنصاف بين الدول (الرئيس الجزائري، 2022).

ولم يكن متوقعًا أن يتبع الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون – بعد أيام قليلة – مشاركته تلك بتلميح إلى إمكانية انضمام بلاده إلى دول مجموعة بريكس، فقد قال في لقائه الدوري مع الصحافة الوطنية (الجزائرية) في نهاية يوليو الماضي: "إن مجموعة بريكس تهم الجزائر بالنظر لكونها قوة اقتصادية وسياسية. وأن الالتحاق بهذه المجموعة سيبعد الجزائر عن تجاذب القطبين" (امكانية انضمام الجزائر الى مجموعة بريكس، 2022)

مضيفًا: "الجزائر تتوفر على معظم الشروط المطلوبة للانضمام إلى مجموعة بريكس.. لا نستبق الأمور لكن إن شاء الله ستكون هناك أخبار سارة بشأن هذا الموضوع" (جبريل، 2022)

وبدوره صرح وزير الخارجية الجزائري رمطان لعمامرة، في مؤتمر صحفي عقده في 9 أكتوبر الماضي: "إن للجزائر القدرة على تقديم قيمة مضافة إلى مجموعة بريكس" (موقع سبوتنيك –عربي ، 2022)

وفي السادس من نوفمبر الفائت أعلنت ليلى زروقي، المبعوثة الخاصة المكلفة بالشراكات الدولية الكبرى بوزارة الخارجية الجزائرية، في مقابلة مع الإذاعة الجزائرية الرسمية" :أن الجزائر قدمت طلبًا رسميًا للانضمام إلى مجموعة بريكس)" (زرواطي، 2022)

و تراهن الجزائر على النموذج الاقتصادي لمجموعة بريكس السريعة النمو في تحقيق إقلاع اقتصادي، "سيحسن من مستوى المعيشة والأمن لدى لسكان، حيث ستشغل المشاريع اليد العاملة؛ ما يؤدي إلى انخفاض معدل البطالة وإيجاد ثروة. كما يمكن للوظائف الجديدة التي توفرها المجموعة أن تحد – ولو جزئيًا – من مسألة الهجرة التي تظل بلاءً حقيقيًا في الجزائر" (ines، 2022)

ومن الفوائد الأخرى التي قد تجنيها الجزائر هي حصولها على تسهيلات تجارية واقتصادية، وتعميق علاقاتها البينية داخل المجموعة، خاصة مع الصين التي هي أكبر مستورد للطاقة في العالم، وهذا يعني أنها قادرة على استيعاب كل صادرات الجزائر من الغاز والنفط، كما أنه بإمكانها أن تخصص جزءًا من استثماراتها لصناعة النفط والغاز الجزائريين

وهناك فائدة أخرى، وهي "تعلُّم الجزائر من روسيا كيف تمكنت من أن تحول نفسها من مستورد رئيسي للقمح والمواد الغذائية، أيام الاتحاد السوفيتي، إلى أكبر مصدر لهما في العالم، تحت زعامة الرئيس فلاديمير بوتين" (ines، 2022) ما يجعلها ستستفيد في المستقبل من تأمين أمنها الغذائي وتصدير الفائض، خاصة بعد ازدياد الأزمة الغذائية في العالم.

وفي ظل نظام عالمي آخذ في التحول بسرعة من الأحادية، بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، إلى نظام متعدد الأقطاب قد تقوده الصين وروسيا ودول أخرى، تعتقد الجزائر اليوم أنها قادرة على أن تحول نفسها إلى أكثر من مجرد دولة مصدرة للنفط والغاز، في إطار آفاق جديدة ومزايا كبيرة من خلال التحاقها بمجموعة بريكس، وإن كان بعض المراقبين يرى في طلب انضمامها تعبيرًا عن حالة "نظام متعثر يتحكم في اقتصاد كان على وشك الانهيار لولا الحرب الروسية –الأوكرانية، التي دفعت أسعار الطاقة إلى الارتفاع الصاروخي، مما أعطى النظام الجزائري بعض المساحة لتأخير الانهيار الاقتصادي (algeria punches above its weight , asks to join brics , 2022) "

الرأي السابق، يؤسسه أصحابه من منطلق أن "الجزائر ليس لديها شيء تصدّره سوى النفط والغاز، وقدرتها على تصدير المواد الهيدوكربونية تتضاءل على خلفية ارتفاع الاستهلاك المحلي. والأفضل وصفها بدولة ريعية تمثل أسوأ جانب مما يسميه الخبراء الاقتصاديون بالمرض الهولندي[‡] (مصبح، 2017)

المطلب الثالث : الفرص و التحديات المحتملة التي قد تواجه الجزائر في حال الانضمام الى البريكس

لدى الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون والقادة الجزائريين قناعة بإمكانية الانضمام إلى مجموعة «بريكس « BRICS ، ويرون أن الجزائر تستوفي إلى حد كبير شروط الانضمام إلى هذا النادي من الاقتصادات

[‡] المرض الهولندي هو انكماش القطاعات الإنتاجية في الاقتصاد نتيجة ارتفاع سعر صرف العملة المحلية بسبب انتعاش تصدير الموارد الطبيعية وتدفق العملات الأجنبية إلى البلاد.

الناشئة الذي يضم البرازيل، وروسيا، والهند، والصين وجنوب أفريقيا، وفق تقرير عن احتمال انضمام الجزائر لهذا التجمع الاقتصادي.

و صرح الرئيس عبد المجيد تبون للصحافة في 7 أوت الماضي، بأنّ «الجزائر مهتمة ببلدان البريكس لأنها تشكل قوة اقتصادية وسياسية، علاوة على ذلك، أكد رئيس الدولة، أن بلاده بالفعل لديها القوة للانضمام إلى هذه المجموعة الانتقائية، لا سيما بفضل برنامج الجزائر للتنويع الاقتصادي الذي تم تبنيه في عام 2016، واتفاقية الشراكة الاستراتيجية التي أبرمتها الجزائر مع الصين.

ان المسار الاقتصادي للجزائر يتوافق مع المسار الذي يتبعه الأعضاء الخمسة في المجموعة حيث يشير بنك التنمية الأفريقي (AfDB) إلى أنّ الاقتصاد الجزائري بدأ أيضاً في الانتعاش، اعتباراً من عام 2021، بنمو قدره 4 %، ؛ مما يعكس الدور الأساسي الذي لعبه انتعاش الطلب الخارجي على المنتجات الجزائريّة، خاصة على النفط الجزائري الذي ارتفع إنتاجه، مما زاد في عائدات النفط، ويشير التقرير من ناحية أخرى إلى أنّ الجزائر من الناحية التجاريّة لا تزال بعيدة بأرقامها عن دول البريكس.

فبحسب المديرية العامة للخزينة العامة الجزائرية، بلغت تجارة الجزائر عام 2020 أكثر من 50 مليار دولار، وهو ما يمثّل انخفاضاً بنسبة 25 في المائة مقارنة بعام 2019، وهذا الرقم، بالاستناد إلى البيانات المصرفية لعام 2021 أقل بكثير من واردات وصادرات الصين، والهند، وروسيا ودولة جنوب أفريقيا.
يرى المصرفي والأستاذ بجامعة هارفارد أنيس تيراي، أنّ الثقل الاقتصادي للجزائر ليس العامل الأكثر حسماً لانضمام الجزائر إلى البريكس، ويقول إنّه لم يعد الأمر مجرّد قوّة اقتصادية، ولكنّ مفهوم قوّة البلد ككلّ، عسكرياً وسياسياً، هو الذي يؤخذ في الاعتبار، ولكنّه يرى مع ذلك ضرورة لحاق الجزائر بالركب الاقتصادي لدول البريكس، ويشير مع ذلك، إلى أنّ (الجزائر في الواقع ليست بعيدة جداً في السباق).

وأوضح ألكسندر كاتب، الخبير الاقتصادي المتخصص في البلدان الناشئة ومؤسس تقرير التعددية القطبية، وهو مقدم لخدمة التحليل الاقتصادي والجيوسياسي، أنّه «في حالة حدوث توسّع في مجموعة البريكس، فإنّه يشمل دولاً أخرى ليس لها بالضرورة نفس الوزن الاقتصادي أو الديموغرافي، ولكنّها تشترك في الرؤية نفسها حول التطوّر الضروري للنظام النقدي والمالي الدولي، فضلاً عن مفهوم العلاقات الدولية على أساس نظام متعدّد الأقطاب و ذكر التقرير معياراً آخر يجب أخذه في الاعتبار للانضمام إلى «بريكس»، وهو الانفتاح الاقتصادي للجزائر.

فوفقاً لأرقام عام 2020 الصادرة عن البنك الدولي، فإنّ الجزائر لديها اقتصاد «منفتح»، حيث تمثّل التجارة الخارجية 46 في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي، لكنّ اقتصادها ما زال يعتمد على صادرات الغاز الطبيعي والمنتجات البترولية بنسبة 94 في المائة من إجمالي حجم الصّادرات الجزائريّة.
ويشير ألكسندر كاتب، إلى أنّ «الجزائر منفتحة جداً من الناحية التجاريّة إذا أخذنا في الحسبان اتفاقية الشراكة التي تربط الجزائر بالاتحاد الأوروبي»، ولكنّه من الناحية المالية، يقول إنّ الجزائر لا تزال منغلقة نسبياً، ويُعيد ذلك إلى التأخير في تطوير النظام المالي في البلاد.

تسعى الصين إلى توسيع تكتل البريكس، و ضمّ دول جديدة إلى العضوية، وتعزيز مكانة التكتل على المستوى الدولي،وتُؤكّد الصين على استعدادها لمناقشة شروط الانضمام مع الدول الأعضاء الأخرى، وذلك بهدف تحديد معايير وإجراءات واضحة. وصرّح وانغ وينبين، المتحدث باسم وزارة الخارجية الصينية، أنّ الصين ترحب بانضمام المزيد من الدول التي تتشارك معها نفس الرؤية. ويُعدّ انضمام الجزائر إلى تكتل البريكس فرصةً هامّةً لكلا الجانبين، حيث تُمكن الجزائر من الاستفادة من فرص التعاون الاقتصادي والتجاري التي يُتيحها التكتل، وتُعزّز الجزائر مكانة التكتل على المستوى الدولي، وتُساهم في تحقيق أهدافه الاستراتيجية. وتُعدّ الجزائر مرشحةً قويةً للانضمام إلى تكتل البريكس لعدة أسباب، منها موقعها الجغرافي الاستراتيجي، وثرواتها الطبيعية، وعلاقاتها القوية مع الصين. ويُتوقع أن يُساهم انضمام الجزائر إلى تكتل البريكس في تعزيز التعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء، وتحقيق التنمية المستدامة في المنطقة. وإجمالاً، تُعدّ خطوة الصين نحو توسيع تكتل البريكس خطوةً إيجابيةً تُساهم في تعزيز التعاون الدولي وتحقيق التنمية المستدامة. وتُعدّ الجزائر مرشحةً قويةً للانضمام إلى التكتل، وذلك لما تتمتع به من إمكانيات هائلة وقدرة على المساهمة في تحقيق أهداف التكتل.

المبحث الثاني: عراقيل انضمام الجزائر الى البريكس

الجزائر مهتمة بالانضمام لمجموعة دول بريكس بشكل حثيث لما لأهمية هذا الانضمام من مكاسب للجزائر في مجالات عديدة، والتي تكسبها قوة وهيبة دولية ،ولكن مثلما هناك مؤهلات للإنخراط في التكتل هناك جملة من العراقيل و التحديات التي تمنعها من الانظمام إليه.

المطلب الاول: التحديات الاقتصادية والهيكلية

يعترف المسؤولون الجزائريون سرّاً بأنّ العوائق الرئيسية أمام الانضمام إلى البريكس هي داخلية، على غرار النظام المصرفي القديم، ووجود اقتصاد غير قوي، والتحديات الناجمة عن البيروقراطية المتجذّرة والمتوغّلة والفساد المتفشي على معظم المستويات. تلك هي نقاط الضعف التي تأمل الجزائر معالجتها تحديداً من خلال الانضمام إلى عضوية البريكس، ما يمثّل نوعاً من المصادقة الخارجية وأداة محتملة للإصلاح الداخلي. فإذا انتسبت الجزائر إلى مجموعة البريكس، قد تستفيد من الاستثمارات من خلال كيانات مثل "بنك التنمية الجديد" و"ترتيب احتياطي الطوارئ". ومن شأن ذلك أن يسمح لها بالنفاذ إلى أسواق الدول الأعضاء وبتعزيز بناها التحتية وبمواصلة مبادراتها المتعلّقة بالموارد المعدنية (يحي، 2023)

وفي أول تعليق سياسي قال سفيان جيلالي رئيس حزب "جيل جديد" إن اجتماع جوهانسبورغ خلف طعماً مراً، وأطاح بطموح الجزائريين في أن يكونوا جزءاً من الدول التي تبني عالماً متعدد الأقطاب . وبدل جلد الذات، دعا جيلالي إلى "مناقشة هادئة للأسباب التي دفعت شركاءنا إلى عدم قبول رغبتنا في الانضمام إليهم"وقال: "يجب استخدام هذه المغامرة الفاشلة للانفتاح على الواقع واستجواب أنفسنا والحد من الشعبوية والاختيار الكارثي للمسؤولين التنفيذيين." وأضاف: "ضعفنا الاقتصادي الدراماتيكي هو خطؤنا نحن، فالطبيعة منحت الجزائر كل الخيرات، لكننا عجزنا أن نثمنها"، وتابع "من بين النقائص التي تضرنا كثيراً، عدم فهم طريقة سير العالم الاقتصادي، اعتمادنا على الدعم الحكومي المعمم وعلى الاقتصاد الريعي والشعبوية، مع تفشي الفساد في الإدارة واستعمالها لأغراض شخصية فضلاً عن الخيارات الكارثية للمسؤولين التنفيذيين." ويرى محللون أن حسابات "بريكس" ليست واضحة على مستوى المعايير والشروط الموضوعية، وأن هناك اعتبارات أُخرى (لا تحتكم فقط للمعايير الاقتصادية) في اختيارها شركاءها الجدد، ويكفي تحفظ واحد لرفض قبول دولة معينة.

وعزى البعض السبب الرئيسي وراء عدم قبول الجزائر، إلى تحفظ الهند والبرازيل اللتين تعيبان على الجزائر اعتمادها الكبير على النفط." ويقول الصحفي الجزائري المعارض وليد كبير، إن رفض الطلب الجزائري كان متوقعاً، نظراً لمجموعة من الأسباب، أولها أن الاقتصاد الجزائري ليس اقتصاداً تنافسياً، ولا يملك مقومات الانضمام إلى بريكس"، مضيفا أن "عدم جدية النظام الجزائري وتزويره للأرقام المتعلقة بالصادرات خارج المحروقات، إضافة إلى عدم تكتله على المستوى الإقليمي وعدوانيته مع جيرانه، كلها أسباب عجلت برفض هذا الطلب." (يورونيوز، 2023).

- **مضاعفة الصادرات**

ووفق للخطة الحكومية، فإنه من المرجح، وصول صادرات الجزائر إلى 56.5 مليار دولار مع نهاية 2022، منها 49.5 مليار دولار صادرات النفط والغاز، ونحو 7 مليارات دولار صادرات خارج قطاع المحروقات، وفق وكالة الأنباء التركية. ومع أن هذه الأرقام تمثل قفزة كبيرة في الصادرات الجزائرية، مقارنة بـ 2021، زيادة بنحو 17 مليار دولار، مدفوعة بارتفاع أسعار النفط والغاز، وزياد الكمية المصدرة من الغاز ومن السلع خارج المحروقات، إلا أنها تمثل أقل من نصف صادرات جنوب إفريقيا، التي بلغت في 2021 أكثر من 121 مليار دولار. وهو ما يوضح تأكيد الرئيس الجزائري "عبد المجيد تبون"، على زيادة حجم الصادرات، حيث دعا إلى مضاعفة إنتاج الغاز لبلوغ صادرات بـ 100 مليار متر مكعب سنويا في 2023. فيما وضعت الحكومة الجزائرية هدفا، للوصول إلى 10 مليارات دولار صادرات خارج المحروقات في نفس العام، و15 مليار دولار في الأعوام المقبلة. وبمعدل سنوي، تنتج الجزائر نحو 130 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي، صدرت منه رقما قياسيا في 2022، بلغ 56 مليار متر مكعب، بينما استهلكت نحو 50 مليار متر مكعب، وتعيد ضخ نحو 30 مليار متر مكعب في الآبار للحفاظ على نشاطها. ومن أجل الوصول لهذا الهدف، كثفت الجزائر من استثماراتها في قطاع المحروقات، وخصصت لها نحو 40 مليار دولار، وحققت اكتشافات هامة في 2022، من النفط والغاز، ودخلت في تعاون وشراكات مع شركات متعددة الجنسيات، على غرار "توتال" الفرنسية و"إيني" الإيطالية و"أوكسدونتال" الأميركية، لاستغلال حقول الغاز وزيادة الانتاج. كما سرعت الجزائر الخطى لمضاعفة إنتاجها من الطاقات النظيفة، على غرار الهيدروجين الأخضر والطاقة الشمسية، والأمونيا الخضراء، بالشراكة مع عدة دول على غرار إيطاليا وألمانيا، بهدف توفير كميات أكبر من الغاز للتصدير، وأيضا تصدير الهيدروجين الأخضر والأمونيا الخضراء إلى أوروبا مستقبلا. كما سعت أيضا إلى تصدير الكهرباء لأوروبا، بالنظر

إلى امتلاكها فائضا كبيرا منها قابلا للتصدير، إذ تنتج 25 ألف ميغاواط، بينما لا تستهلك في أوقات الذروة بالصيف سوى 17 ألف ميغاواط، ويتقلص هذا الرقم إلى 11 ألف ميغاواط في الشتاء. كما تراهن الحكومة الجزائرية على رفع الصادرات خارج المحروقات، إلى 10 مليارات دولار في 2023، و15 مليار دولار في الأعوام المقبلة، بعدما نجحت نسبيا في رهان 5 و7 مليارات دولار في 2021 و2022 على التوالي. ويعتمد مدى قدرة الجزائر للوصول إلى هذا الهدف، على وصولها إلى الأسواق الإفريقية، من خلال تسريعها العمل على شق طريق نحو موريتانيا، للوصول إلى أسواق غرب القارة السمراء، وكذلك تسريع الخط العابر للصحراء نحو أكبر كتلة سكانية في نيجيريا ووسط القارة السمراء. وكذلك التحرك نحو فتح معارض لمختلف السلع الجزائرية، وأيضا فروع لبنوك في عدد من العواصم بالقارة السمراء. وتنشيط الاستثمارات في قطاع المناجم، خاصة استخراج الفوسفات في شرق البلاد، والحديد بالجنوب الغربي والذهب والأتربة النادرة بأقصى الجنوب. (egypt،M، 2023)

- **النمو الاقتصادي**

ومن المتوقع أن يصل نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي إلى 3.1٪ في عام 2023 قبل أن ينخفض إلى 2.1٪ في عام 2024. وفي حين أنه من المتوقع أن تظل أسعار النفط الخام مرتفعة، فإن القدرة على توسيع الإنتاج قد تكون محدودة على المدى القصير. ونتيجة لذلك، قد ينخفض النمو بسبب عدم وجود سياسة تنويع اقتصادي واضحة والقيود المفروضة على القدرة على توسيع إنتاج الغاز الطبيعي على المدى القصير. من المتوقع أن ينخفض التضخم إلى 7.7٪ في عام 2023 و 6.7٪ في عام 2024. ويمكن أن تؤدي القيود المفروضة على إمدادات الحبوب العالمية إلى استمرار الضغط على أسعار المواد الغذائية، وبسبب التمويل النقدي لعجز الميزانية، من المتوقع أن تظل السياسة النقدية توسعية. ومن المتوقع أن يتسع عجز الموازنة إلى 4.6٪ من إجمالي الناتج المحلي في عام 2023 و5.0٪ في عام 2024 بسبب انخفاض الإيرادات الضريبية وارتفاع الإنفاق في الميزانية بسبب الإنفاق الاجتماعي. ومن المتوقع أن يحقق الحساب الجاري الخارجي فائضا بنسبة 3.0٪ من إجمالي الناتج المحلي في عام 2023 و2.4٪ في عام 2024، وكلاهما أقل من فائض عام 2022. ويشكل اعتماد الاقتصاد القوي على قطاع النفط خطرا على التوقعات الاقتصادية على المدى المتوسط. (Algeria Economic Outlook، 2023)

- **البيروقراطية**

تعتبر البيروقراطية من أكبر المشكلات التي تعاني منها الجزائر، ومن اسباب عدم انخراطها الى التكتل، وذلك لما تحمله في سجلها الإداري من ممارساتٍ كثيرا ما عمّقت الهوّة بين المواطن والدولة، فالتريث والتدبير العقلاني الذي تتميز به مؤسسات الدولة تجنبا للمخاطرة، أو التسرع في اتخاذ القرارات، يُعد من أبرز مَوَاطن الاختلال أمام الممارسة الإدارية، والتي باتت رديفة لنتائج تعطيل مصالح الناس واستنزاف أوقاتهم، مقابل الحصول على خدمات وإجراءات إدارية، إلا أن هذه المفارقة حولت مفهوم البيروقراطية في عصرنا الحالي من سلطة المكتب في خدمة المواطن إلى استعمال السلطة في عرقلة مصالحه.

هذا المشهد، لا يستثني الجزائر من بين عشرات الدول التي تتطلع لنمو اقتصادي واجتماعي أفضل، أمام ما يوفره العالم اليوم من فرص استثمارية كبيرة قد تجعل من هذه البلدان دولا رائدة، ما لم يكن للبيروقراطية يدًا في المشهد، وإذ نحاول من خلال هذا المقال الاستقصائي أن نبين عن الأشواط الكبيرة التي قطعتها الإدارة الجزائرية في محاربة البيروقراطية بسلاح العصرنة والرقمنة، فإننا لا نستطيع أن نغض الطرف عن بعض النقاط السوداء التي عايشها الجزائريون في فترات مختلفة، والتي منعت غالبية الشباب من تجسيد أفكارهم ومشاريعهم وأحيانا الدفع بالبعض الآخر نحو الإفلاس والتخلي عن طموحاتهم، فلا يجدون إلا طريق اليأس والهجرة نحو الخارج، وهو ما يؤكده تصريح رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون في هذا السياق، حيث أكد في حديث صحفي أن "العراقيل البيروقراطية حرمت أبناء الجزائر من تجسيد أعمالهم وتحقيق أحلامهم، ودفعت بالكثير منهم إلى الهجرة."

رغم أن هذا الواقع فرض على السلطة في أكثر من مرة بذل مجهودات أكبر، من خلال محاولات تقريب الإدارة من المواطن، وخلق الثقة بينهما، عبر تبسيط الإجراءات الإدارية و تسهيل الخدمة العمومية، وصولا إلى استعمال ورقة الرقمنة، إلا أن ذلك ابتداءً لم يكن بالقدر الكافي أمام المرض المزمن الذي أصاب بعض المؤسسات الجزائرية، وبات لصيقا بأجهزتها وسلطة إدارتها المركزية، حيث يعتبر السيد عادل بلهادي وهو مهندس دولة في الإعلام الآلي بإحدى الدوائر الإدارية بالعاصمة، أن المجهودات الحالية للدولة في إطار رقمنة قطاع الإدارة ليست كافية، ولا يمكن أن تصل إلى المستوى المطلوب أمام هوة الثقة وخوف المواطن من بيروقراطية الإدارة، وذلك نظير تجاربه السابقة، ولهذا يرى السيد عادل أن الأمر يتطلب الكثير من الوقت لاسترجاع ثقة المواطن (بوشة، 2023)

- **النظام المصرفي في الجزائر**

يعتبر النظام المصرفي الجزائري أحد العراقيل الاقتصادية التي تعاني منها الجزائر، و ذلك للأسباب التالية:

- النظام المصرفي الجزائري يعاني من نقص في البنية التحتية التقنية المتقدمة، مثل الدفع الإلكتروني والخدمات المصرفية عبر الإنترنت. معظم المعاملات المصرفية في الجزائر لا تزال تعتمد على الإجراءات التقليدية، مما يعيق الكفاءة والابتكار.
- يواجه تحديات في التنظيم والرقابة المالية، مما يتطلب تعزيز الأطر التنظيمية والرقابية لضمان الشفافية والاستقرار المالي، وهو أمر مهم للدول الأعضاء في بريكس.
- الوصول إلى التمويل يعتبر تحديًا كبيرًا للقطاع الخاص في الجزائر، خاصة للشركات الصغيرة والمتوسطة. مما يحد من القدرة على دعم نمو اقتصادي مستدام وتنويع الاقتصاد.
- الجزائر تحتاج إلى فتح نظامها المصرفي بشكل أكبر أمام الاستثمارات الأجنبية لتعزيز التعاون المالي مع الدول الأخرى، فالقوانين والإجراءات البيروقراطية الحالية قد تعيق جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
- يفتقر النظام المصرفي في الجزائر إلى القدرة الكافية على التعامل مع الأزمات المالية الكبيرة، مما يمكن أن يكون مصدر قلق لأعضاء بريكس الذين يركزون على الاستقرار المالي والتعاون الاقتصادي المستدام.

لمواجهة هذه التحديات، تحتاج الجزائر إلى تنفيذ إصلاحات شاملة في نظامها المصرفي، تشمل تحديث البنية التحتية التقنية، تحسين الأطر التنظيمية، وتعزيز الشفافية والانفتاح على الاستثمارات الأجنبية. تحقيق هذه الإصلاحات يمكن أن يسهم بشكل كبير في تعزيز فرص الجزائر للانضمام إلى تكتل بريكس.

- **مسار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة**

يعود سعي الجزائر إلى الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة منذ 36 سنة 30 أفريل 1987م)، هذه المنظمة التي تضم في صفوفها 160 دولة عضو. إضافة إلى 24 دولة مراقبة. وقد قامت الجزائر خلال مسار انضمامها إلى المنظمة بإجراء عشر جولات تفاوض والإجابة على 1636 سؤال. إلا أن الجهود لم

تفلح في الانضمام بعد، وذلك لما يتصف به الاقتصاد الجزائري من خصائص معيقة للانضمام، وأولها كونه اقتصاد ريعي واقتصاد نمت فيه البيروقراطية، وهذا الوضع بواقعه يظهر حجم السلبية المتوقعة التي يمكن أن يتعرض لها الاقتصاد الجزائري في حالة التسرع في ترتيبات الانضمام، دون انتهاج إستراتيجية واضحة المعالم محددة الأهداف. وقد عاد الحديث في السنتين الأخيرتين عن عودة المفاوضات ومواصلة الجزائر السير قدما نحو الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة وفق إجراءات جد مدروسة لما تتيحه هذه الهيئة من فرص أفضل لإنعاش الاقتصاد الوطني، وذلك بتبني مجموعة من الإصلاحات العميقة التي تهدف إلى ترقية التجارة الخارجية و الاندماج في سلسلة القيم الجهوية والعالمية. و من أهم هذه الإصلاحات التي أعلنت عنها الدولة تعديل القاعدة الاستثمارية 51/49 التي تحدد نسبة المشاركة الأجنبية في رأس المال والإبقاء عليها في القطاعات الإستراتيجية وما ينتج عنها من أثر إيجابي على جذب الاستثمار الأجنبي ورفع حجم المبادلات التجارية". ولحد كتابة هذه الأسطر لم تنضم الجزائر لمنظمة التجارة العالمية. وخلاصة التجربة المليئة بالعراقيل تحتم على الجزائر تنويع الاقتصاد ومعالجة مظاهر البيروقراطية، وكلاهما سببين قد يعطلان انضمام الجزائر للبريكس أيضا. (الحكيم، 2023، صفحة 919)

- **وجهة نظر دول التكتل حول انضمام الجزائر**

أصبح انضمام الجزائر إلى المجموعة الاقتصادية "بريكس "، مربوطا بمواقف الدول وأرائها حول انضمام الجزائر للتكتل، و فيما يلي بعض هذه المواقف:

- **روسيا** : إن تقديم الطلب الجزائري إلى مجموعة "بريكس " هو قصة طويلة الأمد ليس سرا أنه تم تقديمه من خلال رسالة من رئيس الجمهورية الجزائرية عبد المجيد تبون إلى رئيس روسيا الاتحادية فلاديمير بوتين. و " لا نلاحظ أي مشاكل فيما يتعلق بتقديم الطلب الجزائري الرسمي، ومع ذلك هناك دول أعضاء أخرى في بريكس وعليهم أن يتفقوا بينهم على أطر إجرائية وإدارية وقانونية لإدراج أعضاء جدد في المجموعة المذكورة والمشاورات بهذا الخصوص جارية الآن ، يضيف الدبلوماسي الروسي "
- **الصين:** التي تعد شريكا استراتيجيا للجزائر، حيث أكد وزير الشؤون الخارجية السابق الصيني وانغ يي، نهاية السنة 2023 بنيويورك، أن بكين ترحب بانضمام الجزائر إلى عائلة البريكس "، مشيرا إلى أن الجزائر " بلد ناشئ كبير "و " ممثل للاقتصادات الناشئة ".

- **الهند :** تعبر الهند عن موقف واضح من انضمام الجزائر ، "لقد تلقينا بالفعل طلب الجزائر للانضمام إلى البريكس، دعمت الهند النقاش بين أعضاء البريكس بشأن عملية التوسع في الوقت نفسه، أكدنا أيضا أن دول البريكس بحاجة إلى توضيح المبادئ التوجهية والمعايير والإجراءات على أساس التشاور الكامل وتوافق الآراء لعملية التوسع على أساس المشاورات الكاملة وتوافق الآراء والمرحلة التي نناقش فيها الترشيحات لم تصل بعد، سيتم النظر في هذه في مرحلة مناسبة على أساس توافق الآراء " .
- **جنوب افريقيا :** أكد مسؤول من جنوب افريقيا أن الأولوية تكون إلى جانب الذين تقدموا بالفعل ، موضحا أن من بين المتنافسين دولتان إفريقيتان هما الجزائر ومصر، بالإضافة إلى إيران والبحرين والسعودية والإمارات عن آسيا.

المطلب الثاني: السياسة الداخلية و العلاقات الدولية

ينبغي على الجزائر اتخاذ بعض الخطوات للتحضير لعضويتها، فبالإضافة إلى الشروع في الإصلاحات الاقتصادية الضرورية، قد يكون من الحكمة إنشاء مركز أو مراكز للدراسات المتعلّقة بالبريكس بغية إجراء بحوث حول أعضاء المجموعة وسبل التعاون في ما بينهم. وينبغي على الحكومة إنشاء مجموعة ضغط لتمثيل الجزائر لدى أعضاء البريكس. ويتوجّب على الحكومة أيضاً تشجيع برامج التبادل بين الباحثين والطلاب والفنانين والصحافيين والإعلاميين والمؤثّرين من أجل تقديم معلومات حول قدرات البلاد. على سبيل المثال، تستطيع الجزائر الترويج لفكرة بناء مدرسة تابعة للبريكس بالتعاون مع إحدى الدول الأعضاء أو العديد منها. ويمكنها أيضاً اقتراح إقامة منطقة تجارة حرّة بين البريكس والجزائر أو الأفضل من ذلك منطقة للتجارة الحرّة القارية بين أفريقيا والبريكس على نسق منطقة التجارة الحرّة بين الصين ورابطة دول جنوب شرق آسيا، واقتراح تسديد المدفوعات بين الدول الموافقة بالعملات المحلية. كما يمكن أن تبادر الجزائر إلى إنشاء مجلس للأعمال تابع لمجموعة البريكس في إحدى مدنها الجنوبية، حيث تُطوّر الجزائر الزراعة الصحراوية وتعزز تنمية الاكتفاء الغذائي. ومع إنجاز الطريق السريع العابر للصحراء، تُعتبر الجزائر في وضعٍ جيّد يؤهلها لتطوير التجارة بين مجموعة البريكس ودول جنوب الصحراء الكبرى. إنّ الإمكانيات هائلة، ومن شأن رعايتها أن تجعل من الجزائر عضواً لا غنى عنه حقاً من أعضاء مجموعة البريكس. (يحي، 2023)

وبالنظر إلى البعد الأمني للعلاقات، فإن عدم الاستقرار في البلد المجاور ليبيا، والأنشطة الإرهابية المحلية للغاية والمتفرقة التي تقوم بها الجماعات الإسلامية المتطرفة لا تزال تشكل تحديا لأمن الجزائر. وينطوي نطاق التعاون بشأن تدابير مكافحة الإرهاب مع المشاركة المتكررة على إمكانية الارتقاء بالعلاقات الثنائية إلى علاقات أكثر موضوعية. ومن زيادة التعاون بشأن توفير التدريب الجيد على استخدام المعدات المتطورة إلى التوصل إلى اتفاق أفضل بشأن عمليات مكافحة التهريب وتمويل الإرهاب، هناك مجال كبير لتعزيز نطاق الاشتباكات. إن المصلحة المتسقة لكلا البلدين في تحديث قواتهما توفر مجالا لزيادة المشاركات في قطاعات مثل التصنيع الدفاعي والبحث والتطوير. بعد أن دعمت موقف الهند من جامو وكشمير ومحاولتها توسيع عضوية مجلس الأمن الدولي في الماضي، تشترك الجزائر في نظرة عالمية مماثلة للنظام العالمي الشامل والتمثيلي مع الهند. لقد زاد الوباء من الضغط الدولي لإصلاح المؤسسات العالمية القائمة ، وهناك حاجة إلى تقارب أفضل في وجهات النظر حول القضايا الإقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك بين القيادة السياسية العليا لكلا البلدين من أجل بناء ضغط جماعي للمساومة على عوائد مواتية لجنوب العالم. (MEHROTRA، 2020)

كما أضاف لافروف: "المعايير والإجراءات بالنسبة للمنضمين الجدد أخذت بعين الاعتبار، لكن الاعتبارات الأهم لقبول عضوية دولة من الدول المرشحة كانت هيبتها ووزنها (السياسي)، وبطبيعة الحال موقفها على الساحة الدولية، لأن الجميع متفقون على أن نوسع صفوفنا من خلال ضم ذوي أفكار مشتركة." و أوضح لافروف أن بريكس معنية بتوسيع صفوفها من خلال من الدول التي تحمل أفكاراً مشتركة، تؤيد تعددية الأقطاب، وضرورة جعل العلاقات الدولية أكثر ديمقراطية وعدالة. وقال: "وفي هذا السياق فإن الدول الست التي تم الإعلان عن أسمائها اليوم، تستوفي هذه المعايير بشكل كامل." وعلت أصوات في الجزائر تدعو إلى تسريع وتيرة الإصلاحات والتخلص من رتابة الجهاز البيروقراطي، الذي لا يزال يشكل عائقاً أمام تحول اقتصادي فعلي، خاصة في مجال الانفتاح على الاستثمار الأجنبي، وتسهيل المشاريع الاقتصادية للمستثمرين في الداخل، ورفع مؤشراتها في القطاع الصناعي والزراعي لتطوير مستوى النمو الذي لا يزال ضعيفاً (يورونيوز، 2023)

- **الاختلافات بين دول تكتل البريكس**

قد تعيق الاختلافات والسياسات المتباينة بين دول البريكس عملية توسيع التكتل، وربما تفرض شروطًا صارمة وغير شائعة ليس بمقدور معظم الدول تحقيقها، خصوصًا إذا كان الهدف هو المنافسة وخوض

حرب الاقتصاد والمال. هناك أيضًا مخاطر تهدد وجود التكتل، منها التباينات الثقافية والتاريخية والسياسات المالية المختلفة التي تتبعها كل دولة، بالإضافة إلى تفاوت أحجام الاقتصاديات وأسعار العملات. حاليًا، ترتبط اقتصاديات "بريكس" بشكل أو بآخر بالاقتصاد الغربي عامةً والأمريكي خاصةً، من خلال حركة التدفقات المالية والمبادلات التجارية، وهو ما لا يزال يشكل خطورة عليها. كما أن الجزائر، التي تسعى للانضمام، تربطها علاقات اقتصادية قوية مع أوروبا في مجال الطاقة. بالإضافة إلى ذلك، توجد صراعات بين بعض الدول الأعضاء حول قضايا الحدود والزعامة، مثل الصين والهند، مما قد يؤدي إلى تفجير التكتل أو تعطيل توسيعه.. (الحكيم، 2023، صفحة 919)

و صرح الاقتصادي فارس مسدور: "ما نطالب به الآن هو انفتاح الجزائر على العالم، إذ يجب علينا التفاعل مع الاقتصادات الكبرى مثل الاقتصاد الصيني، الاقتصاد الأمريكي، واقتصاد الاتحاد الأوروبي. هذه اقتصادات عظيمة، ولا يوجد ما يمنعنا من فتح المجال الواسع للاستثمار في الجزائر. قانون الاستثمار الجديد صدر منذ فترة معتبرة، وكان من المفترض أن نعيش حالة اقتصادية استعجالية تستدعي انفتاحاً واسعاً على الاستثمارات العالمية." وأضاف: "نحن نعاني من البيروقراطية، ولذلك نطالب بتغيير جذري لمنظومتنا الإدارية، المصرفية، الجبائية، والجمركية، لتتوافق مع طموحاتنا لتطوير الاقتصاد الجزائري. الانضمام إلى هيئة دولية ليس بالضرورة أن يكون البريكس وحده، فهناك هيئات دولية أخرى ننصح بالانضمام إليها. عندما نتحدث عن التكتلات، يجب أن نبحث عن دول تعاني من نفس المعاناة التي نعانيها، سواء كانت دولاً عربية، إسلامية، أو إفريقية، والتي لدينا علاقات قوية معها. الجزائر تعتبر قدوة للدول الإفريقية."

وأضاف أيضاً: "لقد نصحنا بإنشاء منتدى اقتصادي عالمي في الجزائر، يشبه منتدى دافوس. لماذا لا ننظم في الجزائر منتدى اقتصادياً عالمياً سنوياً يجذب رجال الأعمال والشركات العالمية؟ نحن بحاجة لأن نقول للعالم بأسره، من خلال قنصلياتنا وتمثيلياتنا الدبلوماسية في أكثر من 150 دولة، تعالوا واستثمروا في الجزائر. أين هو دور هذه الدبلوماسيات؟ نحن مجبرون على أن يكون لدينا استراتيجية اقتصادية دبلوماسية على المستوى العالمي لاقتراح الشراكات بين القطاع الحكومي، القطاع الأجنبي، القطاع الخاص، وغيرها من الإمكانيات."". (مسدور، 2023)

يؤكد المحلل الإقتصادي فارس مسدور على أهمية انفتاح الجزائر على العالم لجذب الاستثمارات الأجنبية، خاصةً من الاقتصادات الكبرى مثل الصين والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. يشير المحلل إلى أن قانون الاستثمار الجديد، الذي تم إصداره منذ فترة، لم يُستغل بشكل كافٍ، وأن هناك حاجة ماسة لتنظيم منتدى اقتصادي عالمي سنوي في الجزائر على غرار منتدى دافوس لجذب المستثمرين. ينتقد مسدور غياب دور الدبلوماسيات الجزائرية في الترويج للبلد كوجهة استثمارية، ويدعو إلى وضع استراتيجية اقتصادية دبلوماسية على المستوى العالمي لجذب الشراكات بين القطاعين العام والخاص، مع التركيز على إمكانيات الجزائر.

المبحث الثالث :دراسة تحليلية مقارنة بين الجزائر و الدول المنظمة حديثا الى البريكس

تم الإعلان خلال قمة البريكس التي عقدت في جنوب إفريقيا في 24 أغسطس 2023، عن انضمام كل من أثيوبيا، السعودية والإمارات العربية المتحدة ومصر وإيران، كما تم قبول عضوية دولة الأرجنتين، لكنها تراجعت عن طلب العضوية بعد الانتخابات الرئاسية، وكان قد تمّ دعوة الدول الخمس للانضمام إلى التكتل في عام 2022، وذلك سعيًا من البريكس لتوسيع عضويته وتعزيز نفوذه على الصعيد العالمي، في المقابل لم رفض طلب عضوية الجزائر الى المجموعة.

المطلب الأول :دراسة مقارنة بين الجزائر والامارات

أولا: دولة الامارات العربية المتحدة

انضمت دولة الإمارات العربية المتحدة رسمياً إلى مجموعة "بريكس" بعد موافقة الدول الخمس المؤسسة على طلبها. جاء هذا الإعلان خلال اجتماع زعماء الدول الخمس في جوهانسبرغ لحضور القمة الـ 15 لـ "بريكس" التي عقدت في الفترة من 22 إلى 24 أوت. وتؤكد دولة الإمارات التزامها الراسخ بالعمل متعدد الأطراف والحوار البناء، إيماناً منها بأهمية هذه المبادئ في تعزيز التعاون الدولي وتحقيق التنمية المستدامة. ويجسد انضمام الإمارات إلى مجموعة "بريكس" سعيها الجاهد لدعم السلام والازدهار على المستوى العالمي، من خلال تعزيز التعاون مع الدول النامية والناشئة. وتعتبر دولة الإمارات شريكاً طويل الأمد لمجموعة "بريكس"، حيث شاركت في منتدى "أصدقاء البريكس" في يونيو الماضي في كيب تاون، كما انضمت إلى بنك التنمية الجديد لمجموعة "بريكس" في أكتوبر 2021. بهدف حشد الموارد لتمويل مشاريع البنية التحتية والتنمية المستدامة في الدول النامية والناشئة

أسباب إنضمام الإمارات العربية المتحدة الى البريكس:

من خلال انضمامها إلى "بريكس"، تُعزز دولة الإمارات مساعيها لتوسيع آفاق التعاون الدولي، وإطلاق مبادرات مشتركة تسهم في تحقيق التنمية الشاملة وتحسين حياة الشعوب في جميع أنحاء العالم ومن أسباب انضمامها الى التكتل مايلي :

1- الإقتصاد المتنوع والقوي :

يُعد اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة من أقوى الاقتصادات العربية، حيث حقق نموًا ملحوظًا خلال العقود القليلة الماضية. ويرجع هذا النمو إلى تنويع الاقتصاد بعيدًا عن الاعتماد الكلي على النفط بل على استراتجيات أخرى كالخدمات اللوجستية والنقل ، الفندقة ،الطاقات المتجددة ،التكنولوجيات الحديثة والعقارات ، وأيضا تعدّ دولة الإمارات العربية المتحدة وجهة استثمارية واعدة على مستوى عالمي، حيث احتلت المركز الحادي عشر في تقرير الاستثمار العالمي 2014 الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) وتتميز هذه البيئة بجملة من المزايا التي تجذب المستثمرين منها قوانين اقتصادية مرنة وسهولة ممارسة الأعمال، واستقرار العملة وحرية تحويل الأموال و عدم فرض قيود على إعادة الأرباح ورأس المالو مزايا المناطق الحرة والمناطق الاقتصادية المتخصصة وكلفة العمالة التنافسية. تُتيح هذه المزايا المتنوعة فرصًا استثمارية مميزة للشركات والمستثمرين من مختلف أنحاء العالم، مما يجعلها وجهة مثالية لتنمية الأعمال وتحقيق النجاح.

2-الناتج المحلي الإجمالي:

أظهرت تقارير الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء أن الناتج المحلي الإجمالي لدولة الإمارات العربية المتحدة بالأسعار (الحقيقية) الثابتة ارتفع بنسبة 3% نهاية 2016 مقارنة بعام 2015. بحسب التقديرات الأولية للإحصاءات الاقتصادية، التي أكدت أن اقتصاد الدولة حافظ على معدلات نمو موجبة بالأسعار الثابتة نتيجة نجاح انتهاج الدولة لسياسات التنويع الاقتصادي وتوسيع قاعدة الإنتاجية الاقتصادية، وتفعيل المبادرات والأنشطة التي من شأنها زيادة الاعتماد على القطاعات غير النفطية، وتعزيز مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي للدولة، وذلك برغم الظروف غير المستقرة التي شهدتها أسواق النفط العالمية، والتراجع الذي شهدته أسعار الإنتاج في مختلف الأسواق. وتشير البيانات إلى أن تقديرات الناتج المحلى الإجمالي لعام 2016 بالأسعار الحقيقية(سنة الأساس (2010) بلغت 1391 1 مليار درهم تقريباً على

مستوى الدولة، في حين بلغت تقديرات الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية نحو 8.1280 مليار درهم تقريباً نهاية عام 2016. (القادر، 2021، صفحة 245)

يتميز النظام الاقتصادي في دولة الإمارات العربية المتحدة بخصائص فريدة تجعله نموذجًا فريدًا في المنطقة. ويُعدّ نظام السوق الحر هو الأساس الذي يبنى عليه هذا النظام، حيث تتحكم قوى العرض والطلب في تحديد المؤشرات الاقتصادية الأساسية، وتوجيه الاستثمارات نحو القطاعات الأكثر ربحية. وتؤمن الإمارات العربية المتحدة بأهمية القطاع الخاص كمحرك رئيسي للنمو الاقتصادي، حيث تلعب الحكومة دورًا داعمًا من خلال رسم السياسات الاقتصادية العامة، وخلق بيئة جاذبة للأعمال، وتوفير البنية التحتية اللازمة. ويساهم الانفتاح على الخارج بشكل كبير في تعزيز الاقتصاد الإماراتي، حيث تُشجع الدولة على الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتُسهل التجارة الدولية. ويُعدّ نظام الهجرة في الإمارات العربية المتحدة نموذجًا فريدًا من نوعه، حيث يتميز بالتنظيم الدقيق والكفاءة العالية. وتركز الدولة على جذب العمالة الماهرة من مختلف أنحاء العالم، مما يساهم في تنويع القوى العاملة وتعزيز الإنتاجية كما ركزت الدولة على الجانب السياحي والفندقي حيث حقق تطورا كبيرا ومعدلات عالية جدا وغير مسبوقة . (كافي، 2022، صفحة 141)

وبفضل هذه الخصائص، تمكنت دولة الإمارات العربية المتحدة من تحقيق نمو اقتصادي هائل خلال العقود الماضية، ورسخت مكانتها كمركز اقتصادي وتجاري عالمي

ومن أهم الأهداف التي يتم وضعها ويخطط لتحقيقها في الاقتصاد الاماراتي ما يلي:

- تطوير السياسات والتشريعات الاقتصادية وفق أفضل المعايير الدولية لاقتصاد تنافسي معرفي. تطوير وتنويع الصناعات الوطنية.
- تنظيم وتطوير قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة وزيادة الأعمال الوطنية.
- زيادة جاذبة الدولة للاستثمارات.
- تمكين الممارسات التجارية السليمة، وحماية المستهلك وحقوق الملكية الفكرية.
- تعزيز تنافسية الدولة في الأسواق التجارية الخارجية وتطوير علاقاتها مع الدول بما يخدم مصالحها

التجارية.

- ضمان تقديم كافة الخدمات الإدارية وفق معايير الجودة والكفاءة والشفافية.

3- الموقع الاستراتيجي:

تتمتع دولة الإمارات بموقع استراتيجي هام بين مراكز الأعمال الرئيسية في أوروبا، وآسيا، والمحيط الهادي، وإفريقيا وأمريكا الشمالية، كما تحوز دولة الإمارات على شبكة مواصلات برية وجوية ممتازة تساعدها على الاتصال مع مختلف دول العالم. يوجد آلاف من الشركات الصينية التي تستخدم دبي كمحور للتجارة في أفريقيا، كما يستخدمها رجال الأعمال الهنود للوصول إلى العالم، بينما يعتبرها التجار من أمريكا اللاتينية منصة حيوية للانطلاق إلى آسيا الجنوبية، كما تعتبر محوراً اقتصادياً لمجمل منطقة الشرق الأوسط بالنسبة لرجال الأعمال من أمريكا الشمالية. (القادر، 2021، صفحة 242)

تمثل دبي مركزاً عالمياً للأعمال ومعبراً للأسواق المتنامية، وبفضل الجهود المتضافرة التي تبذلها حكومة دبي، فقد أصبحت موقعاً عالمياً بارزاً للشركات سريعة النمو التي تتخطى الحواجز الجغرافية. وبالإضافة إلى ما تمتلكه دبي من بنية تحتية مواكبة للمستقبل وعقلية تركز على النمو، فقد استغلت ميزة موقعها الجغرافي، لتوفر للشركات القائمة فيها سهولة الوصول إلى ثلثي الأسواق المتنامية الأكثر جاذبيةً في العالم، فدبي تقع عند مفترق طرق جغرافي استراتيجي، لتصل بين الشرق والغرب، والشمال والجنوب، وتشكل جسراً طبيعياً بين جهات الإنتاج والتصنيع ومستهلكي بعض السلع الأكثر طلباً في العالم. وعلى المستوى الإقليمي، دبي هي البوابة المثالية للشرق الأوسط وآسيا وأفريقيا، وذلك لما تحظى به من سمعة مستحقة عن جدارة لما تتميز به من استقرار وموثوقية ولكونها بيئة منخفضة المخاطر. وتحتل المدينة باستمرار المرتبة الأولى في المنطقة فيما يتعلق بكفاءة الحكومة والاستقرار السياسي وجودة التنظيم وسيادة القانون، كما توفر موقعاً إقليمياً استراتيجياً فعالاً لأي شركة تبحث عن أسواق عالمية لتحقق النمو. (موقع اقليمي، 2023)

4- المكانة العالمية

تُثبت دولة الإمارات العربية المتحدة، عاماً تلو عام، للعالم أجمع فعالية وكفاءة استراتيجيتها التنموية الشاملة، التي تُبنى على أسس راسخة من الاستثمار في التنمية البشرية، وتحفيز الابتكار والتطوير، والتحديث المستمر في مختلف القطاعات والميادين. وتعود هذه الإنجازات الاستثنائية إلى توجيهات القيادة الرشيدة، ورؤيتها الاستراتيجية الثاقبة التي تهدف إلى الارتقاء بمرتبة دولة الإمارات لتصبح أفضل الدول على مستوى العالم بحلول عام 2071. وقد أثمر هذا النهج التنموي المتكامل عن نتائج مُبهرة، تجسدت

في تقدم أداء الإمارات العربية المتحدة في تقارير التنافسية العالمية للعام 2017، وذلك بفضل جهود وتعاون مختلف الجهات والمؤسسات الحكومية الاتحادية والمحلية، وفريق إدارة استراتيجية التنافسية في الهيئة الاتحادية للتنافسية والاحصاء. وتُعدّ هذه الإنجازات شهادة على التزام الإمارات العربية المتحدة بتوفير بيئة تجارية واقتصادية واجتماعية تنافسية تُضاهي أفضل الدول في العالم، جاذبة للمستثمرين ورجال الأعمال من داخل وخارج الدولة، وتضمن توفير الرخاء والازدهار والسعادة للمواطنين وكافة القاطنين على أرضها.

وتشمل بعض أبرز إنجازات الإمارات في مجال التنافسية العالمية ما يلي:

احتلال المركز الأول عالمياً في أكثر من 50 مؤشر تنافسي عالمي في أهم التقارير الدولية.

- التواجد ضمن أفضل 10 مراكز عالمياً في 31% من مجمل مؤشرات التنافسية العالمية التي ترصدها الهيئة.
- الحفاظ على موقعها كأفضل 20 اقتصاد تنافسي عالمي للسنة الخامسة على التوالي في تقرير التنافسية العالمية 2017-2018.
- التفوق على اقتصادات متقدمة مثل فرنسا وبلجيكا وأستراليا وكوريا الجنوبية والصين في تقرير التنافسية العالمية 2017-2018. (دولة الإمارات العربية تحقق إنجازات عالمية تشيد بها تقارير التنافسية العالمية ، 2018).

قال الشيخ محمد بن راشد : "نريد أن نرى دولة الإمارات في مقدمة الاقتصادات العالمية، ببنية رقمية قوية وأنظمة آمنة وإطار تشريعي مرن وفكر مستقبلي متجدد ونطلب من الجميع العمل بهذه المبادئ والالتزام بما جاء فيها والاسترشاد بها في كافة السياسات والتشريعات والمبادرات الاقتصادية الجديد" وأكد الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم أن اقتصاد الإمارات يقف على أرضية صلبة وقاعدة متنوعة تؤهله لتحقيق المزيد من النجاحات والإنجازات اقليمياً وعالمياً، وتابع قائلا: "لدينا قطاعات اقتصادية قوية ومتنوعة... وطموحنا للمستقبل كبير... ولا يقبل إلا بالمركز الأول اقليمياً وعالمياً." جاء ذلك خلال الاجتماعات السنوية لحكومة الإمارات والتي شهدت نقاشات وجلسات متخصصة لدعم وتسريع وتيرة القطاعات الاقتصادية المختلفة، وطرح سياسات وبرامج جديدة للاستمرار في رفع مستويات التجارة الخارجية،

وترسيخ دور قطاعات اقتصادات، الاقتصاد الإبداعي، والخدمات المالية. تأتي" وثيقة المبادئ الاقتصادية لدولة الإمارات"، لتعزيز دور الإمارات ومكانتها المتنامية على المستويين الإقليمي والعالمي وجهة اقتصادية وتجارية من الطراز الرفيع، وتسريع وتيرة النجاحات والأرقام القياسية على صعيدي الأداء الاقتصادي والتجارة الخارجية، وذلك انطلاقًا من "مبادئ الخمسين لدولة الإمارات"، والتي أكدت أنها وجهة اقتصادية واحدة، ووجهة استثمارية واحدة، وأن التركيز خلال الفترة المقبلة سيكون على بناء الاقتصاد الأفضل والأنشط في العالم، وأن التنمية الاقتصادية للدولة هي المصلحة الوطنية الأعلى (أبوظبي، 2023).

5- الدعم السياسي:

تشيير خطوة الإمارات العربية المتحدة إلى توسيع نفوذها الجيوسياسي، وتشجيع التعاون متعدد الأطراف، والتكيّف مع عالمٍ متعدد الأقطاب. ويمكن لدولة الإمارات تعزيز مكانتها كمركزٍ عالمي للتجارة والخدمات اللوجستية من خلال المواءمة مع اقتصادات الدول الأخرى في مجموعة "البريكس .ومن الأدلة على هذه الإمكانات هو التجارة الثنائية المزدهرة بين الإمارات والهند التي يُتوقع أن تصل قيمتها إلى 100مليار دولار بحلول عام 2030، والمبنية على "اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة" بين البلدين. وأصبحت الصين أيضاً أكبر دولة شريكة للإمارات في مجال التجارة غير النفطية .كما زادت التجارة بين الإمارات والبرازيل بنسبةٍ هائلة بلغت 32 في المائة بين عامَي 2021 و 2022، وارتفعت بنسبةٍ إضافية قدرها 8 في المائة في الأشهر السبعة الأولى من عام 2023. ويُعد التنويع الإقتصادي أمراً بالغ الأهمية لكي تحقّق الإمارات طموحها بمضاعفة ناتجها المحلي الإجمالي بحلول عام 2030، مع الاستمرار في تقليل اعتمادها على النفط وتعزيز الاقتصاد القائم على المعرفة. وترى الإمارات أن الاستثمار طويل الأمد في التعاون هو الخطوة الأفضل للمرحلة القادمة. ويساهم انضمام الإمارات إلى مجموعة "البريكس" إلى تعزيز نفوذها الجيوسياسي، وهي تدرك أهمية تعزيز علاقاتها مع مختلف الجهات الفاعلة مثل الولايات المتحدة والصين والهند وروسيا والاتحاد الأوروبي. وقد أظهرت الإمارات قدرتها القوية على أن تكون ممثلاً قوياً لتعددية الأطراف، بدءً من تمرير القرار التاريخي الذي يعالج خطاب الكراهية والتطرف، وإلى تجديد التفويضات المهمة للأمم المتحدة في مجال حفظ السلام لدى ترأسها مجلس الأمن الدولي للمرة الثانية. وتتجاوز المنافع التي يقدّمها انضمام الإمارات إلى مجموعة "البريكس" مجرد تحقيق النمو الاقتصادي أو النفوذ السياسي (ملادينوف، 2023)

بشكل عام، كانت الدول الأعضاء إيجابيةً بشأن انضمام الإمارات العربية المتحدة، وتعد دولة الإمارات شريكاً طويل الأمد لمجموعة (بريكس)، حيث شاركت في منتدى أصدقاء البريكس في يونيو الماضي في كيب تاون، والذي يعد جزءاً من اجتماع وزراء خارجية المجموعة، برئاسة جمهورية جنوب إفريقيا كما انضمت دولة الإمارات إلى بنك التنمية الجديد للمجموعة في أكتوبر 2021، بعد تأسيسه في عام 2015 لحشد الموارد لمشاريع البنية التحتية والتنمية المستدامة في الدول النامية والناشئة وفي دول المجموعة. فيما يشكل هذا التطور جزءاً من أولويات دولة الإمارات في تعزيز الحوار البناء من خلال منصات فاعلة تمثل اقتصاديات الدول النامية والناشئة، والتركيز على الرخاء الاقتصادي على المدى الطويل والحفاظ على علاقات استراتيجية واقتصادية متوازنة بما في ذلك مع المنظمات الدولية في نظام عالمي دائم التطور، بحسب تأكيدات سمو الشيخ عبد الله بن زايد آل نهيان وزير الخارجية والتعاون الدولي. (انضمام لإمارات الى البريكس الأهمية والمكاسب والوقعات، 2023)

تصريحات رسمية لقادة الدول الأعضاء في البريكس :

- صرح الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في عام2021 بأنّ "انضمام الإمارات العربية المتحدة إلى البريكس سيكون خطوة إيجابية من شأنها أن تُعزّز التعاون بين الدول الأعضاء."
- أعرب الرئيس الصيني شي جين بينغ في عام 2022 عن دعمه لانضمام الإمارات العربية المتحدة إلى البريكس، مُؤكّدًا على أنّ "الإمارات العربية المتحدة شريك مهم للصين، وأنّ انضمامها إلى التكتل سيُساهم في تعزيز التعاون بين البلدين."
- أشار رئيس وزراء الهند ناريندرا مودي في عام 2023 إلى أنّ "انضمام الإمارات العربية المتحدة إلى البريكس سيُتيح فرصًا جديدة للتبادل التجاري والاستثمار بين الدول الأعضاء."

ثانيا: أسباب قبول لامارات العربية المتحدة ورفض الجزائر

يعتمد اقتصاد الجزائر بشكل كبير على الوقود الأحفوري، حيث أن 93.6% من صادراتها عبارة عن نفط وغاز طبيعي. وتهدف البلاد إلى التحول إلى الاقتصاد الأخضر بسبب تقلب أسعار السوق للنفط الخام مما يؤثر على اقتصادها. تمتلك الجزائر موارد وفيرة من الطاقة المتجددة مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والطاقة المائية والكتلة الحيوية والطاقة الحرارية الأرضية. ومع ذلك، فإن التقدم في تكامل الطاقة

المتجددة كان بطيئا مقارنة بالإمكانات المتاحة. ومن ناحية أخرى، قامت دولة الإمارات العربية المتحدة بتنويع اقتصادها من خلال الاتفاقيات التجارية وسياسات التحرير، لتصبح مركزاً تجارياً إقليمياً.

تمكنت دولة الإمارات العربية المتحدة من استغلال إمكانياتها التجارية بشكل كبير مع شركائها التجاريين الرئيسيين، ورغم ذلك، تبقى لديها فرص للتوسع التجاري مع دول جديدة مثل اليابان والهند. ومن الملاحظ أن دولة الإمارات تحتل مركزًا متقدمًا في تحولها نحو اقتصاد قائم على المعرفة، إذ تفوق قليلًا على قطر في هذا الجانب، مع تأخر كلا البلدين عن قادة الاقتصاد القائم على المعرفة، وخاصة في مجال الابتكار.

تتمتع الإمارات بعلاقات ثنائية قوية مع الجزائر، حيث جرت مناقشات حول تعزيز العلاقات التجارية والتعاون في مختلف القطاعات والشراكات المحتملة في مجالات مثل التنقيب عن النفط والطاقة المتجددة. ورغم توجيه الدعوة لـ 23 دولة للانضمام إلى مجموعة بريكس، إلا أن اختيار الدول المنضمة يعكس أهمية كل دولة، فمن بين الدول الست التي اختيرت كانت السعودية والإمارات ومصر وإيران وإثيوبيا والأرجنتين. (Dalaa، 2023)

تتمتع الجزائر والإمارات بأوجه تشابه واختلافات جوهرية في هياكل اقتصادهما، على الرغم من أن كلا البلدين يعتمدان بشكل كبير على صادرات النفط والغاز كمصدر رئيسي للدخل الوطني. الجزائر، بقدراتها الكبيرة في إنتاج النفط والغاز، تشكل جزءًا مهمًا من اقتصادها، حيث تساهم هذه الصناعة بنسبة كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي، الذي بلغ حوالي 155.51 مليار دولار في عام 2021. بالمقابل، تمتلك الإمارات اقتصادًا أكثر تنوعًا، حيث بلغ ناتجها المحلي الإجمالي حوالي 501 مليار دولار في نفس العام، بفضل استثماراتها الكبيرة في القطاعات غير النفطية مثل السياحة والعقارات والخدمات المالية. هذا التنوع الاقتصادي يساعد الإمارات على تحقيق معدل بطالة منخفض يقارب 2.4%، مقارنة بمعدل البطالة في الجزائر الذي يبلغ حوالي 11.% في مجال الابتكار، تحتل الإمارات مرتبة متقدمة، حيث جاءت في المرتبة 33 في مؤشر الابتكار العالمي لعام 2021، بينما جاءت الجزائر في المرتبة 120، مما يبرز الفجوة في القدرة على تبني وتطوير التكنولوجيا والابتكار. بالإضافة إلى ذلك، فإن الإمارات تحتل المركز الأول عربيًا في مؤشر سهولة ممارسة الأعمال لعام 2020، حيث جاءت في المرتبة 16 عالميًا، في حين تحتل الجزائر مرتبة متأخرة في هذا المؤشر، حيث جاءت في المرتبة 157. هذا التباين يعكس استراتيجيات مختلفة في التعامل مع الثروات الطبيعية، حيث تستثمر الإمارات بشكل كبير في تطوير

البنية التحتية وتعزيز بيئة الأعمال لجذب الاستثمارات الأجنبية، بينما تواجه الجزائر تحديات سياسية واقتصادية تحد من قدرتها على تنويع اقتصادها وتعزيز الابتكار. بناءً على هذه المعطيات، يظهر أن الإمارات تتبنى نهجًا أكثر مرونة وتنوعًا لمواجهة التحديات الاقتصادية العالمية، في حين يظل الاقتصاد الجزائري أكثر عرضة لتقلبات سوق النفط العالمية. هذا التباين في النهج الاقتصادي يعكس مرونة الإمارات في مواجهة تحديات الاقتصاد العالمي، مقارنةً بالاقتصاد الجزائري الذي يظل أكثر تأثرًا بالتقلبات في أسعار النفط. (الناتج المحلي الإجمالي للإمارت، 2024)

الشكل(01-02): الجزائر - الناتج المحلي الإجمالي1989 - 2029

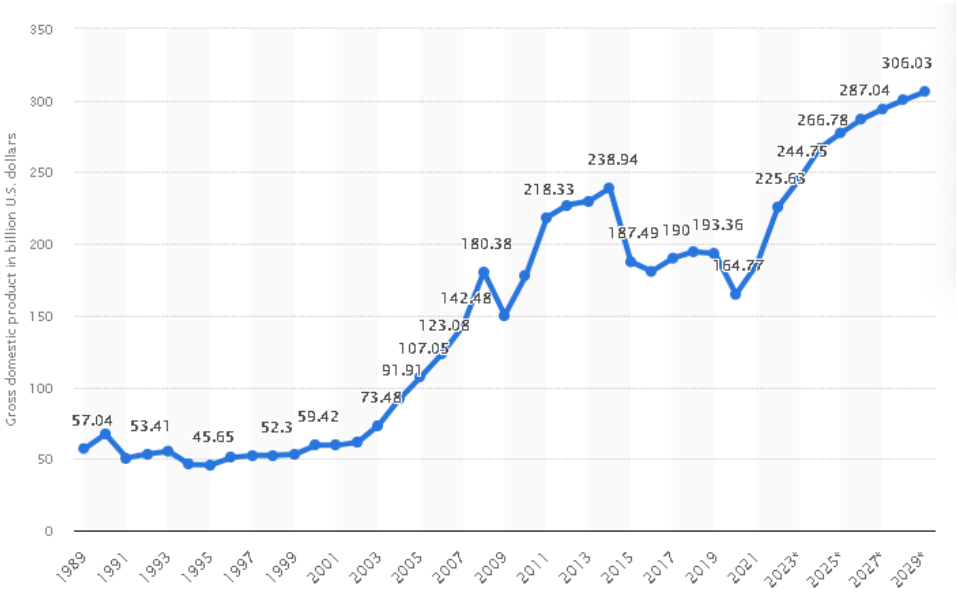

المصدر: https://www.statista.com/

شهد الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر تطورات كبيرة بين عامي 1989 و2029، متأثرًا بالعوامل السياسية والاقتصادية المختلفة. في أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات، عانت الجزائر من الاضطرابات السياسية والاقتصادية الكبيرة التي تزامنت مع بدء التحول من الاقتصاد المخطط إلى الاقتصاد الحر، ما أدى إلى انخفاض كبير في الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الحرب الأهلية التي بدأت في 1991. ومع بداية الألفية الجديدة، شهد الاقتصاد الجزائري انتعاشًا ملحوظًا بفضل ارتفاع أسعار النفط، مما زاد من إيرادات الدولة وأتاح تنفيذ برامج تنموية وإصلاحات اقتصادية مهمة. استمر هذا الانتعاش حتى نهاية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، إلا أن العقد التالي جلب تحديات جديدة بسبب تقلبات أسعار

النفط وارتفاع معدلات البطالة، مما أدى إلى تباطؤ النمو الاقتصادي. في فترة جائحة كوفيد-19، تأثر الاقتصاد بشكل حاد، مسجلًا انكماشًا كبيرًا في عام 2020، لكن الجزائر بدأت تتعافى تدريجيًا في السنوات اللاحقة. بالنظر إلى المستقبل، من المتوقع أن يستمر الاقتصاد في النمو بوتيرة معتدلة حتى عام 2029، مع استمرار الاعتماد على قطاع النفط، ومحاولات لتنويع الاقتصاد من خلال تعزيز القطاعات غير النفطية مثل الزراعة والسياحة والطاقة المتجددة. ستظل الجزائر تواجه تحديات كبيرة، بما في ذلك ضرورة تنفيذ الإصلاحات الهيكلية وزيادة الشفافية في الإدارة الاقتصادية لضمان نمو اقتصادي مستدام. هذه الفترة الطويلة تعكس التغيرات الكبيرة التي شهدها الاقتصاد الجزائري، بدءًا من الأزمات والانتعاش، وصولًا إلى التحديات المستقبلية. (الجزائر - الناتج المحلي الإجمالي 1989-2029، 2024) (توقعات بنمو الاقتصاد الجزائري بنسبة 4% في 2024، 2024)

الشكل(01-03): الإمارات - الناتج المحلي الإجمالي1989 - 2029

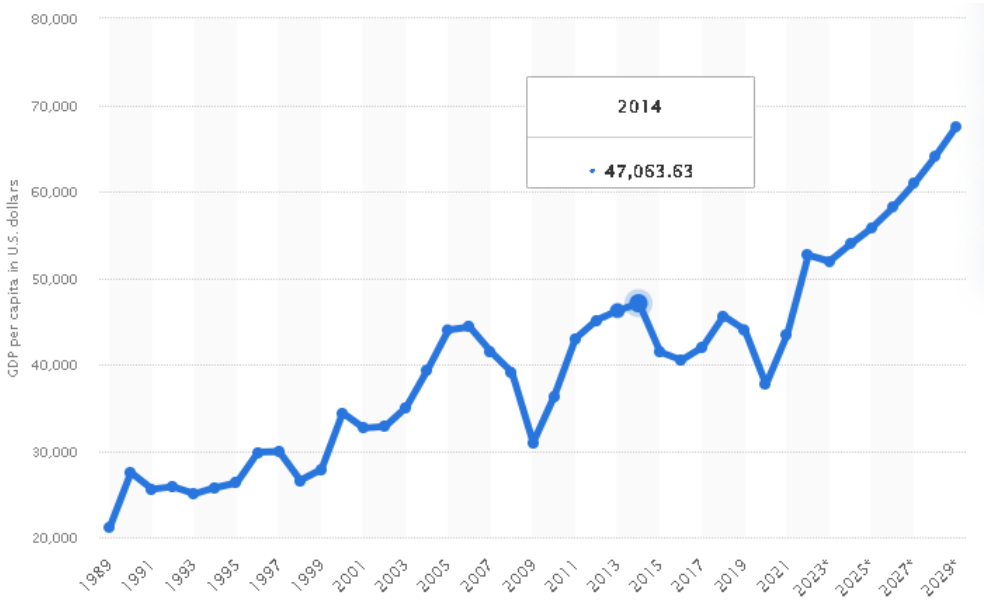

المصدر: https://www.statista.com/

شهد الناتج المحلي الإجمالي للإمارات العربية المتحدة بالأسعار الجارية تطورات كبيرة من عام 1989 إلى 2029، تعكس مسيرة تحولها إلى واحدة من أكثر الاقتصادات ديناميكية في المنطقة. في أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات، بدأت الإمارات في الاستفادة من عائدات النفط لتمويل مشاريع تنموية ضخمة، مما أدى إلى نمو اقتصادي ملحوظ. خلال التسعينيات، استمرت الإمارات في تعزيز بنيتها التحتية وتطوير قطاعات اقتصادية متنوعة، مثل السياحة والعقارات والخدمات المالية، مما ساعد على

تنويع مصادر دخلها بعيدًا عن النفط. في الألفية الجديدة، واصلت الإمارات تحقيق نمو اقتصادي قوي بفضل السياسات الاقتصادية الحكيمة والاستثمارات الكبيرة في مجالات التكنولوجيا والطاقة المتجددة. في عام 2008، رغم تأثرها بالأزمة المالية العالمية، تمكنت الإمارات من التعافي بسرعة واستئناف نموها بفضل دعم حكومي قوي وإجراءات تحفيزية فعالة. خلال العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، واصلت الإمارات تنويع اقتصادها، مع التركيز على الابتكار واقتصاد المعرفة. جائحة كوفيد-19 في 2020 ألحقت ضررًا بالنشاط الاقتصادي، إلا أن الإمارات أظهرت مرونة عالية واستطاعت التعافي بشكل سريع نسبيًا، مدعومة بحزم تحفيز اقتصادي وجهود حكومية لتحسين بيئة الأعمال.

بالنظر إلى المستقبل حتى عام 2029، من المتوقع أن يستمر الناتج المحلي الإجمالي للإمارات في النمو، مدفوعًا بالاستثمارات في التكنولوجيا والابتكار والبنية التحتية. سيستمر التركيز على تنويع الاقتصاد من خلال تعزيز القطاعات غير النفطية، مثل السياحة والخدمات المالية والطاقة المتجددة. كما تسعى الإمارات لتحقيق مكانة رائدة في الاقتصاد الرقمي واقتصاد المعرفة، مما سيعزز نموها الاقتصادي ويضمن استدامته. هذه الفترة الزمنية تعكس كيف استطاعت الإمارات التحول من اقتصاد يعتمد بشكل رئيسي على النفط إلى اقتصاد متنوع وديناميكي. (الناتج المحلي الإجمالي للإمارت، 2024) (Fahaam، 2024)

اذن يمكن لاستنتاج أن انضمام الإمارات إلى مجموعة بريكس، وعدم انضمام الجزائر، يعكس مجموعة من العوامل الاقتصادية والجيوسياسية المتنوعة. أولاً، يتميز الاقتصاد الإماراتي بتنوعه الكبير واعتماده على قطاعات مختلفة مثل النفط، السياحة، الخدمات المالية، والتجارة العالمية، مما يمنحه مرونة وقوة اقتصادية كبيرة. الإمارات تُعد من أكبر منتجي النفط في العالم وتدير العديد من الموانئ الدولية، خاصة في إفريقيا، مما يعزز مكانتها كمركز تجاري عالمي. بالإضافة إلى ذلك، تحتل دبي مكانة إقليمية وعالمية بارزة كمركز للخدمات المالية والعقارات، ما يعزز جاذبيتها الاقتصادية. على النقيض، يعتمد الاقتصاد الجزائري بشكل كبير على النفط والغاز مع محدودية التنويع في القطاعات الاقتصادية الأخرى. ورغم الجهود المبذولة لتنويع الاقتصاد، لا تزال الجزائر تواجه تحديات كبيرة في تحقيق ذلك. بالإضافة إلى ذلك، تواجه الجزائر بعض القضايا الداخلية مثل نقص الشفافية الاقتصادية والإصلاحات البطيئة، مما يؤثر على جاذبيتها كعضو محتمل في مجموعة بريكس. من الناحية الجيوسياسية، تلعب الإمارات دوراً محورياً في منطقة الشرق الأوسط، وتتمتع بعلاقات دبلوماسية وتجارية قوية مع العديد من الدول الكبرى.

وتساهم في الاستقرار الإقليمي والدولي، مما يجعلها شريكاً استراتيجياً مهماً لمجموعة بريكس. في المقابل، تعاني الجزائر من بعض العزلة الجيوسياسية، ولا تمتلك نفس الوزن السياسي والدبلوماسي الذي تتمتع به الإمارات. بالتالي، يمكن القول إن انضمام الإمارات إلى مجموعة بريكس يعود إلى اقتصادها المتنوع والقوي، دورها المحوري في التجارة العالمية، ومكانتها الجيوسياسية المهمة، في حين أن الجزائر لم تتمكن من تحقيق نفس المعايير الاقتصادية والجيوسياسية التي تؤهلها للانضمام إلى المجموعة.

المطلب الثاني :دراسة مقارنة بين الجزائر مصر

أولا: انضمام دولة مصر

1- الفرص اقتصادية:

أن وجود مصر في هذا التجمع "سيخلق فرصاً جيدة"، سواء من خلال التنسيق ككتلة أو مجموعة، لافتاً إلى أن هناك أيضاً فرصاً للحوارات الثنائية على هامش هذه اللقاءات. وتركز "بريكس" على مستوى القمة المؤسسية، ولكن هناك أيضاً جهود تحضيرية يشارك فيها وزراء المالية ومحافظو البنوك المركزية والمؤسسات ذات الصلة بالنمو والتنمية،ويؤكد أن هذا "يفتح مجالاً جديداً للتعاون، مع زيادة الفرص لفهم المجالات المختلفة للتطوير وتعزيز الاقتصاد والاستثمار في العنصر البشري، وضمان استثمار فعّال في البنية التحتية، وتعزيز فرص التصدير وغيرها من المبادرات". (فتحي و ابو بكر، 2024)

2- استخدام العملات المحلية:

واعتبر رئيس لجنة الخطة والموازنة بمجلس النواب المصري، فخري الفقي، أن انضمام مصر إلى "بريكس" سيسهم في زيادة التبادل التجاري مع مصر، خصوصاً مع إمكانية استخدام مصر لمبادلة العملة، مما يسهل التجارة والتبادل بالعملات المحلية، ويوضح الفقي خلال تصريحاته لـ"الشرق"، أن مصر، كعضو في "بريكس +"، الذي يشمل 11 دولة بعد انضمام 6 دول، يمكنها الآن إجراء مبادلة العملة. كمثال، وقعت مصر اتفاقية مقايضة بين الجنيه المصري والدرهم الإماراتي بقيمة اسمية تصل إلى 42 مليار جنيه مصري و5 مليارات درهم إماراتي (1.4 مليار دولار). ويتوقع الفقي توقيع المزيد من الاتفاقيات خلال الفترة المقبلة.

يمثل الناتج المحلي الإجمالي لدول مجموعة "بريكس" حوالي 29% من الاقتصاد العالمي في عام 2023، وفقاً لبيانات صندوق النقد الدولي، وذلك بعد موافقة التكتل على توسيع عضويته.

وتشير المعلومات إلى وجود حوالي 40 ألف شركة تابعة للدول الخمس المؤسسة لـ "بريكس" في مصر. ومن المتوقع أن يزيد هذا العدد بشكل ملحوظ مع تنفيذ خطط التعاون الاستثماري بين الدول الأعضاء، وفقاً لمسؤول في الهيئة العامة للاستثمار في مصر. (فتحي و ابو بكر، 2024)

3- تقليل الطلب على الدولار:

ويشرح هاني محمود، نائب أول رئيس الاتحاد العام للغرف التجارية، كيف سيؤثر انضمام مصر لـ"بريكس" على الطلب على الدولار في السوق المصرية.

واعتبر محمود في تصريحات لـ"الشرق"، أن دخول مصر في "بريكس" هو "خطوة هامة" في سياق الإصلاح الاقتصادي داخل مصر، حيث يشير إلى أن وجود مصر في هذا التكتل سيساعد على تقليل الطلب على الدولار،ويوضح محمود أنه من خلال "بريكس" سيتم التعامل بالعملات المحلية بين مصر وهذه الدول، ويشير إلى أن حجم الميزان التجاري مع هذه الدول كبير جداً، مثل الصين والهند وجنوب إفريقيا، وسيجعل انضمام مصر يقلل من الطلب على الدولار،ويشير إلى أن هذا الأمر سيؤدي إلى تخفيض في سعر الدولار، وفي نفس الوقت قد يسهل بعض الاتفاقيات الجمركية والضريبية بين البلدان، مما يساهم في تخفيف الأسعار،وفيما يتعلق بالتبادل التجاري بين مصر ودول التكتل بعد توسعه، فقد مثّل نحو ثلث حجم تجارة مصر مع دول العالم، حسب بيانات صندوق النقد الدولي، وزادت صادرات مصر إلى دول "بريكس" بنسبة 5.3% في العام الماضي، لتبلغ 4.9 مليار دولار، في حين زادت الواردات 11.5% للعام نفسه لتصل إلى 26.4 مليار دولار. (فتحي و ابو بكر، 2024)

4- الاستثمارات المباشرة:

جمال عبد الجواد، مستشار مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، اعتبر أن عضوية مصر في "بريكس" تمثل "أهمية كبيرة للاقتصاد المصري"، لأنها "تعزز العلاقات مع أطراف اقتصادية تمثل نصف الناتج المحلي الإجمالي في العالم"،وتوقع عبد الجواد، خلال تصريحاته لـ"الشرق"، أن "يفتح انضمام مصر فرصاً لتعزيز العلاقات الاقتصادية الثنائية مع جميع دول أعضاء بريكس"، مشيراً إلى أن "هذه العلاقات موجودة من قبل، ولكن بريكس سيفتح قنواتٍ جديدة لتعزيز هذه العلاقات".

وقال عبد الجواد: "ستفتح إمكانيات لإدارة علاقات التبادل التجاري بشروط تفضيلية أكثر، بما في ذلك نوع العملات المستخدمة في بريكس. ويشير ذلك إلى أهمية الاستثمار، حيث تسعى مصر للحصول على أكبر قدر من الاستثمارات المباشرة"،ووفقاً لبيانات صندوق النقد الدولي، فإن حجم التجارة الذي تمتلكه الدول الـ11 المتوقعة أن تكون ضمن مجموعة "بريكس" استحوذ في عام 2022 على نحو خمس من حجم تجارة العالم. وتحتل الصين نصيباً كبيراً من هذا الحجم بقيمة تجارة تبلغ 5744 مليار دولار، ما يعادل نحو 11.6% من حجم التجارة العالمية،وفيما يتعلق بالتبادل التجاري بين مصر ودول التكتل بعد توسعه، فقد مثل نحو ثلث حجم تجارة مصر مع دول العالم، وفقاً لبيانات صندوق النقد الدولي. (فتحي و ابو بكر، 2024)

ثانيا:سبب قبول دولة مصر ورفض الجزائر

على الرغم من وجود بعض التشابه بين الاقتصادات الجزائرية والمصرية، إلا أن هناك اختلافات ملموسة تبرز بوضوح عند فحص عناصرهما الرئيسية. يتميز اقتصاد مصر بتنوعه وتعدد قطاعاته، حيث يشمل الزراعة والصناعة والخدمات، مما يجعله أكثر تنوعًا واستقرارًا اقتصاديًا. بالمقابل، تعتمد الجزائر بشكل رئيسي على صادرات النفط والغاز، التي تمثل مصدرا رئيسيا للدخل الوطني. يعكس الفارق في هذه الهياكل الاقتصادية تحديات مختلفة تواجه كل بلد، حيث يتعرض اقتصاد مصر لضغوط متعددة نتيجة لتغيرات سياسية واقتصادية متكررة، بينما تتأثر الجزائر بتقلبات في أسعار النفط على نحو حاد.من جانب آخر، تبرز الفروقات في الأداء الاقتصادي عند النظر إلى مؤشرات مثل الناتج المحلي الإجمالي، حيث يتفوق الناتج المحلي الإجمالي لمصر بشكل كبير على الجزائر، حيث يبلغ الناتج المحلي الإجمالي لمصر حوالي 361.2 مليار دولار مقابل نحو 155.51 مليار دولار للجزائر في عام 2021. كما تعكس مؤشرات التنمية البشرية الفروقات في المستوى الاجتماعي والاقتصادي، حيث تظهر مصر بمعدل بطالة أقل من الجزائر، إذ يبلغ معدل البطالة في مصر حوالي 7.9% مقارنة بنسبة 11% في الجزائر.على الرغم من هذه الفروقات، يجب أن ندرك أن تطور كل اقتصاد يتأثر بعوامل متعددة، بما في ذلك السياسات الحكومية والعوامل الاجتماعية والثقافية. وعلى الرغم من التحديات التي تواجهها كل من مصر والجزائر، إلا أن كلا البلدين يسعيان إلى تعزيز التنمية الاقتصادية وتحقيق التقدم في السنوات القادمة

(أبوظبي، بدعم من الطاقة.. الجزائر تتوقع نموا اقتصاديا بـ 4.2% في 2024، 2023) (أبوظبي، معهد التمويل: احتياطيات مصر ستتجاوز 50 مليار دولار في 2024، 2024)

يمكن تقديم عدة عوامل تفسر انضمام مصر إلى مجموعة بريكس في حين لم تنضم الجزائر. يعود ذلك جزئياً إلى هياكل وأولويات الاقتصادين والسياسات الخارجية لكل دولة. على سبيل المثال، يعتمد اقتصاد مصر بشكل رئيسي على الصادرات غير النفطية وتعدد القطاعات الاقتصادية، مما يمنحها قاعدة اقتصادية متنوعة وقوية تدعم توسعها الدولي. من ناحية أخرى، تعتمد الجزائر بشكل كبير على النفط والغاز كمصدر رئيسي للدخل الوطني، مما يجعلها أكثر تأثراً بتقلبات أسواق النفط العالمية وتتبع سياسات اقتصادية مختلفة.بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تكون العوامل السياسية والاقتصادية الداخلية لكل دولة مساهمة في هذا الاختلاف. على سبيل المثال، قد تكون لدى مصر اهتمامات خاصة بتعزيز العلاقات التجارية مع دول البريكس لتعزيز التبادل التجاري وتنويع مصادر الدخل، بينما قد تكون الأولويات السياسية والاقتصادية للجزائر متمحورة حول سياسات أخرى تتناسب مع هيكل اقتصادها وتحدياتها الداخلية.وبناءً على ذلك، فإن انضمام مصر إلى بريكس قد يعكس استراتيجية اقتصادية وسياسية تهدف إلى تحقيق المصالح الوطنية، في حين قد تكون الجزائر تفضل التركيز على سياسات اقتصادية ودبلوماسية تتناسب مع تحدياتها واعتمادها الكبير على صادرات النفط والغاز.

الشكل(02-04): مصر - الناتج المحلي الإجمالي1989 - 2029

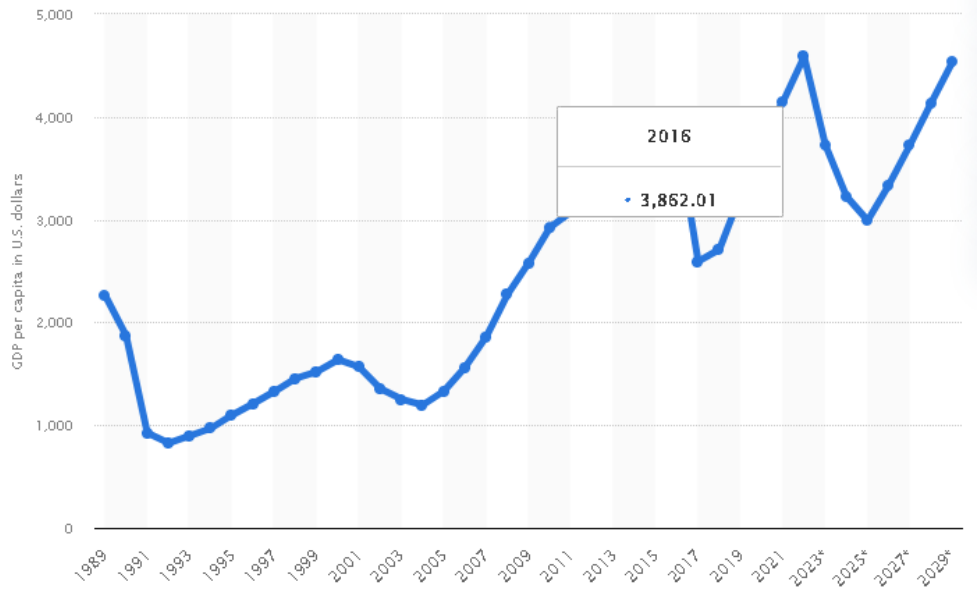

المصدر: https://www.statista.com/

شهد الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لمصر تطورات كبيرة من عام 1989 إلى 2029، معبرًا عن التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي مرت بها البلاد. في أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات، كانت مصر تواجه تحديات اقتصادية كبيرة، بما في ذلك معدلات تضخم مرتفعة ونمو اقتصادي متواضع، وذلك في ظل سياسات اقتصادية تقليدية. ومع بداية التسعينيات، بدأت الحكومة المصرية في تنفيذ برنامج إصلاح اقتصادي بالتعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، تضمن تحرير الاقتصاد وخصخصة بعض الشركات الحكومية، مما أدى إلى تحسن تدريجي في الأداء الاقتصادي. خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، شهد الاقتصاد المصري نمواً ملحوظاً، حيث سجل الناتج المحلي الإجمالي زيادات ملحوظة مدفوعاً بالاستثمارات الأجنبية المباشرة وتحسن قطاع السياحة وزيادة التحويلات من المصريين العاملين بالخارج. هذه الفترة شهدت أيضاً تحسناً في بيئة الأعمال وإصلاحات في القطاع المالي، مما ساهم في تعزيز النمو الاقتصادي. ومع ذلك، واجه الاقتصاد المصري تحديات كبيرة في أعقاب ثورة 25 يناير 2011، حيث تراجع النمو الاقتصادي وزادت معدلات البطالة والعجز المالي. لكن مع بدء برنامج إصلاح اقتصادي جديد في عام 2016، بدعم من صندوق النقد الدولي، بدأت مصر تشهد تعافياً اقتصادياً قوياً. تضمن هذا البرنامج تحرير سعر الصرف، وإصلاحات هيكلية في القطاعات المالية والنقدية، مما أدى إلى تعزيز ثقة المستثمرين وتحقيق معدلات نمو مرتفعة مرة أخرى. في السنوات الأخيرة وحتى عام 2029، من المتوقع أن يواصل الاقتصاد المصري

نموه بوتيرة قوية، مدعوماً بتنفيذ مشروعات البنية التحتية الكبرى، مثل العاصمة الإدارية الجديدة وقناة السويس الجديدة، بالإضافة إلى جهود الحكومة لتحسين بيئة الأعمال وجذب الاستثمارات الأجنبية. علاوة على ذلك، يُتوقع أن يسهم قطاعا الطاقة المتجددة والغاز الطبيعي في تعزيز النمو الاقتصادي، مما يساعد مصر على تنويع اقتصادها وتقليل الاعتماد على القطاعات التقليدية. هذه الفترة من 1989 إلى 2029 تعكس كيف تمكنت مصر من تجاوز التحديات الاقتصادية والسياسية الكبيرة لتحقيق نمو اقتصادي مستدام ومتوازن، مما يعزز مكانتها كواحدة من أكبر الاقتصادات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. (ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي لمصر، 2023)

المطلب الثالث : دراسة مقارنة بين الجزائر اثيوبيا

أولا: انضمام دولة اثيوبيا

رحّبت الدول الأعضاء في البريكس بانضمام إثيوبيا، مُتوقعةً أن تُساهم في تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء في مختلف المجالات، مثل التجارة والاستثمار والطاقة والتكنولوجيا. وتجدر الإشارة إلى أنّ انضمام إثيوبيا إلى البريكس قد لقي ترحيبًا واسعًا من قبل مختلف الفاعلين في إثيوبيا، الذين اعتبروا أنّ ذلك سيعود بالنفع على الاقتصاد الإثيوبي ويُساهم في تعزيز مكانة إثيوبيا على الصعيد الدولي. قال رئيس الوزراء الإثيوبي، أبي أحمد، أن إعلان مجموعة "بريكس" الموافقة على انضمام بلاده إلى المجموعة، سيساهم في تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب. جاء ذلك خلال كلمته بقمة بريكس، حيث رحب رئيس الوزراء بالقرار، وقال أنه تم اختيار إثيوبيا من قبل التكتل بسبب عدد تعدادها السكاني الكبير والتاريخ العريق التي تمتلكها البلاد، فضلا عن النمو السريع والمتواصل للإقتصاد الإثيوبي.

1- بعض المعلومات الاقتصادية عن دولة إثيوبيا:

تبلغ القوة العاملة الاقتصادية في إثيوبيا 566.664 ألف نسمة. ويبلغ معدل النمو 5.64 للفرد. الناتج الداخلي للفرد هو2300 و معدل التضخم 26.8%. معدل البطالة 3.69. وفقًا للتصنيفات الائتمانية لشركةPander Poor ووكالة موديز، فإن سعر صرف الدولار الواحد يساوي 56.4 بير إثيوبي، وعملته هي البر. السكان تحت خط الفقر بنسبة 23.5%. حتى نحاول المشاركة بشكل أكبر في الحوافز الحالية التي تخص إثيوبيا، والتي تتعلق بإثيوبيا، والتي سيظهرها المستثمر. أسس شركة ويمتلكها 100%. ولا

يشترط أن يكون لديه وكالة محلية، ولكن هناك شرط في هذه المرحلة ، الاستثمار يجب أن لا يقل عن 200ألف دولار أي ما يقارب 600 مليون مع المشروع .

2- الاقتصاد سريع النمو:

تُطلّ إثيوبيا، ثاني دولة إفريقية من حيث عدد السكان، على الساحة العالمية كوجهة استثمارية واعدة بفضل اقتصادها النامي وصناعاتها الآخذة بالتطور. وتُعدّ إثيوبيا مهدًا للإنسانية، غنية بتاريخها العريق وإرثها الثقافي الواسع، حيث تضمّ أكثر من 80 لغة، وتُشكّل جماعة الأورومو 34.4% من مجموع السكان، بينما تُمثّل الأمهرة 27%، والصومالية 6.2%، والتيغري 6.1%، والسيدامى 4%، والغوراج 2%، مع وجود مجموعات عرقية أخرى تشكل 21.3.% وتُصنف إثيوبيا كواحدة من الدولتين الإفريقيتين الوحيدتين اللتان لم تتعرض للاستعمار الغربي، باستثناء احتلال إيطالي قصير دام 5 سنوات–1936) وتُعدّ عاصمة إثيوبيا، أديس أبابا، مركزًا دبلوماسيًا هامًا، حيث تُعرف باسم "عاصمة إفريقيا" لاحتضانها مقر الاتحاد الإفريقي، والكثير من المباني الشاهقة. إثيوبيا إحدى الدول المؤسسة لمنظمة الأمم المتحدة، وتُعدّ موطنًا لأحد الفروع الرئيسية لنهر النيل، وهو النيل الأزرق. وتُواجه إثيوبيا تحديات إنسانية كبيرة، حيث تُعدّ ثالث أكبر دولة في العالم من حيث عدد اللاجئين على أراضيها، إذ تستضيف مئات الآلاف منهم ممن فرّوا من دول الجوار بسبب الأزمات السياسية والاقتصادية. ومع ذلك، تُعدّ إثيوبيا قصة نجاح اقتصادي مشجعة، حيث يُصنّف اقتصادها كأحد أسرع الاقتصادات نموًا في العالم، وأسرعها على مستوى القارة الإفريقية حسب صندوق النقد الدولي ،وتسعى إثيوبيا لتعزيز موقعها كمركز اقتصادي إقليمي هام، من خلال الاستفادة من موقعها الجغرافي المميز، وشبكة الطرق الدولية والسكك الحديدية التي تربطها بدول الجوار، وعدم وجود منافذ بحرية، ممّا يُعزّز اعتمادها على ميناء جيبوتي،وتُمثّل إثيوبيا نموذجًا فريدًا لدولة إفريقية حافظت على هويتها وتاريخها، مع تحقيق تقدم اقتصادي ملحوظ خلال العقود الأخيرة. وبالتالي، تُعدّ إثيوبيا وجهة استثمارية واعدة تستحقّ الاهتمام العالمي، مع إمكانيات هائلة للنمو والتطور في مختلف المجالات. (Abeba، 2018)

يشهد سوق المحافظ الرقمية في إثيوبيا ازدهارًا ملحوظًا، مع تزايد عدد المستخدمين والمشتركين بشكلٍ مطرد. ويُساهم هذا النمو في دعم الاقتصاد الإثيوبي، على الرغم من التحديات التي واجهتها البلاد خلال السنوات الماضية، ووفقًا لرئيس الوزراء الإثيوبي آبي أحمد، فإن اقتصاد بلاده يُظهر مؤشرات نمو جيدة على الرغم من التحديات الداخلية والخارجية التي واجهتها خلال العامين الماضيين. وتوقع صندوق النقد

الدولي أن يُحقق الاقتصاد الإثيوبي نموًا بنسبة 5.7% خلال العام الجاري. وتُشير المحللة الائتمانية نورة أنور إلى أنّ ازدهار سوق المحافظ الرقمية يُعدّ دليلًا على تحولها إلى أداة أساسية في التعاملات اليومية للمواطنين الإثيوبيين. وتُعزّز جائحة كورونا هذا الاتجاه، حيث شجّعت الحكومة على استخدام التسوق الإلكتروني. وذكر تقرير حكومي أن عدد مشتركي المحافظ الرقمية في إثيوبيا وصل إلى 42 مليون شخص، بزيادة 51% عن العامين الماضيين. ورفع هذا الارتفاع قيمة العمليات المالية عبر المحافظ الرقمية إلى 75 مليار بير إثيوبي (4 مليارات دولار). ويُعدّ هذا الرقم هامًا في بلدٍ يبلغ عدد سكانه حوالي 110 ملايين نسمة، 80% منهم يعيشون في المناطق غير الحضرية. وتُؤكّد نورة أنّ إثيوبيا تُبذل جهودًا لحثّ مواطنيها على استخدام المحافظ الرقمية لتسهيل المعاملات. وتُضيف أنّ المحافظ الرقمية أصبحت منذ إطلاقها عام 2018 جزءًا لا يتجزأ من عادات الإنفاق اليومية لملايين الإثيوبيين، وأحدثت ثورة في المعاملات اليومية بعيدًا عن قيود التعاملات النقدية التقليدية. ويُعدّ نمو سوق المحافظ الرقمية في إثيوبيا نموذجًا مضيئًا للكيفية التي يمكن بها للتكنولوجيا الحديثة أن تُساهم في تعزيز الاقتصادات النامية، حتى في ظل الظروف الصعبة. (صالح، 2023)

توجد مجموعة متنوعة من الموارد الطبيعية في إثيوبيا، حيث يعتبر الذهب واحدًا من أهم هذه الموارد. بالإضافة إلى الذهب، تحتوي إثيوبيا على موارد غنية من النحاس والغاز الطبيعي والطاقة الكهرومائية. وفيما يتعلق بالمحاصيل، تشمل الموارد الزراعية مثل البن والبذور، بالإضافة إلى القهوة التي تعتبر مشهورة في منطقة ميش كان ريسورس، بمنطقة ناتال. بالإضافة إلى ذلك، تقوم إثيوبيا بتصنيع المنتجات المشتقة من هذه الموارد بشكل مبهر، مثل استخراج الزيوت من بذور محددة وصناعة المواد الغذائية. وتتنوع الموارد الزراعية والحيوانية في إثيوبيا، حيث تشمل القطن وقصب السكر والجلود والماشية والأغنام والأسماك. وتعتبر صناعة المواد الغذائية واحدة من أهم الصناعات في البلاد، بالإضافة إلى الصناعات الأخرى مثل الجلود والمعادن والأسمنت. وتتبادل إثيوبيا التجارة مع عدة دول، حيث تعتبر الصين أحد أهم الشركاء التجاريين، حيث تشكل حوالي 30% من وارداتها، تليها الهند والولايات المتحدة وتركيا والمغرب. ومن ناحية أخرى، تتميز إثيوبيا ببيئة استثمارية مستقرة، حيث سجلت معدلات نمو مرتفعة تقدر بنحو 10% خلال السنوات القليلة الماضية، وتعتبر السوق الاستهلاكي الثاني في القارة الأفريقية بعد نيجيريا، مما يجعلها جذابة للاستثمار. بالرغم من وجود بعض التحديات مثل الفساد والاحتجاجات المدنية، إلا أن الاستقرار والأمن يعززان من مناخ الاستثمار في البلاد، مع توفر أراضٍ زراعية خصبة تستفيد منها نسبة

كبيرة من السكان الذين يمارسون الزراعة كوسيلة للعيش)لاقتصاد الاثيوبي : الأسرع نموا في إفريقيا.. كل المؤشرات و الحوافز, 2024(

الشكل(02-05): اثيوبيا - الناتج المحلي الإجمالي1989 – 2029

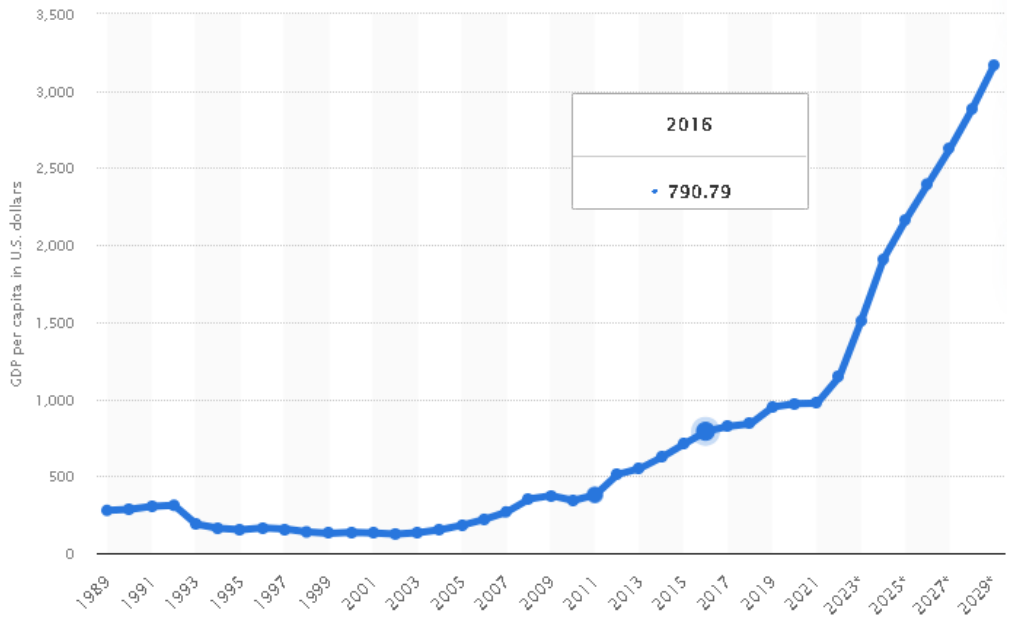

المصدر: https://www.statista.com/

شهد الناتج المحلي الإجمالي لإثيوبيا بالأسعار الجارية تطورات ملحوظة من عام 1989 إلى 2029، تعكس التحولات الكبيرة في اقتصاد هذا البلد الإفريقي. في أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات، كان الاقتصاد الإثيوبي يعاني من تأثيرات الحروب الأهلية والجفاف والمجاعة، مما أدى إلى نمو اقتصادي محدود. في أواخر التسعينيات وبداية الألفية الجديدة، بدأت إثيوبيا في تحقيق تقدم اقتصادي بفضل الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الحكومة واستثماراتها في البنية التحتية والزراعة. منذ بداية الألفية، شهد الاقتصاد الإثيوبي معدلات نمو سريعة، حيث بلغ متوسط النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي نحو 10% في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. هذا النمو القوي كان مدفوعًا بقطاعات الزراعة والبناء والخدمات، بالإضافة إلى الاستثمارات الأجنبية في البنية التحتية مثل الطرق والسكك

الحديدية والسدود، بما في ذلك سد النهضة الإثيوبي الكبير.خلال العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، واصلت إثيوبيا تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة، رغم التحديات السياسية والاجتماعية، بما في ذلك النزاعات الداخلية. في عام 2020، تأثر الاقتصاد الإثيوبي بشكل كبير بجائحة كوفيد-19، مما أدى إلى تباطؤ النمو الاقتصادي. ومع ذلك، سرعان ما تعافى الاقتصاد بفضل السياسات الحكومية التحفيزية واستمرار الاستثمارات في البنية التحتية.من المتوقع أن يواصل الاقتصاد الإثيوبي نموه حتى عام 2029، مدفوعًا بالتحسينات في البنية التحتية، والتوسع في القطاعات الصناعية والخدمية، بالإضافة إلى جهود الحكومة لتعزيز بيئة الأعمال وجذب الاستثمارات الأجنبية. رغم ذلك، ستظل إثيوبيا تواجه تحديات كبيرة، بما في ذلك الحاجة إلى معالجة النزاعات الداخلية، وتحقيق تنمية مستدامة تشمل جميع شرائح المجتمع. هذه الفترة الزمنية من 1989 إلى 2029 تعكس كيف انتقلت إثيوبيا من مرحلة اقتصادية صعبة إلى تحقيق نمو اقتصادي ملحوظ، مستفيدة من الإصلاحات والاستثمارات الكبيرة، مع استمرار الحاجة إلى معالجة التحديات لتحقيق استقرار اقتصادي مستدام. (Atingi-Ego & Giugale, 2022)

3-تعداد السكان الكبير:

تعداد سكان اثيوبيا بلغ 123مليونا و379 ألفا و924 نسمة، منهم 43.5% مسيحيين أرثودوكس، 33.9% مسلمين، 18.6%مسيحيون بروتستانت، و الباقي ديانات محلية، كما أن إثيوبيا من أسرع البلدان نموا في العالم، بمعدل نمو سكاني يبلغ 2.6 في المائة سنويا. ويضع ذلك ضغطا شديدا على الموارد من الأراضي، ويؤدي إلى التدهور البيئي ويزيد من خطر نقص الغذاء ويعيش حوالي 85 في المائة من سكان إثيوبيا في مناطق ريفية. ولا يزال البلد يتعافى من الجفاف الذي وقع في 2015-2016 (نتيجة حدوث واحدة من أقوى أعاصير النينيو المسجلة على الإطلاق)، والذي ترك ما يقرب م 10 ملايين شخص في حاجة إلى مساعدة غذائية. (Chitima، 2022)

تعتبر اثيوبيا ثاني أكبر دولة من حيث عدد السكان في القارة بعد نيجيريا. يتميز سكان إثيوبيا بتنوعهم العرقي والثقافي، إذ تضم البلاد أكثر من 80 مجموعة عرقية مختلفة، من أبرزها الأمهرة، والأورومو، والتيغراي. يساهم هذا التنوع في إثراء الثقافة الإثيوبية من خلال اللغات، والتقاليد، والممارسات الدينية المختلفة، حيث تُعتبر الأرثوذكسية الإثيوبية والإسلام من الديانات الرئيسية في البلاد. يعيش غالبية السكان في المناطق الريفية ويعتمدون بشكل كبير على الزراعة كمصدر رئيسي للعيش، بينما تشهد المناطق الحضرية نموًا ملحوظًا نتيجة التحضر السريع والتطور الاقتصادي. على الرغم من التحديات

الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه إثيوبيا، إلا أن التنوع السكاني يعد مصدر قوة، يساهم في خلق مجتمع متماسك ومتعدد الثقافات، ويسهم في التنمية المستدامة للبلاد.

4- الموقع الاستراتيجي والبنية التحتية:

تقع إثيوبيا في شرق القارة الأفريقية، تحدها الصومال من الجنوب الشرقي، وجيبوتي من الشرق، وإريتيريا من الشمال الشرقي، والسودان من الشمال، وجنوب السودان من الشمال الغربي، وكينيا من الجنوب الغربي. وتتمتع إثيوبيا بموقع استراتيجي فريد في القرن الأفريقي، مما يمنحها دورًا محوريًا في الشؤون الإقليمية والدولية. تُعتبر إثيوبيا دولة حبيسة، ولكنها تعوّض عن ذلك بعلاقاتها الاقتصادية والتجارية الوثيقة مع جيرانها، وخاصة جيبوتي، التي تُعد منفذها الرئيسي إلى البحر الأحمر والمحيط الهندي. يمر أكثر من 95% من تجارة إثيوبيا عبر ميناء جيبوتي، ما يعكس أهمية البنية التحتية للنقل في تحقيق التنمية الاقتصادية. طورت إثيوبيا شبكة مواصلات متقدمة لتحسين الاتصال الداخلي والخارجي، ومن أبرز مشروعاتها البنية التحتية خط السكة الحديدية بين أديس أبابا وجيبوتي. هذا الخط الحديدي الدولي، الذي يبلغ طوله حوالي 756 كيلومترًا، يساهم في تسهيل نقل البضائع والركاب بين البلدين، ويعزز من قدرة إثيوبيا على الوصول إلى الأسواق العالمية. بالإضافة إلى ذلك، تولي إثيوبيا اهتمامًا كبيرًا لتطوير شبكة الطرق الداخلية، حيث يبلغ إجمالي طول الطرق المعبدة 664 كيلومترًا، بينما تمتد الطرق غير المعبدة إلى 3895 كيلومترًا، مما يسهل الحركة والتنقل داخل البلاد. من ناحية أخرى، تمتلك إثيوبيا بنية تحتية متطورة في مجال الطيران، مع وجود 57 مطارًا في أنحاء البلاد، 17 منها بمهابط مرصوفة و41 بمهابط غير مرصوفة. يعزز ذلك من قدرة إثيوبيا على جذب الاستثمارات والسياحة، ويساهم في ربط المدن الرئيسية ببعضها البعض وبالعالم الخارجي. مطار بولي الدولي في أديس أبابا، يعتبر مركزًا محوريًا للنقل الجوي في القارة الإفريقية، حيث يوفر رحلات جوية مباشرة إلى العديد من الوجهات العالمية.

علاوة على ذلك، تسعى إثيوبيا إلى تطوير قطاع الطاقة، مستغلة مواردها المائية الغنية. يعتبر سد النهضة الإثيوبي الكبير أحد المشاريع الطموحة التي تهدف إلى توليد كميات كبيرة من الكهرباء، ليس فقط لتلبية احتياجاتها الداخلية، ولكن أيضًا لتصدير الفائض إلى الدول المجاورة. هذا المشروع يعزز من موقع إثيوبيا كقوة إقليمية في مجال الطاقة المتجددة. البنية التحتية للاتصالات في إثيوبيا تشهد تطورًا ملحوظًا أيضًا. مع زيادة عدد مستخدمي الإنترنت والهواتف المحمولة، تسعى الحكومة لتعزيز الشبكات الرقمية لتحسين الخدمات العامة ودعم النمو الاقتصادي. يبلغ عدد مستخدمي الإنترنت حوالي 15.3% من

السكان، وهو رقم يتزايد بسرعة مع التوسع في البنية التحتية الرقمية. بفضل موقعها الاستراتيجي واستثماراتها الكبيرة في البنية التحتية، تبرز إثيوبيا كمركز اقتصادي حيوي في شرق أفريقيا. هذه الجهود تسهم في تعزيز التكامل الإقليمي، ودعم التنمية الاقتصادية المستدامة، وتحقيق أهداف النمو الشامل للبلاد.

العلاقات الاقتصادية والبنية التحتية في منطقة القرن الأفريقي ركزت على التعاون الاقتصادي بين إثيوبيا وجيبوتي والصومال، حيث تم ذكر اتفاقية بيع الميناء في الصومال بواسطة شركة كابسيون، الأمر الذي سيعزز التجارة وتصدير البضائع بشكل أفضل. ومن ثم، تم التطرق إلى أهمية الأنهار في إثيوبيا لتوليد الطاقة الكهربائية، مع التأكيد على وجودها الثاني كأغنى دولة مائية في القارة الإفريقية. وفي الجانب الآخر، تمت مناقشة البنية التحتية للنقل، حيث تم التركيز على البنية التحتية النامية في إثيوبيا وجيبوتي، مع التأكيد على أهمية ميناء جيبوتي كمركز لتجارة إثيوبيا وأهمية خط السكة الحديدية الدولي بينهما. وأخيرًا، تم التحدث عن البنية التحتية للاتصالات في إثيوبيا، مع توضيح عدد المطارات والطرق ومحطات الإذاعة والتلفزيون، بالإضافة إلى عدد مستخدمي الإنترنت. (لاقتصاد الاثيوبي : الأسرع نموا في إفريقيا.. كل المؤشرات و الحوافز، 2024)

5- السياسة في اثيوبيا وكيف دعمتها دول البريكس:

بعد الإطاحة بسيلاسي انتهى حكم الإمبراطورية في إثيوبيا وبدأت مرحلة حكم عسكري عرفت بالديرغ أو الحكومة العسكرية المؤقتة لإثيوبيا الاشتراكية، وترأس البلاد الفريق أمان عندوم، لكنه قتل بعد نحو شهرين وتولى بعده الرائد منغستو هيلا مريام لمدة 11 يوما فقط في مرحلة أولى، ثم العميد تفاري بنتي الذي ترأس حتى 1977، فعادت الرئاسة لمنغستو وهو حينها برتبة مقدم في الجيش، فحكم بقبضة حديدية، وكان من قراراته تغيير اسم البلاد إلى جمهورية إثيوبيا الشعبية الديمقراطية، واستمر في الحكم حتى 21 ماي1991 وأسقطته ثورة قادتها جبهة تحرير شعب تيغراي. وعلى الرغم من تولي تيسفاي جبري كيدان الرئاسة بالوكالة، فإن مدة حكمه لم تتجاوز أسبوعا حيث خلع هو الآخر ليتولى الرئاسة قائد جبهة تيغراي الثورية ملس زيناوي في أواخر مايو/أيار 1991 لمرحلة انتقالية، ثم أصبح يقود "الجبهة الديمقراطية الثورية لشعوب إثيوبيا"، وهي ائتلاف سياسي يضم عدة جبهات أبرزها "جبهة تحرير شعب تيغراي"، و"الجبهة الديمقراطية لشعب أوروموا"، و"الحركة الديمقراطية لقومية أمهرا"، و"الحركة الديمقراطية لشعوب جنوب إثيوبيا"، وفي عهده اعتُمد دستور جديد للبلاد بموجبه أعلن في أوت 1995 قيام جمهورية إثيوبيا

الديمقراطية الاتحادية. وخلال سنوات حكم زيناوي الأولى انفصلت أريتيريا عن إثيوبيا بموجب استفتاء أصر عليه صديقه الشخصي أسياس أفورقي الذي أصبح رئيس أريتيريا، لكن الحرب اندلعت بين البلدين عام 1998 واستمرت حتى 2000. وبعد انتخابات مثيرة عقب الدستور الجديد أصبح زيناوي أول رئيس للوزراء في الجمهورية الجديدة بصلاحيات واسعة، وأصبح أكثر قربا من الولايات المتحدة والغرب، وفي 2006 أرسلت بلاده قوات إلى الصومال لطرد الجماعات الإسلامية المقاتلة ثم أعادت إرسالها من جديد أواخر 2011 لمحاربة "حركة الشباب المجاهدين" الصومالية. وفي 20 أوت 2012 أعلن عن وفاة زيناوي بمستشفى في العاصمة البلجيكية بروكسل، بينما أصبح نائبه هايلي ميريام ديسيلين رئيسا للحكومة بالوكالة حتى أدائه اليمين الدستورية في 16 سبتمبر من العام نفسه بعد كسب موافقة قيادة الجبهة الحاكمة. (الجزيرة، 2024)

أعرب رئيس الوزراء عن امتنانه لكل من دول الصين والهند وروسيا والبرازيل وجنوب أفريقيا، على مساهماتهم في إنضمام إثيوبيا إلى "بريكس"،وكشف رئيس الوزراء أنه في محادثته مع قادة هذه الدول، أقرو بأن عضوية إثيوبيا في أسرة البريكس أمر بالغ الأهمية للتأثير الدبلوماسي لأفريقيا على المسرح الدولي وتمكين التعاون بين بلدان الجنوب. وقال رئيس الوزراء أن عضوية إثيوبيا في البريكس يمكن اعتبارها واحدة من أكبر الانتصارات الدبلوماسية التي حققتها البلاد في العقود القليلة الماضية، ومن ناحيه أخرى، تحدث رئيس الوزراء أبي، عن المحادثات الثنائية اللي أجراها مع الرئيس الصيني شي جين بينغ، ورئيس الوزراء الهندي نارييندرا مودي، على هامش قمة "بريكس" حيث أكد أن اللقاءات الثنائية مع الزعيمان كانت مثمرة. وأضاف أن لقائه مع الرئيس الصيني شي جين بينغ، أثمر عن قرار الرئيس الصيني، بمنح إثيوبيا تخفيفًا لأعباء الديون لمدة عام واحد حتى يتم إجراء عملية إعادة هيكلة الديون بأكملها، في حين مع الإتفاق مع رئيس الوزراء الهندي، على العمل معًا في مجالات العلوم والتكنولوجيا والجيش والتجارة والاستثمار ودعت بريكس، التي تضم بالأساس الصين والهند وروسيا وجنوب أفريقيا والبرازيل، اثيوبيا للانضمام لعضويتها. كما دعا تكتل الاقتصادات الناشئة مصر والسعودية والإمارات وإيران والأرجنتين للانضمام إليه. (أديس أبابا، 2023)

ثانيا: سبب قبول اثيوبيا ورفض الجزائر

الاقتصاد الجزائري والاقتصاد الإثيوبي يظهران بعض التشابهات والاختلافات في هياكلهم وتوجهاتهم. يعتمد الاقتصاد الجزائري بشكل رئيسي على القطاع الزراعي وصناعة النفط والغاز كمصادر رئيسية للدخل. وفقًا لبيانات منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة، يشكل القطاع الزراعي نحو 10٪ من إجمالي القوى العاملة في الجزائر، ويساهم بحوالي 12٪ من الناتج المحلي الإجمالي. بالمقارنة، يعتمد الاقتصاد الإثيوبي بنسبة كبيرة على الزراعة، حيث يمثل القطاع الزراعي حوالي 35٪ من الناتج المحلي الإجمالي، ويشغل أكثر من 70٪ من القوى العاملة. من ناحية أخرى، تعتبر الجزائر من أكبر منتجي النفط في إفريقيا، وتمتلك احتياطيات كبيرة من النفط والغاز. وفقًا لبيانات منظمة أوبك، كانت إجمالي الاحتياطيات الاحتياطية للنفط في الجزائر تقدر بحوالي 12.2 مليار برميل في عام 2020. هذا يعزز دور الجزائر كمورد رئيسي للطاقة في العالم. أما في إثيوبيا، فإنها تعتمد بشكل رئيسي على الطاقة المتجددة، مثل الهيدروباور والطاقة الشمسية والرياح. وفقًا لبيانات الوكالة الدولية للطاقة المتجددة، كانت إثيوبيا تحتل المرتبة الثالثة في العالم من حيث القدرة الكهربائية المتجددة المثبتة في عام 2020، بإجمالي قدره 4.4 جيجاواط. على الرغم من هذه الاختلافات في هياكلهم الاقتصادية، إلا أن الجزائر وإثيوبيا تواجهان تحديات مشتركة في تعزيز التنمية المستدامة وتحقيق النمو الاقتصادي. تتضمن هذه التحديات تحسين البنية التحتية، وتعزيز التعليم والتدريب المهني، وتشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتوفير فرص العمل للشباب. (أبوظبي، بدعم من الطاقة.. الجزائر تتوقع نموا اقتصاديا بـ 4.2% في 2024، 2023) (سليم، 2024)

بشكل عام، يواجه كلا البلدين تحديات مماثلة تتعلق بالاعتماد على الموارد الطبيعية وضعف التنويع الاقتصادي، إلا أن الجزائر تتمتع بحجم اقتصادي أكبر وبنية تحتية أفضل مقارنة بإثيوبيا. ومع ذلك، فإن تحقيق نمو اقتصادي مستدام يتطلب من كلا البلدين العمل على تنويع اقتصادهما وتحسين بيئة الأعمال.

اذن أن انضمام إثيوبيا إلى بريكس يعكس توجهها نحو تعزيز الشراكات الدولية وتنمية اقتصادها من خلال التعاون مع دول أخرى. يمكن أن تكون الاعتبارات الجيوسياسية والاقتصادية الرئيسية وراء هذا القرار، حيث تسعى إثيوبيا إلى تنويع مصادر دعمها الاقتصادي وتعزيز تأثيرها الإقليمي والدولي. على الجانب الآخر، قد يكون عدم انضمام الجزائر ناتجًا عن تفضيلها للتركيز على الشراكات الإقليمية الأخرى أو اعتبارات اقتصادية محلية أو دولية. بالإضافة إلى ذلك، قد تكون هناك عوامل داخلية تؤثر على قرار

الانضمام، مثل التحديات الاقتصادية الداخلية أو السياسات الداخلية. في النهاية، يعكس قرار كل بلد بشأن الانضمام إلى بريكس استراتيجيته الاقتصادية والسياسية وأولوياته الوطنية.

المطلب الرابع: واقع و آفاق انضمام الجزائر الى بريكس

في سياق انضمام الدول إلى مجموعة بريكس، يبرز تساؤل ملح حول أسباب عدم قبول الجزائر في المجموعة، رغم انضمام دول أخرى ، الجزائر التي تعتبر نفسها دولة كبرى في المنطقة، كانت تتطلع إلى الانضمام إلى هذه المجموعة، الأمل لم يكن مقتصرًا على الجزائر وحدها، بل كانت هناك دول جارة تأمل في انضمام الجزائر أيضًا، ومع ذلك، لم يتحقق أي من هذه التوقعات، مما أثار خيبة أمل كبيرة في الجزائر، تصريحات وزير الخارجية الروسي بشأن معايير اختيار الأعضاء الجدد في مجموعة بريكس زادت من مرارة هذه الخيبة، فقد أشار الوزير إلى أن الهيبة والمواقف على الساحة الدولية تعتبر من المعايير الرئيسية للاختيار، هذا التصريح أثار جدلًا حول ما إذا كانت الإمارات العربية المتحدة أو أثيوبيا تتمتع بهيبة وحضور دولي أكبر من الجزائر. هذا التساؤل يبرز الحاجة إلى مراجعة المعايير التي تستند إليها مجموعة بريكس في اختيار أعضائه.

في الوقت الحالي، تواجه الجزائر تحديات اقتصادية كبيرة، حيث لا يوجد مشروع اقتصادي رئيسي في البلاد، كما تفتقر الجزائر إلى الشفافية في قدراتها المالية، وتفتقر أيضًا إلى الشفافية في الأرقام. القدرات الاقتصادية للجزائر، وفقًا لما سبق، لا تمثل سوقًا جيدة لمجموعة بريكس.يعود السبب في ذلك جزئيًا إلى النظام السياسي والشعبوي الذي يدير الشؤون الداخلية في الجزائر، يعتقد النظام الجزائري أنه يمكنه تسيير الأمور الخارجية بنفس الطريقة التي يدير بها الأمور الداخلية، مما يسبب اضطرابات وتعثرًا في السياسة الاقتصادية، ومع ذلك، يجب أن نلاحظ أن الجزائر، على الرغم من الصعوبات الاقتصادية، تحاول تحسين وضعها الاقتصادي. لكن على الرغم من هذه الجهود، فإن الجزائر ليست مؤهلة للانضمام إلى مجموعة بريكس، كما تم التأكيد عليه من قبل، من المهم أن نركز على تقوية الاقتصاد الوطني قبل التفكير في الانضمام إلى منظمات دولية مثل بريكس.

الصحفي والناشط السياسي الجزائري، عبد الكريم زغليش، يشير إلى أهمية إصلاح الاقتصاد الجزائري قبل الالتفات إلى التحالفات الدولية، في السياق نفسه، كانت هناك توقعات كبيرة في الجزائر بأن تكون من بين الدول الرائدة التي ستنضم إلى بريكس، ولكن حتى الآن، لم يحدث ذلك. وكانت تونس تعول على انضمام

الجزائر أيضًا لتسهيل قبولها في المجموعة، يتطلب حاليًا تحسين الأوضاع الاقتصادية في الجزائر ابتعادًا عن الشعبوية في إدارة البلاد، وضرورة إجراء إصلاحات اقتصادية شاملة، بما في ذلك إعادة النظر في طريقة تسيير البنوك وتحسين الشفافية الاقتصادية. بشكل عام، فإن الجزائر بحاجة إلى توجيه صفعة حقيقية للنظام السياسي الحالي لتحفيزه على النظر بجدية في سبل تحفيز الاقتصاد الوطن (زغيلش، 2023) (Siddiqui، 2023)

كما أن اختيارات مجموعة بريكس تمحورت حول تنويع التوزيع الجغرافي والدور الإقليمي لكل بلد، فتمثل السعودية مركزًا للعالم الإسلامي وتحتضن منظمة التعاون الإسلامي، في حين تحتضن مصر جامعة الدول العربية، وتعتبر إثيوبيا منابع نهر النيل الأزرق مركزًا إستراتيجيًا، كما تحتضن مقر الاتحاد الإفريقي، أما بالنسبة للإمارات، فهي تعتبر من كبار منتجي النفط عالميًا، وتقوم بتسيير العديد من الموانئ على مستوى العالم.

خلاصة الفصل الثاني:

تعد الجزائر واحدة من الدول ذات الاقتصاد الناشئ في شمال أفريقيا، وتمتلك موارد طبيعية غنية، خاصة في قطاعي النفط والغاز، مما يعزز من قدراتها الاقتصادية ويجعلها شريكًا استراتيجيًا محتملًا لدول البريكس. إضافة إلى ذلك، يتمتع البلد بموقع جغرافي متميز يجعله بوابة بين أفريقيا وأوروبا، ما يضيف قيمة جيوسياسية للتكتل. تسعى الجزائر أيضًا إلى تنويع اقتصادها وتقليل الاعتماد على المحروقات من خلال الاستثمار في البنية التحتية والصناعات غير النفطية، وهو ما يتماشى مع أهداف البريكس في تعزيز التنمية المستدامة. ومع ذلك، تواجه الجزائر عدة عراقيل، بما في ذلك الاضطرابات السياسية والتحديات في تحقيق إصلاحات شاملة، واعتماد الاقتصاد بشكل كبير على النفط والغاز مما يجعله عرضة للتقلبات في أسعار الطاقة العالمية. كما يعاني النظام المالي الجزائري من صعوبات في التكيف مع المعايير المالية والاقتصادية الصارمة التي يتطلبها تكتل البريكس. في المقابل تمتلك الجزائر مجموعة من المؤهلات التي تجعلها مرشحًا قويًا للانضمام إلى تكتل البريكس و رغم المؤهلات العديدة التي تمتلكها الجزائر، لم يتم قبولها في تكتل البريكس، بينما تم قبول دول أخرى. يعود ذلك إلى عدة أسباب، أبرزها التحديات السياسية والاقتصادية التي تواجه الجزائر .

لذا يتعين على الجزائر معالجة التحديات الداخلية والخارجية لتحقيق هذا الهدف. في حال نجاح الجزائر في تجاوز هذه التحديات، يمكن أن تصبح إضافة قوية للتكتل وتستفيد من المزايا الاقتصادية والسياسية التي يوفرها الانضمام إلى البريكس.

خاتمة

يعد تكتل بريكس نموذجا جديدا من نماذج التكامل الدولي، حيث يمثل تحالفًا اقتصاديًا وسياسيًا مهمًا يعكس تحولات عميقة في النظام العالمي، من خلال الجمع بين خمس من أكبر الاقتصادات الناشئة في العالم تتوزع على أربع قارات، تمكنت هذه المجموعة، بأدواتها الاقتصادية والسياسية والثقافية المتنوعة، من تكوين قوة دولية مؤثرة تتجه نحو اكتساب وزن سياسي واقتصادي كبير على الساحة الدولية، حيث تسعى إلى تعزيز التعاون متعدد الأبعاد بين أعضائه، وتحقيق التنمية المستدامة، وتوازن النفوذ العالمي. تبرز أهمية البريكس ليس فقط في قدرته على تعزيز النمو الاقتصادي والتكامل التجاري بين أعضائه، ولكن أيضًا في دوره كقوة مضادة للتكتلات الاقتصادية والسياسية التقليدية. هذا ما جعله محط اهتمام العديد من الدول، التي تقدمت بطلبات للانضمام إليها. من بين هذه الدول نجد الجزائر، التي أعربت عن رغبتها في الانضمام إلى بريكس بما يتوافق مع مصالحها الخاصة، خاصة وأنها تتمتع بعلاقات تقليدية ومستقرة مع الدول الأعضاء، و التي قد تحقق من خلال انضمامها إلى هذه المجموعة العديد من المكاسب، من خلال إمكانية الوصول إلى الأسواق الدولية لتسويق المنتجات الجزائرية، تعزيز عملية التنمية الاقتصادية، خاصة في ظل الظروف الدولية الراهنة التي تشهد ارتفاعاً مستمراً في الطلب على المنتجات الطاقوية، مما يؤدي إلى ارتفاع أسعارها، الحصول على موقع حيوي واستراتيجي في الساحة الاقتصادية العالمية، وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، نظراً لموقعها الاستراتيجي في عالم يشهد تغيرات سريعة وغير مسبوقة.

نتائج الدراسة:

توصلنا من خلال بحثنا الى النتائج التالية:

- تتمتع الجزائر بمؤهلات كثيرة تجعلها مرشحًا قويا للانضمام إلى البريكس بالمقارنة مع الدول المنضمة حديثا مثل مصر و أثيوبيا، مثل ثرواتها الطبيعية الكبيرة، والقوى العاملة الشابة، والموقع الجغرافي الاستراتيجي الذي يربط إفريقيا بأوروبا، وسوقها الداخلي الكبير.

- في الوقت ذاته، تعاني الجزائر من بعض التحديات الاقتصادية، مثل الاعتماد الكبير على قطاع الطاقة، الفساد الإداري، نقص التنويع الاقتصادي، ضعف النظام المصرفي، وضعف البنية التحتية، إضافة إلى التحديات السياسية والأمنية.

- يتطلب الانضمام إلى بريكس توافر اقتصاد قوي ومستقر، ونمو اقتصادي مستدام، إلا أن الاقتصاد الجزائري يعتمد بشكل كبير على صادرات النفط والغاز، مما يجعله عرضة لتقلبات أسعار الطاقة العالمية، كما أن التنوع الاقتصادي في الجزائر محدود، مما قد يشكل عائقًا أمام تحقيق معايير الانضمام.

- الاستقرار السياسي والاجتماعي هو عنصر أساسي للانضمام إلى أي تكتل اقتصادي كبير، والجزائر شهدت توترات سياسية واجتماعية في السنوات الأخيرة، مما قد يثير قلق أعضاء بريكس الحاليين.

- قد يعود رفض انضمام الجزائر الى تكتل بريكس الى أحد العراقيل السابقة، خاصة و أن كل من البرازيل و الهند تتحفظان على كون الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي يعتمد بنسبة كبيرة على صادرات النفط و الغاز.

إختبار الفرضيات:

✧ بالنسبة للفرضية الاولى: تمتلك الجزائر كل المقومات الاقتصادية و البشرية بالإضافة الى الثروات الطبيعية، التي تؤهلها للانضمام الى بريكس. توصلنا من خلال دراستنا أن الجزائر تمتلك مقومات اقتصادية هامة، مثل موارد النفط والغاز والمعادن، وسوق استهلاكية كبيرة وموقع جغرافي استراتيجي يمكن أن يعزز من جاذبيتها للبريكس. علاوة على ذلك، فإن الإصلاحات الاقتصادية والعلاقات الثنائية القوية مع دول البريكس تدعم فرص الانضمام، كما تسعى الجزائر لتنويع اقتصادها وتعزيز البنية التحتية والتكنولوجيا، مما يمكنها من المساهمة في تحقيق أهداف البريكس، و بالتالي فالفرضية الأولى مقبولة.

✧ بالنسبة للفرضية الثانية: يعاني الاقتصاد الجزائري بعض المشاكل التي قد تكون عائقا أمام الانضمام لتكتل بريكس، توصلنا من خلال الدراسة الى أن الجزائر تواجه تحديات عديدة عند انضمامها لتكتل البريكس، أبرزها التبعية الكبيرة لقطاع المحروقات الذي يمثل جزءًا كبيرًا من اقتصادها. هذا الاعتماد

يجعل الاقتصاد الجزائري عرضة لتقلبات أسعار النفط والغاز العالمية. بالإضافة إلى ذلك، تواجه الجزائر تحديات في تحسين بيئة الأعمال وجذب الاستثمارات الأجنبية، وكذلك تعزيز البنية التحتية والتكنولوجيا و تحديث النظام المصرفي و القضاء على البيروقراطية و الفساد الغداري لتلبية معايير البريكس، و عليه فالفرضية الثانية مقبولة.

✧ أما بالنسبة للفرضية الثالثة: تعتبر تبعية الاقتصاد الجزائري لقطاع المحروقات أحد أسباب رفض عضوية الجزائر في بريكس، فقد توصلت الدراسة الى ان كل من الهند و البرازيل لديهما تحفظ على اعتماد الاقتصاد الجزائري على قطاع المحروقات، و عليه فالفرضية الثالثة مقبولة.

التوصيات:

من خلال النتائج السالفة الذكر، ارتأينا تقديم مجموعة من التوصيات، اهمها:

- تحتاج الجزائر إلى إجراء إصلاحات هيكلية في مجال الاقتصاد لتحسين بيئة الأعمال وجذب الاستثمارات الأجنبية، هذه الإصلاحات تشمل تحسين البنية التحتية، وتطوير القطاع الخاص، وتقليل البيروقراطية.

- الدول الأعضاء في بريكس تتبنى سياسات خارجية متشابهة في بعض القضايا العالمية، وقد تحتاج الجزائر إلى مواءمة سياستها الخارجية مع هذه الدول لضمان توافقها مع رؤية التكتل.

- من المتطلبات الأساسية للانضمام إلى بريكس هو القدرة على التكامل الإقليمي مع الدول الأعضاء الأخرى، و عليه فالجزائر قد تحتاج إلى تعزيز علاقاتها الاقتصادية والتجارية مع الدول الأعضاء في بريكس لتكون قادرة على تحقيق هذا الهدف.

- لدى بريكس معايير مؤسسية محددة، تشمل مستوى معين من التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ووجود مؤسسات قوية ومستقرة، و عليه فالجزائر قد تحتاج إلى تحسين هياكلها المؤسسية لتتوافق مع هذه المعايير.

- بالإضافة إلى هذه النقاط، يجب على الجزائر بناء تحالفات دبلوماسية قوية مع الدول الأعضاء الحالية في بريكس وكسب دعمهم للانضمام، تحقيق هذه المتطلبات ليس مستحيلاً، ولكنه يتطلب جهودًا كبيرة وتعاونًا من جميع القطاعات في الجزائر.

قائمة مصادر ومراجع

قائمة المراجع :

أولا : باللغة العربية

أ: الكتب

1. براهمي عبد الحميد، أبعاد الاندماج الاقتصادي العربي و احتمالات المستقبل ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط1، 1980.
2. ماهر بن إبراهيم القصير،(2014)، تكتل دول البريكس نشأته واقتصادياته و أهدافه، القاهرة، الفكر العربي.
3. سالي موفق ، عبد الحميد براهمي،(2017)، التكتلات الاقتصادية الدولية و دورها في الاقتصاد العالمي.
4. رايس صلاح الدين، غدايدية العايش، نموشي نسرين،(2018)، الاستراتيجية الاقتصادية لأمريكا اتجاه أمريكا اللاتينية.
5. مروة أحمد عبد العليم،(2023)، العلاقات بين روسيا وأسيا في النظام الدولي الناشئ.
6. اللطيف عبد الكريم،(2014)، دول البريكس شراكة من أجل التنمية و التعاون و التكامل من اجل نظام اقتصادي عالمي متعدد القطبية.
7. يحيى صالح محسن ،(2021)، التحولات في روسيا الى اين.....؟
8. معمري جمال الدين،(2023)، دور تكتل البريكس في النظام الدولي الجديد.
9. فرانسواز لوموان،(2012)، الاقتصاد الصين بقلم فرانسواز لوموان ترجمة د صباح ممدوح كعدان
10. ملاح نصيرة ،(2017)، القوى الاسيوية الصاعدة ..نموذج الصين العدد 6 ، الحجم 2.

ب: الأطروحات و الرسائل (المذكرات)

1. سالي موفق عبد الحميد،(2017)، التكتلات االقتصادية الدولية ودورها في الاقتصاد العالمي :بريكس انموذجا، رسالة ماجستير غير منشورة،جامعة النهرين ،كلية العلوم السياسية.
2. محمد ابراهيمي، صليحة كشرود،(2016)، دور القوى الصاعدة في التأثير على هيكل النظام العالمي ، دراسة حالة دول البريكس brics،رسالة ماجستير.

ج: المجلات الدورية:

1. راضية فوزي ، نوردين جدو، فؤاد لعور،(2019)، مجموعة البريكس منظور جديد للتكتلات الاقتصادية.
2. كرمي مليكة، الابعاد الاقتصادية لانضمام الجزائر الى تكتل البريكس ، مجلة العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجرة ، جامعة المسيلة .
3. فالح يوسف ،(2022)، تجربة تجمع سادك في مسلسل الاندماج الاقتصادي في منظمة جنوب افريقيا.
4. عبيد عبد الحكيم ،(2023)، اكتساب الجزائر لعضوية البريكس ، الفرص و المعيقات.
5. كافي فريدة ، بلال نصيرة ،(2022)، دور الاقتصاد الرقمي في تحقيق التطور الاقتصادي بالشرق الأوسط في ظل التنويع الاقتصادي ، المجلة الجزائرية للاقتصاد السياسي.
6. حميد ياسر ، احمد حامد الخليوي ،(2014)، مجلة لارك للفلسفة و العلوم الاجتماعية .
7. أسامة مخيمر،(2007)، الطاقات و العلاقات الروسية مع أسيا ، مجلة السياسة الدولية .
8. دراسة بلعربي علي، (2021)، التعاون في اطار مجموعة البريكس وتأثيره على النظام الدولي السائد، مجلة الابحاث للدراسات الاكاديمية، المجلد 8، العدد1.

ج: المقابلات

1. الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون ،(2022)، الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون يبرز مقاربة الجزائر حول إقامة نظام اقتصادي جديد يضمن التكافؤ و المساواة بين الدول ، الإذاعة الجزائرية .
2. فرس مسدور،(2023)، عدم قبول عضوية الجزائر في البريكس كان بسبب خلاف الصين مع الهند، news vision tv .

ثانيا : باللغة الأجنبية

أ : الكتب

Michael atingi-ego, elliott harris,(2022), the federal democratic republic of ethiopia .

https://www.imf.org/external/pubs/ft/dsa/pdf/2013/dsacr13308.pdf

ثالثا: مراجع الأنترنت

أ: باللغة العربية

1. احمد دياب ، بريكس تكتل القوى الصاعد http://acpss.ahram.org.eg
2. أمين زرواطي، فرونس 24، ما هي مجموعة البريكس و لم تريد الجزائر الانضمام اليها و ماهي التداعيات على علاقتها مع الغرب
3. اديس ابابا ، رئيس الوزراء أبي : عضوية اثيوبيا في بريكس ستساهم في تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب
4. موقع الجزيرة ، 'بريكس'تكتل اقتصادي يسعى لكسر هيمنة الغرب على الاقتصاد العالمي https://www.aljazeera.net
5. موقع BBC News العربي ، ماهي مجموعة البريكس و ماهي الدول الجديدة التي ستنضم اليها
6. قاسمي عبد السميع ، مجموعة البريكس _القوة الصاعدة في العلاقات الدولية ، نون بوست
7. وكالة الاناضول ، الجزائر طلب رسمي للانضمام الى مجموعة البريكس
8. موقع قناة الحرة ، إمكانية انضمام الجزائر الى مجموعة بريكس ، https://www.alhurra.com
9. مصبح احمد ، موقع الجزيرة نت، المرض الهولندي و تحديات تنوع الاقتصاد في العالم العربي
10. منتديات المجالس و المحاكم القضائية ، http://www.tribunal.dz
11. أمينة عمر، الموسوعة السياسية ، البريكس-brics.

12.رامز صلاح عبد الاله الشيشي، الاطار الدولي و القانوني لمجموعة البريكس.

13.مصر و تجمع البريكس ، الهيئة العامة للاستعلامات ... بوابتك الى مصر

14.عارف دليلة ، ماهي أهمية ظهور عملة البريكس في العالم ؟

15.كمال مسعد ، البريكس –القوى الاقتصادية في القرن الواحد و العشرين

16.وفاء لطفي، القوى الاسيوية الصاعدة في النظام الدولي .

17.احمد مصطفى ، عربية independent ، هل تصبح الهند "صينا جديدة" في الاقتصاد العالمي https://www.independentarabia.com

18.العربية نيوز ،الهند في طريقها لتصبح ثالث أكبر اقتصاد في العالم . https://www.arabianews.com

19.موقع سكاي نيوز عربية ، ما الذي حققه الاقتصاد البرازيلي في عهد "لولا" حتى الان https://www.skynewsarabia.com

20.مركز دراسات الوحدة العربية ، بريكس في افريقيا : التوجهات الاقتصادية و أفاق المستقبل

21.محمد إبراهيم السقا ، مجلة الاقتصادية ، هل تغير دول البريكس قيادة الاقتصاد العالمي .

22.حسام حمزة ، الجزائر و لعبة الاستقطاب العالمي... الحياد المستعصي .

23.شسخي بلال ، زواتنية عبد القادر ، مجلة الاستراتيجية و التنمية ، سياسة التنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي ، الاجندة الوطنية لرؤية الامارات العربية المتحدة .

ب: باللغة الأجنبية

1. Aman mehrotra ,(2020), why algeria should matter to india ?

https://thekootneeti.in/2020/06/08/why-algeria-should-matter-to-india/

2. Arabes ines,(2023), l'algerie peut-elle integrer le groupe des brics ? le matin d'algerie .

https://lematindalgerie.com/lalgerie-peut-elle-integrer-le-groupe-des-brics/

3. Algeria punches above its weight , asks to join brics,(2023) the north africa post .

https://northafricapost.com/

4. Chris devonshire-ellis . the new condidate countries for brics expansion .

5. Clara loizzo,(2023), les brics passent de 5 a 10 membres et deviennent les brics + , breve de geoconfluences. https://geoconfluences.ens-lyon.fr/glossaire/bric#

تهدف دراستنا إلى تحليل أهم مؤهلات و عراقيل انضمام الجزائر الى تكتل بريكس، التكتل الذي كان يضم في الأساس خمس دول من القوى الصاعدة هم روسيا، الصين، البرازيل، الهند، جنوب افريقيا، وتوسع ليضم عشر دول في آخر قمة له سنة 2023، لقد أصبح لهذا التكتل دور اقتصادي هام في النسق الدولي القائم، وهذا قد يكون فرصة أمام الجزائر لتحقيق مزايا اقتصادية على المدى البعيد، خاصة أن هذا التكتل يعتبر لاعبا اقتصاديا و سياسيا رئيسيا في العالم اليوم، توصلنا في هذه الدراسة إلى أن الجزائر بالمقارنة باقتصاديات الدول المنضمة حديثا تملك كامل المؤهلات، والامكانيات الاقتصادية والسياسية للانضمام إلى هذا التكتل، بالرغم من ذلك تم رفض طلب عضويتها، تعزى أسباب ذلك إلى أن الاقتصاد الجزائري مازال يعاني من مجموعة من المشاكل والتحديات أهمها تبعيته للنفط، و البيروقراطية و تأخر القطاع المصرفي، و أن الجزائر عليها العمل على تكثيف الإصلاحات الاقتصادية و المالية و تنويع الاقتصاد لتتمكن من الانضمام في المستقبل القريب، تحقيق هذه المتطلبات ليس مستحيلا، ولكنه يتطلب جهودا كبيرة وتعاونا من جميع القطاعات في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: بريكس، بريكس+، التكتلات الاقتصادية، الجزائر.

Abstract:

The objective of our study is to examine the key criteria and hurdles for Algeria's potential membership in the BRICS. This Alliance initially consisted of five emerging power countries: Russia, China, Brazil, India, and South Africa, and has since expanded to include 10 countries at its most recent summit in 2023. Algeria has the potential to gain long-term economic benefits by actively participating in BRICS, which become a significant economic and political entity within the current global order

We have found that Algeria compared to the economies of the recently joined countries holds all the necessary credentials, economic strength, and political ability to join BRICS, however, its membership application was denied. The reasons for this can be attributed to several problems and challenges that the Algerian economy currently faces. These include its heavy reliance on oil, bureaucratic obstacles, and delays in the banking sector. In order to overcome these challenges, Algeria must focus on implementing extensive economic and financial reforms, as well as diversifying its economy. By doing so, Algeria will be better positioned to join the BRICS in the near future. Fulfilling these objectives is not unattainable, but it necessitates significant endeavors and collaboration from all sectors in Algeria.

Keywords: BRICS, BRICS+, Economic Alliances, Algeria